

كتاب

مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
ملائما لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية
لمؤلفه المغفور له (محمد قدرى باشا)

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٦٤
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية
وذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل
مفتى الديار المصرية وحضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس
الشريعة الاسلامية بمدرستى دار العلوم والحقوق كما يعلم من صور
المكتبات التى جرت بشأن ذلك المندرجة فى أول هذا الكتاب

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الثالثة)

بالمطبعة الاميرية بمصر

١٩٠٩

مكتب
لجنة تدار
محمد صالح
المجلس البلدي

مكتب

مكتب
السلك

مكتب جمال
المجالس

كتاب

مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان
ملاًئماً لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية
لؤلفه المغفور له (محمد قدرى باشا)

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٦٤
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية
وذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل
مفتى الديار المصرية وحضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس
الشرعة الاسلامية بمدرستى دار العلوم والحقوق كما يعلم من صور
المكاتبات التى حرت بشأن ذلك المندرجة فى أول هذا الكتاب

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الثالثة)
بالمطبعة الاميرية بمصر

١٩٠٩

صور

المكتبات التي جرت بين نظارة المعارف العمومية
وحضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية

بشأن

كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان
في المعاملات الشرعية

تأليف

المرحوم محمد قدرى باشا

(٥)

صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ

مفتى الديار المصرية

(بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ان وريثة المرحوم محمد قدرى باشا قدموا لهذا الطرف من مؤلفات المرحوم ككاتب في المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان وهو مجله احكام على مذهب أبى حنيفة مرتب كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه في كتاب الوقف ونظرا لأن علم الشريعة الاسلامية جار تدريسه بالمدارس قد حصلت المشافهة مع دولتلو أفندم رئيس مجلس النظار في شأن شراء هذه المؤلفات وقد أشار دولته بعدم المانع من ذلك متى صدقتم حضرتكم عليها ولهذا كلف حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة بالمدارس بأن يتوجه لطرف حضرتكم ومعه هذه المؤلفات فالامل أنه بحضوره يصير اطلاع حضرتكم عليها وقراءتها مع حضرته والتكرم بالافادة عما يترأى لفضيلتكم فيها حتى اذا تصدق عليها يجرى اللازم عنها للانتفاع بها في التدريس أفندم ٤

في ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ناظر المعارف

غير رسمي

(ختم) على مبارك

(و)

صورة الشرح الوارد من حضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية
لنظارة المعارف

(فى ١٩ مارث سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٣٢ سايره)

بناء على ما ورد بمكتبة سعادتك يمينه لهذا الطرف بتاريخ
٩ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩) غير رسمى المتضمنة
ان ورثة المرحوم محمد قدرى باشا قدموا لنظارة المعارف من مؤلفات
المرحوم كتابا فى المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة
أحوال الانسان على مذهب أبى حنيفة النعمان مرتبا كترتيب القوانين
وثلاث مسودات من تأليفه فى كتاب الوقف وقد أرسلت تلك
المؤلفات لهذا الطرف للاطلاع عليها والافادة بما يترأى فيها لاجراء
اللازم الى آخر ما توضح بالافادة يمينه قد صار الاطلاع على مرشد
الحيران المذكور وجرى تغيير واصلاح ما يلزم تغييره واصلاحه بالتطبيق
لما عليه العمل فى مذهب الامام الاعظم بمساعدة من سبق تعيينه
لذلك حتى صار بالحالة التى هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه
فى المذهب ومفيدا فى خصوص أحكام المواد الشرعية المستطرة به
وكتب على معظم موادّه التّأشيريات الدالة على صحة ما فى تلك المواد
المؤشر عليها وبلغ عدد المواد المؤشر عليها تسعمائة واحدى وأربعين مادة
حسب المكتوب فيها ونمر هذه النسخة مائتان وثمانية وستون نمرة
وبحسب المذاكرة الشفاهية مع سعادتك عن تعيين من يلزم لتبليض
هذه النسخة بخط منتظم فالنسخة المحكى عنها مرسلّة مع رافعه
لتبليضها بما فى ذلك الفهرست التى وضعت للكتاب من هذا الطرف

(ز).

والتأثيرات المحكى عنها وبمقتضى ذلك يجرى صرف مرتب مابق من
المدة الى تاريخ هذه الافادة للمساعد الذى تعين للمساعدة للاطلاع على
الكتاب المحكى عنه ويصير قطعها فيما بعد هذا التاريخ وان لزم اعادة
الكتاب المذكور لهذا الطرف بعد تبويضه لمقابلته والتأشير عليه بالاعتماد
يفاد من سعادتك لتعيين من يلزم لذلك بالمرتب الذى يصير تعيينه وقتها
وأما المسودات الثلاث المتعلقة بكتاب الوقف فلكونها مدشنة ولا يتيسر
الاطلاع عليها بالحالة التى هى عليها الآن فهى مرسله لسعادتك لاجراء
ما يقتضى عنها وبمشيئة الله تعالى عند طبع الكتاب المذكور يرسل
لهذا الطرف منه مقدار عشر نسخ لحفظها والانتفاع بها أفندم ٤

فى ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ (١٩ مارث سنة ١٨٩٠)

أفقر محمد العباسى المهدى

الحنفى الحنفى

(ختم) عفى عنه

صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ

مفتى الديار المصرية

(بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - ١٥ يونيه سنة ١٨٩٠ نمرة ٣٦٣)

توضح فى الافادة السابق ورودها من فضيلتكم بتاريخ ٢٨ رجب
سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢ انه صار الاطلاع على كتاب مرشد الحيران
الى معرفة أحوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا وجرى تغيير
واصلاح ما لزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل فى مذهب
الامام الاعظم حتى صار بالحالة التى هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه

(ح)

في المذهب ومفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به وأرسلتم سيادتكم تلك النسخة لتبييضها بخط منتظم وحيث انه كلف من يدعى الشيخ محمود ابراهيم باستنساخها ومراجعة كل ما ينسخه منها أول بأول بطرف حضرتكم وقد حضر وأوضح انه تم ذلك فنسخة التبييض ونسخة الاصل مرسلتان مع هذا عن يده بأمل التكرم عما اذا كانت نسخة التبييض صارت بالموافقة للاصل المصدق عليه من حضرتكم بعد اجراء التغييرات المذكورة أولا واعادة النسختين لاجراء المستلزم عنهما ما

في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٩٠) ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

(صورة الشرح الوارد من حضرته للنظارة في ٢٨ شوال

سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٨)

وردت افادة سعادتكم يمينه المؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ نمرة ٣٦٣ المتضمنة أن المدعو الشيخ محمود ابراهيم كلف باستنساخ كتاب مرشد الحيران تأليف المرحوم قدرى باشا من النسخة التي جرى اصلاحها بمعرفة هذا الطرف وأرسلت للنظارة بمقتضى افادة مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢ وكلف أيضا بمراجعة ما يجري استنساخه أول بأول لدى هذا الطرف وانه حضر وأوضح انه أتم ذلك وانكم أرسلتم نسختي الاصل والتبييض عن يده يرغبون الافادة عما اذا كانت نسخة التبييض صارت موافقة للاصل المصدق عليه بتلك الافادة واعادة النسختين لاجراء ما يلزم وحيث ان الافادة

الواردة من سعادتك بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ غير سمي مفادها طلب الاطلاع على الكتاب المذكور واجراء مايلزم في اصلاحه بالتطبيق لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وقد صار ذلك وأرسلت النسخة لسعادتك مصدقا عليها في الافادة المحكى عنها أولا وكذا صار مقابلة النسخة الجديدة التي بيضت على الاصل وتأشر على كل كراس منها منا بذلك فهذا كاف الا أن نسخة التبييض المذكورة وان قوبلت بهذا الطرف على النسخة التي صدق عليها في الافادة المذكورة وأرسلت للنظارة وعلى النسخة المحفوظة بهذا الطرف أيضا لكن نسخة التبييض المذكورة كتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه فاللازم عند ارادة الطبع أن لا يكتفى بالمقابلة على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة الاصل المصنق عليه كما ذكر والنسختان المحكى عنهما باقيتان بطرف الكاتب المذكور لتسليمهما بذاك الطرف افندم ٤ في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧

الفقيه محمد العباسي المهدي

الحفي الحنفى

(ختم) عفى عنه

صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية (بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ - ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ نمرة ٥٨٣)

انه بناء على ماقرره مجلس النظار في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة وبناء على القرار الصادر من النظارة

(٥)

في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٤٤)
بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة
بحسب مايناسب العلم المؤلف فيه الكتاب وبناء على أن النظارة تريد
معرفة ما اذا كان يوافق طبع كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال
الانسان في الشريعة الاسلامية تأليف المرحوم قدرى باشا على طرف
الحكومة للانتفاع به قد رأينا موافقة اتحاد سيادتكم مع حضرة الشيخ
حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية في مدرستى دار العلوم
والحقوق للنظر في ذلك واعطاء القرار بما يترأى وقد تحرر في تاريخه
لحضرة المولى اليه بأن يتوجه لطرف فضيلتكم لهذا الغرض واقتضى
تحريره لحضرتكم وارسال النسخة التي بيضت من نسخة الاصل التي
حصل الاقرار عليها من حضرتكم مع هذا بأمل انه بحضور حضرة
الشيخ حسونه لذلك الطرف والمداولة في هذا الامر يعطى القرار
اللازم ويرد لنا بالافادة اللازمة لاجرا المقتضى نحوه افندم ما
في ٣ محرم سنة ١٣٠٨ (١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠)
ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

صورة الشرح الوارد من حضرته للنظارة في ١٥ محرم

سنة ١٣٠٨ نمرة ٢٤٦

بناء على ماورد من سعادتك يمينه بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨
نمرة ٥٨٣ قد صار اعطاء القرار اللازم في تاريخه من هذا الطرف ومن
حضرة الاستاذ الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية

(٤)

بمدرستی دار العلوم والحقوق بشأن موافقة طبع کتاب مرشد الخیران
الى معرفة أحوال الانسان تألیف المرحوم قدری باشا متى أريد طبعه
على طرف الحكومة لما أنه صار بعد الاصلاحات وما صار اجراؤه
فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظم أبی حنیفة النعمان
مفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به واقتضى تحريره
لسعادتكم بالاحاطة والقرار والنسخة عائدان مع هذا افندم ما

في ١٥ محرم سنة ٣٠٨ الفقير محمد العباسی المهدي

الحفي الحنفی

(ختم) عفی عنه

(صورة القرار الصادر من حضرة المذکورین)

قرار

بناء على ماورد من نظارة المعارف بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨
نمرة ٥٨٣ قد صار الاجتماع في تاريخه أدناه وحصلت المداولة
في خصوص موافقة طبع کتاب مرشد الخیران الى معرفة أحوال
الانسان تألیف المرحوم قدری باشا على طرف الحكومة للانتفاع به
وسبق تغيير ما لزم تغييره واصلاحه فيه وتقدم ارساله لنظارة المعارف
أخيرا من مسند الافتاء المصرية بعد التبييض والمقابلة بتاريخ ٢٨ شوال
سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٨

(٥)

قد تقرر بالاتحاد

انه متى أريد طبع هذا الكتاب على طرف الحكومة لا يكون هناك مانع لما أنه صار بعد الاصلاحات وما صار اجراؤه فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الإمام الاعظم أبي حنيفة النعمان مفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به كما سبقت له الاشارة فيما تحرر للنظارة المشار اليها من مسند الافتاء الموحى اليه بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢ أفندم ما

تحريرا في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨	الفقيه محمد العباسي المهدي
الفقيه حسونه النواوي	الحفنى الحنفى
الحفنى	عفى عنه

(صورة قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٦ محرم

سنة ١٣٠٨ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠)

قرار

من نظارة المعارف

بناء على ماقرره مجلس النظار في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة

وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ٨٩) نمرة ١٤٤ بأن الكتب التى يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة بحسب مايناسب العلم المؤلف فيه الكتاب

(٢)

وبناء على ماتحور من النظارة لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ٥٨٣ باتحاد حضرته مع حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستى دار العلوم والحقوق ونظرا لكاتب تأليف المرحوم قدرى باشا المسمى (مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان فى الشريعة الاسلامية) واعطاء القرار منهما بما يترأى

وبناء على القرار الذى أعطى من حضرتيهما بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ أحد الورقتين طيه الوارد بأفادة حضرة المفتى الرقيقة ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ٢٤٦ من أن هذا الكتاب مفيد ويوافق طبعه على طرف الحكومة

قررنا ماهوات

أولا - يطبع من هذا الكتاب بالمطبعة الاهلية المقادير التى تحتاج اليها النظارة منه وتحتسب التكاليف من المقرر بالميزانية للطبوعات
ثانيا - على قلم عربى تنفيذ هذا القرار

تحريرا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ١٦٤)
ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

هذا ونظرا لسبق شراء أصل الكتاب المذكور من ورثة المرحوم محمد قدرى باشا بمبلغ خمسين جنينا مصريا وحفظ هذا الاصل بالكتبخانة الخديوية ضمن الرصيد تحرر للطبعة الاهلية بطبعه وصورة ماتحور لها كما سيأتى

(صورة مآثور لآضرة مآبر المآبعة الاهلىة)

قء اشرت النآارة من ورثة مرحوم قءرى باشا الاصل لكآاب فى المعاملات من مؤلفات المرحوم سماء مرشد الآىران الى معرفة أآوال الانسان وبناء على القرار الصادر من النآارة بآارىآ ١٠ سبآمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٦٤ بناء على مآقرآته اللآنة المشكلة من آضرة الاسآاذ مفى الءىار المصرىة والشىآ آسونه النواوى مآرس الشرىعة الاسلامىة بمآرسى دار العلوم والآقوق من موافقة طبع هآا الكآاب على نفقة الآكومة مرسل لآضرتكم نسخة بىضآ من أصل هآا الكآاب آشآمل على ستة عشر كراسا ونصف كراس لىآنبه بطبع ألف ونمسائة نسخة منه وارسالها للنآارة مآلدة آآلىدا افرنىكا وآىآ ان آضرة الاسآاذ مفى الءىار المصرىة أوضآ فى افآآآه الوارءة للنآارة بآارىآ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٨ ان نسخة التبىىض آآفة الءكر كآآب فى ورق على وآه يقبل المآوال والاآآاب بآون آآآىر فىه وانه عىء ارآاة طبع هآا الكآاب لاىكآفى بالمقابلة على نسخة التبىىض بل يآزم مع ذاك مراعآة الاصل المصآق عىله من آضرتة وآىآ ان نسخة الاصل آفظآ بالآآبآانة الآلىوىة ضمن رصىء الكآب فىلاآظ ماأشار به آضرة الاسآاذ المومى الىه وبالاآآاء يفآء عن قىمة الآكالىف لآآسابها من المآور بالمىزانىة للطبوعات والقصد السرعة فى ذاك للاآآىآ لآا الكآاب للآآرىس من أول السنة المآآبىة الآى آبآآى فى شهر اآآوبر المآقبل ما

آآرىا فى ١٦ سبآمبر سنة ١٨٩٠ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٨)

ناظر المعارف

(آآم) على مبارك

آاشىة - صآ الذى يطبع من هآا الكآاب هو ألفا نسخة ما آارىآه

(آآم) على مبارك

فهرست
کتاب مرشد الخیران
الى
معرفة أحوال الانسان

(فهرست کتاب مرشد الحیران الى معرفة أحوال الانسان) (ف)

صحيفة

(الكتاب الاول - في الاموال)

- ٣ (الباب الاول) في أنواع الاموال
٥ (الباب الثاني) في الملكية
٥ (الباب الثالث) في ملك المنفعة وحق الانتفاع
٨ (الباب الرابع) في حق السكنى
٩ فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
١٠ فصل في انتهاء حق الانتفاع
١١ (الباب الخامس) في حقوق الارتفاق
١١ الفصل الاول - في الشرب
١٣ الفصل الثاني - في حق المرور والمجرى والمسيل
١٥ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجوارية
١٨ (الكتاب الثاني - في أسباب الملك)
١٩ الفصل الاول - في العقود
٢٠ الفصل الثاني - في الهبة
٢١ الفصل الثالث - في الوصية
٢٣ الفصل الرابع - في الميراث
٢٣ (كتاب الشفعة)
٢٣ الفصل الاول - في تعريفها وأسبابها واستحقاقها
٢٥ الفصل الثاني - فيما تثبت فيه الشفعة وما لا تثبت
٢٨ الفصل الثالث - في طلب الشفعة

(ص) تابع (فهرست کتاب مرشد الحیران الى معرفة أحوال الانسان)

صحيفة

- ٣٠ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
٣٢ الفصل الخامس - فيما يسقط الشفعة ويبطلها
٣٤ (باب) في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة
٣٥ (باب) في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان
٣٨ (باب) في نزع الملك
٣٩ (في المدائينات والعقود والامانات والضمانات)
٣٩ (الباب الاول) في أنواع الديون
٣٩ الفصل الاول - في الدين
٤٥ الفصل الثاني - في الدين المضمون
٤٧ (الباب الثاني) في وفاء الدين والمقاصة والابراء عن الدين
وتجديد عقده وغير ذلك
٤٨ الفصل الاول - في وفاء الدين
٥٥ الفصل الثاني - في المقاصة
٥٧ الفصل الثالث - في الابراء عن الدين
٥٩ الفصل الرابع - في تجديد الدين
٦١ الفصل الخامس - في فسخ العقد المرتب عليه الالتزام
٦٣ الفصل السادس - في حكم مرور الزمان
٦٥ (كتاب العقود على العموم)
٦٥ (الباب الاول) في ماهية العقد وشروطه
٦٦ الفصل الاول - في أهلية العاقدین

تابع (فهرست كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان) (ق)

صحيفة

- ٧١ الفصل الثاني - في رضا العاقلين وما يعدم الرضا
٧٥ الفصل الثالث - في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود
٧٦ الفصل الرابع - في محل العقد وفائدته وقصد شرعيته
٧٧ الفصل الخامس - في أحكام العقود
٧٩ (الباب الثاني) في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط
والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به وفي العقود
التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح
٧٩ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليق
٨١ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها
بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به
٨٢ الفصل الثالث - في العقود التي يصح اضافتها الى وقت
مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه
٨٣ (الباب الثالث) في أنواع الخيارات
٨٣ الفصل الاول - في خيار الشرط
٨٥ الفصل الثاني - في خيار الرؤية وخيار العيب
٨٧ (كتاب البيع)
٨٧ الفصل الاول - في عقد البيع
٨٩ الفصل الثاني - في العاقلين
٩٣ (باب) في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع
٩٣ الفصل الاول - في شروط المبيع وأوصافه
٩٧ الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
١٠١ الفصل الثالث - في كيفية بيع المبيع

(ر) تابع (فهرست كتاب مرشد الخيران الى معرفة أحوال الانسان)

صحيفة

- ١٠٤ الفصل الرابع - في الثمن
١٠٧ (باب) في حكم البيع
١٠٩ (باب) في تسليم المبيع
١٠٩ الفصل الاول - في كيفية التسليم ومكانه ووقته
١١٤ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع
١١٧ فصل في مضاريف التسليم ولوازم اتمامه
١١٧ فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل
١٢٠ فصل في أداء الثمن
١٢٢ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق
١٢٩ فصل في حكم البناء والغراس
١٣٣ فصل في رد المبيع بالعيب القديم
١٣٧ فصل في الغبن والتغدير
١٣٨ (باب السلم)
١٤١ فصل في بيع الوفاء
١٤٣ فصل في الاستصناع
١٤٥ (كتاب الاجارة)
١٤٥ (الباب الاول) في عقد الاجارة
١٤٥ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشروط صحتها وبيان مدتها
١٤٦ الفصل الثاني - في الاجرة وبيان شروط لزومها
١٤٨ (الباب الثاني) في اجارة الدواب للركوب والحمل
١٤٨ الفصل الاول - في اجارة الدواب للركوب

تابع (فهرست كتاب مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان) (ش)

صحيفة

١٥٠ الفصل الثانى - فى اجارة الدواب والعربات للمحمل

١٥٢ (الباب الثالث) فى اجارة الآدمى للخدمة والعمل

١٥٤ الفصل الاول - فى الاجير الخاص

١٥٦ الفصل الثانى - فى الاجير المشترك

١٥٨ الفصل الثالث - فى العمل الملتزم به

١٦٢ (الباب الرابع) فى اجارة الدور والحوانيت

١٧١ (الباب الخامس) فى اجارة الاراضى

١٧٤ (الباب السادس) فى اجارة الوقف

١٨٠ فصل فى الحكر والككك والخلو

١٨٣ (كتاب المزارعة والمساقاة)

١٨٣ الفصل الاول - فى المزارعة

١٨٨ الفصل الثانى - فى المساقاة

١٩٢ (كتاب الشركة)

١٩٣ (الباب الاول) فى تصرفات الشركاء فى الاعيان المشتركة

١٩٧ (الباب الثانى) فى عمارة الملك المشترك

٢٠٠ (كتاب العارية)

٢٠٦ (كتاب القرض)

٢١٠ (كتاب الوديعة)

٢١٨ (كتاب الكفالة)

٢١٨ (الباب الاول)

٢١٨ الفصل الاول

(ت) تابع (فهرست کتاب مرشد الحیران الى معرفة أحوال الانسان)

صحيفة

- ٢٢٠ الفصل الثاني - في الكفالة بالنفس
٢٢١ الفصل الثالث - في الكفالة بالمال
٢٢٥ الفصل الرابع - في البراء من كفالة المال
٢٢٦ (كتاب الحوالة)
٢٢٧ الفصل الاول - في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه
٢٢٩ الفصل الثاني - في الديون التي تجوز الحوالة بها
٢٣٠ الفصل الثالث - في أحكام الحوالة
٢٣٣ الفصل الرابع - فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجبه
٢٣٦ الفصل الخامس - في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين
٢٣٧ الفصل السادس - في براءة المحتال عليه
٢٣٨ (كتاب الوكالة)
٢٣٨ (الباب الاول) في ماهية الوكالة وشروط صحتها
٢٣٨ الفصل الاول
٢٤١ الفصل الثاني - في أحكام الوكالة
٢٤٣ الفصل الثالث - في الوكيل بالشراء
٢٤٧ الفصل الرابع - في الوكيل بالبيع
٢٥١ الفصل الخامس - في التوكيل بالخصومة
٢٥٤ الفصل السادس - في عزل الوكيل
٢٥٦ (كتاب الرهن)
٢٥٦ الفصل الاول - في شرائط الرهن وبينان ما يجوز رهنه وما لا يجوز

تابع (فهرست کتاب مرشد الحیران الى معرفة احوال الانسان) (ث)

صفحة

- ٢٥٩ الفصل الثاني - في أحكام الرهن
٢٦٣ الفصل الثالث - في تصرف الراهن والمرتهن
٢٦٧ الفصل الرابع - فيما يترتب على المرتهن والراهن عند
هلاك الرهن
٢٧١ الفصل الخامس - في سداد الدين من الرهن
٢٧٢ (كتاب الصلح)
٢٧٣ الفصل الاول - في الصلح عن الاعيان
٢٧٨ الفصل الثاني - في أحكام الصلح
-

(تمت)

كتاب
مرشد الحيران
الى
معرفة أحوال الانسان



بسم الله الرحمن الرحيم

به الرجا وثقتى والمصطفى وسيلتى

الكتاب الاول — فى الاموال

الباب الاول — فى أنواع الاموال

(مادة ١)

المال ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة وهو نوعان عقار ومتقول

(مادة ٢)

العقار كل ماله أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

(مادة ٣)

المتقول يطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله فيشمل العروض
والحيوانات والمكيلات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء
والغراس القائمين فى أرض مملوكة أو موقوفة

(مادة ٤)

الحقوق التى بها يكون التصرف والانتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الاول — حق ملك رقبة العين ومنفعتها

الثانى — حق ملك الانتفاع بالعين دون الرقبة

الثالث — حق الشرب والمسيل والمرور والتعلل ونحو ذلك من الحقوق

(مادة ٥)

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كان للملاكها حق التصرف فيها
عينا ومنفعة ومنها الاراضى العشرية فتباع وتؤجر وتعار وتوهب
وتوقف وترهن وتورث

(مادة ٦)

اراضى مصر خراجية مملوكة فى الاصل لاربابها وما آل منها الى
بيت المال بسبب موت ملاكها مثلاً بلا وارث فرقبته مملوكة لبيت
المال وللإمام أن يجعل منفعته الى المزارعين فى نظير اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الاراضى الاميرية التى يبيعها ولى الامر بمسوخ بيعها ويملك رقبتهما
للمشتريين متى تحققت المصلحة فى بيعها تكون مملوكة رقبة ومنفعة لمشتريها

(مادة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وقفاً أهلياً ابتداءً أو على جهة بر لا تقطع
لا تملك رقبتهما ولا تملك فلا تباع ولا توهب ولا ترهن ولا تورث بل تصرف
منفعتهما وغلتها الى الجهات الموقوفة عليها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحكامات والمرافى^(١) وغيرها من المحلات المعدة لحفظ الحدود
والثغور لا تملك لاحد

(مادة ١٠)

التناطر والطرق النافذة والشوارع العامة التى ليست بملك لمعين لا يجوز
لاحد أن يختص بها ولا أن يمنع غيره من الانتفاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

(١) بالهمز رقاً السفينة كمنع اذناها عن الشط والموضع مرفأً ويضم اه قلموس
(تنبيه) هذه الهامشة وسائر الهوامش الاتية موجودة فى نسخة المؤلف

الباب الثانى - فى المملوكة

(مادة ١١)

المالك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفا مطلقا فيما يملكه
عينا ومنفعة واستغلالا فينتفع بالعين المملوكة وبفئتها وثمارها وتاجها
ويتصرف فى عينا بجميع التصرفات الجائزة

(مادة ١٢)

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء
حق الانتفاع بمحصته والتصرف فيها تصرفا لا يضر بالشريك وله استغلالها
وبيعها مشاعة حيث كانت معلومة القدر بغير إذن الشريك

الباب الثالث - فى ملك المنفعة وحق الانتفاع

(مادة ١٣)

الانتفاع الجائز هو حق المتفع فى استعمال العين واستغلالها مادامت
قائمة على حالها وإن لم تكن رقبتهامملوكة

(مادة ١٤)

يصح أن تملك منافع الاعيان دون رقبتهاسواء كانت عقارا أو منقولا

(مادة ١٥)

قد تملك المنفعة بعوض وبغير عوض

(مادة ١٦)

يصح أن يكون تملك المنفعة قاصرا على الاستغلال أو على السكنى
أو شاملا لهما معا

(مادة ١٧)

يجوز أن تجعل منافع الاعيان الموقوفة لنفس واقفها فينتفع بها ان اشترط ذلك لنفسه مدة حياته ومن بعده تنتقل الى الجهة التي اشترطها لها

ويصح أن تجعل تلك المنافع لشخص معين أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقاربه أو أجنب منته ويجوز جعلها لشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الاحوال الجهة بتر لا تقطع

(مادة ١٨)

يجوز أن يوصى بمنفعة العين لشخص معين مع بقاء رقبته للورثة الموصى كما تجوز الوصية بالرقبة لشخص ومنفعة لشخص آخر كلاهما أجنبيان من المتبرع ولا يجوز^(١) استثناء منفعة العين من الوصية برقبته لشخص أجنبي لتبقى المنفعة على ملك الورثة

(مادة ١٩)

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المترتب عليه حق الانتفاع بالنظر لحقوق المتفنع ولما يجب عليه من الواجبات

(مادة ٢٠)

من استحق بعقد وصية غلة أرض أو بستان فله الغلة القائمة وقت موت الموصى والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بها مدة حياته

(١) يستفاد حكم عدم صحة الاستثناء المذكور من النور ورد المختار من أو وسط فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل غمرة ٤٠ وغمرة ٤١ ويستفاد حكم صدر هذه المادة من أول الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من الهندية غمرة ١٢٥ وغمرة ١٢٦

ان نص في العقد على الابد أو أطلق بدون تعيين مدة ولو أوصى
بثمرته وأطلق فله الثمرة القائمة فقط دون ما يحدث وإن قيدت بمدة
فله الانتفاع بالغلة والثمرة الى انقضاء تلك المدة وبعدها ترد الغلة
والثمرة الى من له الرقبة

والمراد بالغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرائها وثمره البستان

(مادة ٢١)

المنقولات الموقوفة كالميكلات والموزونات اذا جرى العرف بوقفها
يجوز بيعها ودفع ثمنها مضاربة أو بضاعة كما تدفع النقود الموقوفة لذلك
ويعطى نفاؤها للوقوف عليه

(مادة ٢٢)

للمتفع أن يستهلك ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع
بها الا باستهلاك عينها كالنقدين والميكلات والموزونات ونحوها وعليه
رد مثلها أو قيمتها بعد الانتفاع ويكون عليه ضمانها اذا هلك قبل
الانتفاع بها ولو بغير تعديه لكونها قرضا

(مادة ٢٣)

اذا مات المتفع بالمنقولات المتقدم ذكرها قبل أن يردها لصاحبها
فعليه ضمان مثلها أو قيمتها في تركته

الباب الرابع - في حق السكنى

(مادة ٢٤)

من استحق سكنى دار موقوفة فله أن يسكنها مدة حياته بأهله وحشمه وخدمه وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أجنبيا وبعد موته ينتقل حق السكنى الى ولده ان كان الواقف قد جعله له والا فالى المصرف الذى جعلها الواقف له

(مادة ٢٥)

ومن استحق بعقد وصية سكنى دار فان كانت رقبة الدار تخرج من ثلث مال الموصى فله أن يسكنها بعياله وحشمه وخدمه مدة حياته ان كانت الوصية مطلقة أو منصوصا فيها على الابد أو يسكنها الى انقضاء المدة ان كانت مدة الانتفاع معينة وبعد ذلك يرد حق السكنى الى ورثة الموصى (١) فان لم تخرج رقبة الدار من الثلث فلموصى له أن يسكن فى مقدار ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة

ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ما فى أيديهم من الدار ولو اقتسموا الدار مهياة بحسب الزمان صح والاول اعدل

(مادة ٢٦)

اذا تعدد المستحقون فى سكنى دار موقوفة عليهم سكاها وكانت الدار كبيرة ذات مساكن لها أبواب تغلق عليها جاز للرجال المستحقين

(١) يستفاد حكم فقراتها من أوائل الباب السابع فى الوصية بالسكنى الخ من الهندية فقرة ١٢٦

أن يسكنوا زوجاتهم معهم وللنساء المستحقات أن يسكن أزواجهن
معهن فإن كانت الدار صغيرة لا توجد بها أماكن كافية للسكنى فلا
يسكنها الا المستحقون من الرجال دون نسائهم أو من النساء دون رجالهن
(مادة ٢٧)

إذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعمارة فعمارتها على من له حق
السكنى من ماله ويكون ما بينه من ماله ملكا له ولورثته من بعده
وإن امتنع من تعميرها فللقاضى أن يدفعها لغيره بطريق الاجارة
ويعمرها بأجرتها وبعد مضي المدة يردها لصاحب السكنى

فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان

(مادة ٢٨)

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المتفع بها صيانة لها
(مادة ٢٩)

ملك المنفعة دون العين بعقد تبرع أو اجارة أن يتصرف فى العين
المتفع بها التصرف المعتاد اذا كان عقد المنفعة مطلقا غير مقيد بقيد
فإن كان مقيدا بقيد فله أن يستوفيه بعينه أو يستوفى مثله أو مادونه
وليس له أن يتجاوز به الى ما فوقه

(مادة ٣٠)

لا يجوز لملك المنفعة بعقد تبرع أن يؤجر العين التى له حق سكناها
ولا أن يرهنها وإنما يجوز له اعارتها

(مادة ٣١)

المصاريف اللازمة لمؤنة العين المنتفع بها وحفظها تلزم صاحب
المنفعة والكسوة على المالك

(مادة ٣٢)

إذا كانت منفعة الأرض موصى بها لشخص ورقبتها لشخص آخر
فإن كان يوجد بالأرض شئ يستغل يكون عشرين أو نواحيها وما يلزم
من المصاريف لسقيها وأصلها على صاحب المنفعة وإن لم يكن لها
شئ يستغل فنفتها على صاحب الرقبة

(مادة ٣٣)

إذا تلفت العين المنتفع بها أو هلكت بدون تعدى المنتفع أو تقصيره
في المحافظة عليها فلا ضمان عليه

(مادة ٣٤)

إذا كانت المنفعة مقيدة بمدة معلومة وأمسك المنتفع العين بعد
انقضاء تلك المدة ولم يردّها للمالكها مع إمكان الرد فهلكت فعليه ضمان
قيمتها ولو لم يستعملها بعد انقضاء المدة وإن لم يطلبها المالك^(١)

فصل في انتهاء حق الانتفاع

(مادة ٣٥)

ينتهي حق الانتفاع بموت المنتفع وبانقضاء المدة المعينة له إن كان
له مدة وبهلاك العين المنتفع بها

(١) يتفاد حكمها من أواخر الباب السابع في استرداد العارية الخ من الهندية
نمرة ٣٥٢

(مادة ٣٦)

اذا انقضت المدة المعينة للانتفاع أو مات المتفع في أثناءها وكانت الارض مشغولة بزرعه والزرع بقل لم يدرك يترك الزرع له في الصورة الاولى ولورثته في الصورة الثانية الى حين ادراكه وحصاده بأجر المثل الا ان كان المتفع مستأجرا فانه يترك الزرع لورثته في الصورة الثانية بالمسمى الى حين ادراكه وحصاده

الباب الخامس — في حقوق الارتفاق

الفصل الاول

(في الشرب)

(مادة ٣٧)

الارتفاق هو حق مقرر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر

(مادة ٣٨)

الشرب هو نوبة الانتفاع بالماء سقيا للارض أو الشجر أو الزرع

(مادة ٣٩)

مياه النهر الاعظم وفروعه والترع ذوات المنفعة العامة التي ليست مملوكة لاحد مباحة لكل أحد حق في أن يسقى منها دوابه وأرضه وأن يشق منها جدولا لسقى أرضه مالم يكن ذلك مضرا بالعامة

(مادة ٤٠)

الترع والمجارى المملوكة ملكا عامًا أو خاصا يجوز لكل أحد أن يسقى دوابه منها الا اذا خيف تخريبها لكثرتها وليس لاحد من غير الشركاء أن يسقى أرضه منها الا باذن أصحابها وليس لاحد من الشركاء أن يشق منها بربخا أو ينصب عليها آلة بخارية أو تابوتا بلا رضا بقية الشركاء الا آلة وضعت في ملكه وكانت حافتا النهر وبطنه له ولا يضربنهر وماء

(مادة ٤١)

الماء المحرز في الاوانى كالخياض والصحاريح المملوكة لاحق لاحد في الانتفاع به الا باذن صاحبه

(مادة ٤٢)

من أنشأ ترعة من ماله لسقى أرضه فله الانتفاع بها فيما كيف شاء وليس لغيره أن يسقى أرضه منها الا باذن المنشئ وللغير أن يشرب منها ويسقى دابته

(مادة ٤٣)

حق استعمال مياه الترع العمومية وتوزيعها يكون بقدر الاراضى المقتضى ريها مع مراعاة عدم الضرر بالعامّة

(مادة ٤٤)

ليس لصاحب الارض التى تسقى بالآلات أو الترع أن يجبر أصحاب الاراضى التى دونه على تصريف مياهه فى أراضيهم ان لم يكن له حق المسيل فيها

(مادة ٤٥)

إذا كان لأحد مسقى جار بحق في أرض آخر فليس لرب الأرض أن يمنعه عن إجرائه في أرضه

(مادة ٤٦)

من سقى أرضه سقيا معتادا فتعمله أرضه فسال منها الماء في أرض غيره فأتلف زرعها فلا ضمان عليه وإن سقاها سقيا غير معتاد فعليه الضمان

(مادة ٤٧)

حق الشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع إلا تبعا للأرض
حق المسيل ولا يوهب ولا يؤجر

الفصل الثانى

(فى حق المرور والمجرى والمسيل)

(مادة ٤٨)

القديم يبقى على قدمه فى حق المرور والمجرى والمسيل ما لم يكن غير مشروع من أصله فإن كان كذلك فلا اعتباره ويزال إن كان فيه ضررين

فإن كان لدار مسيل قدر فى الطريق العام وكان مضرا بالعامه يرفع ضرره ولو كان قديما ولا يعتبر قدمه

(مادة ٤٩)

إذا كان لأحد حق المرور فى أرض شخص آخر فليس لصاحبها أن يمنعه من المرور منها وله أن يقود دوابه وعربته إذا كان له هذا الحق

(مادة ٥٠)

للبيع أن يرجع عن اباحته ولا يلزم بالاذن والرضا فان لم يكن لاحد حق المرور في عرصة آخر ومر فيها مدة باذن صاحبها فلا يترتب على مروره حق له بل لصاحب العرصة أن يمنعه من المرور متى شاء

(مادة ٥١)

من كان له مجرى أو سباق ماء جار بحق قديم في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه

(مادة ٥٢)

إذا كان لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

(مادة ٥٣)

إذا كانت لاحد مجرى أو سباق ماء في دار آخر فحصل به خلل تسبب عنه للجار ضرر فلا يجار أن يجبر صاحبه على دفع الضرر عنه بتعميره واصلاحه أو عدم الاجراء فيه وإذا أراد صاحبه اصلاحه فمنعه الجار من الدخول في داره يخير صاحب الدارين أن يتركه يدخل ويصلح ويين أن يفعل صاحب الدار ذلك بماله

(مادة ٥٤)

إذا كان لدار مسيل قدر في الطريق الخاص وكان مضرا بأهله يرفع ضرره ولو كان قديما ولا يعتبر قدمه

(مادة ٥٥)

لا يجوز لاحد أن يجري مسيل ماله المحدث الى دار آخر بدون اذنه ان لم يكن له حق في ذلك

(مادة ٥٦)

لا يجوز لاحد احدث شئ من الميازيب ولا حفر بالوعة في طريق العامة اذا كان يضر بالعامة وان أحدث ذلك في زقاق غير نافذ لا يجوز الا باذن أهله سواء أضر بهم أم لا.

الفصل الثالث

(في حقوق المعاملات الجوارية)

(مادة ٥٧)

للمالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فيعلل حائطه ويبنى ما يريد مالم يكن تعمره مضرا بالجوار ضرا فاحشا

(مادة ٥٨)

إذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك أن يتصرف فيه تصرفا مضرا الا باذن صاحب الحق

(مادة ٥٩)

الضرر الفاحش ما يكون سببا لو هن البناء أو هدمه أو يمنع الحوائج الاصلية أى المنافع المقصودة من البناء وأذا ما يمنع المنافع التى ليست من الحوائج الاصلية فليس بضرر فاحش

(مادة ٦٠)

يزال العمر الفاحش سواء كان قديما أو حادئا

(مادة ٦١)

سد الضياء بالكلية على الجار يعد ضررا فاحشا فلا يسوغ لاحد احداث بناء يسد به شباك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه وان فعل ذلك فالجار أن يكلفه رفع البناء دفعا للضرر عنه

(مادة ٦٢)

رؤية المحل الذي هو مقر للنساء يعد ضررا فاحشا فلا يسوغ احداث شباك أو بناء يجعل فيه شبكا كاللنظر مطالأ على محل نساء جاره وان أحدث ذلك يؤمر برفع الضرر اما بسد الشباك أو ببناء ساتر فان كان الشباك المحدث مرتفعا فوق قامة الانسان فليس للجار طالب سده

(مادة ٦٣)

ان كان لاحد دار يتصرف فيها تصرفا مشروطا فحدث غيره بجواره بناء مجددا فليس للحدث أن يتضرر من شبابيك الدار القديمة ولو كانت مظلمة على مقر نساءه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه

(مادة ٦٤)

اذا كان لاحد علو ولاخر سفلى فلصاحب الدلو حق القرار في السفلى والسقف ملك لصاحب السفلى واصحاب العلو حق الانتفاع بسطحه انتفاعا معتادا واصحاب السفلى حق في العلويستره من الشمس وبقية من المطر

(مادة ٦٥)

اذا كان باب السفلى والعلو واحدا فلكل من صاحبيهما استعماله مشتركا فلا يسوغ لاحدهما أن يمنع الآخر من الانتفاع به دخولا وخروجا

(مادة ٦٦)

إذا هدم صاحب السفيل سفله تعدياً يجب عليه تجديد بنائه ويجب
على ذلك

(مادة ٦٧)

إذا انهدم السفيل بلا صنع صاحبه فعليه بناؤه بلا جبر عليه فإن امتنع
صاحب السفيل من تعميره وعمره صاحب العلو باذن صاحبه أو باذن
القاضي فله الرجوع على صاحب السفيل بما أنفقه على العمارة بالغبا
ما بلغ قدره

وإن عمره بلا اذن صاحبه أو اذن القاضي فليس له الرجوع الا بقيمة
البناء وتقدر القيمة بمعرفة أرباب الخبرة زمن البناء لازمن الرجوع :
ولصاحب العلو أن يمنع في الخالتين صاحب السفيل من سكناه
والانتفاع به حتى يوفيه حقه وله أن يؤجره باذن القاضي ويستخلص
حقه من أجرته

(مادة ٦٨)

لا يجوز لذي العلو أن يبنى في علوه بناء جديداً ولا أن يزيد في ارتفاعه
بغير اذن صاحب السفيل الا اذا علم أنه لا يضر بالسفل فله ذلك بغير
اذن صاحب السفيل

(مادة ٦٩)

لا يحجز الجار أن يبني جواره على اقامة حائط أو غيره على حدود
ملكه ولا على أن يعطيه جزءاً من حائطه أو من الارض القائم عليها
الحائط

(مادة ٧٠)

إذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بتعليق أو زيادة في البناء عليه بلا إذن الآخر سواء كان تصرفه مضراً بالآخر أم لا

(مادة ٧١)

لكل من الشريكين في الحائط أن يضع عليه أخشاباً بقدر ما يشريكه بشرط أن لا يتجاوز كل منهما ما يتحملة الحائط وليس لأحد منهما أن يزيد في أخشابه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد منهما أن يحول محل أخشابه التي على الحائط يميناً أو شمالاً ولا من أسفل إلى أعلى ولو من أعلى إلى أسفل جاز وإذا كان لكل منهما عليه أخشاب فلصاحب الأسفل أن يرفع أخشابه بجذء صاحب الأعلى أن لم يضر بالحائط وكذا لصاحب الأعلى أن يسفل أخشابه أن لم يضر بالحائط

الكتاب الثاني

(في أسباب الملك)

(مادة ٧٢)

أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له والشفعة

الفصل الاول

(في العقود)

(مادة ٧٣)

يصح أن تملك الاعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقارا أو منقولاً

(مادة ٧٤)

ينتقل ملك العين المبيعة للمشتري بمجرد حصول عقد المعاوضة ووقوعه صحيحاً باتاً نافذاً لازماً سواء كانت عقارا أو منقولاً

(مادة ٧٥)

للمشتري أن يتصرف في العين المبيعة بالبيع قبل استلامها ان كانت عقارا لا يخشى هلاكه وليس له أن يؤجرها قبل قبضها كما أنه ليس له أن يتصرف في المبيع قبل قبضه لايها ولا اجارة ان كان منقولاً

(مادة ٧٦)

اذا استلم المشتري العين المبيعة عقارا كانت أو منقولاً على أنها مملوكة للبائع فله أن يتصرف فيها بجميع التصرفات ولا يمتنع تصرفه من استرداد العين لمستحقها اذا ظهر أنها مستحقة للغير وثبت - ه - فيها

الفصل الثاني

(في الهبة) (راجع الاحوال الشخصية)

(مادة ٧٧)

الهبة تملك العين بلا عوض وقد تكون بعوض

(مادة ٧٨)

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرا بالغاً عاقلاً مالكا للعين التي يتبرع بها غير محجور عليه

(مادة ٧٩)

إذا كان المالك أهلاً للتبرع ولم يكن محجوراً عليه بدين أو سفه جاز له أن يهب وهو في حال صحته كل ماله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٠)

لا يثبت ملك العين للموهوب له إلا إذا قبض العين الموهوبة قبضاً كاملاً في محوّر مقسوم أو مشاع لا يحتمل القسمة

(مادة ٨١)

إذا كان الموهوب مشاعاً يحتمل القسمة فلا تفيد هبته الملك بالقبض إلا إذا قسم الواهب الموهوب وسلمه مفرزاً عن غير الموهوب لامتصلاً به ولا مشغولاً بملكه فإن سلمه شائعاً للموهوب له فلا يملكه ولا ينفذ تصرفه فيه ويضمنه إن هلك أو استهلك

ويكون للواهب حق التصرف فيه واسترداده هو أو ورثته

(مادة ٨٢)

إذا مات الواهب قبل تسليم العين للموهوب له بطلت الهبة

(مادة ٨٣)

إذا مات الموهوب له قبل استلامه العين الموهوبة بطلت الهبة
ولا حق لورثته فيها

(مادة ٨٤)

إذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلاً للقبول جاز لوليّه أو وصيه
أو من هو في حجره أن يقبل الهبة ويقبضها عنه
وإذا كان الصبي الموهوب له مميزاً لقبوله وقبضه معتبران ولو مع
وجود أبيه

(مادة ٨٥)

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله حكم الوصية
في اعتبارها من الثلث وتوقفها لولا أحد الورثة

الفصل الثالث

(في الوصية) (راجع الاحوال الشخصية)

(مادة ٨٦)

الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

(مادة ٨٧)

يشترط لصحة الوصية كون الموصى حرا بالغا عاقلا مختارا أهلا للتبرع والموصى له حيا تحقيقا أو تقديرا والموصى به قابلا للتمليك بعد موت الموصى

(مادة ٨٨)

يجوز لمن لادين عليه ولا وارث له أن يوصى بماله كله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٩)

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا تجوز وصيته الا أن يبرئه غير ماؤه

(مادة ٩٠)

لا تجوز الوصية لو ارث الا اذا أجازتها الورثة الأخر بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع

(مادة ٩١)

تجوز الوصية بالثلث للأجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا أجازته الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ولا عبء باجازتهم في حال حياته

(مادة ٩٢)

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن ومنهما للمسلم

(مادة ٩٣)

لا يملك الموصى به الا بقبول الوصية صراحة أو دلالة كموت الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول ولا رد ولا يصح قبولها الا بعد موت

الموصى فان قبل الموصى له بعد موت الموصى ثبت له ملك الموصى به سواء قبضه أو لم يقبضه
فان مات بعد موت الموصى قبل القبول أو الرد انتقل الموصى به الى ملك ورثته

الفصل الرابع

(في الميراث)

(مادة ٩٤)

يتبع في الميراث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المساهمين واما
الذميون فيتبع في موارثهم أحكام أحوالهم الشخصية وان تراضوا
وترافعوا اليها يحكم بينهم بحكم الاسلام

كتاب الشفعة

الفصل الاول

(في تعريفها وأسبابها واستحقاقها)

(مادة ٩٥)

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبرا على المشتري
بما قام عليه من الثمن والمؤن

(مادة ٩٦)

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع اتصال شركة
أو اتصال جوار

(مادة ٩٧)

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حقوقه

(مادة ٩٨)

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفيع حصة شائعة فيه قليلة كانت أو كثيرة فإن كانت له حصة مفرزة عن العقار فلا يكون شريكاً فيه والمشارك في أرض حائط الدار يعتبر مشاركاً في نفس العقار

(مادة ٩٩)

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق الخاص سواء كان الطريق خاصاً بدار واحدة أو بجملة دور مفتوحة أبوابها في زقاق غير نافذ فإذا بيعت دار في زقاق غير نافذ فجميع أهله شفعاء يستوى فيه الملاصق والمقابل والأعلى والأسفل

(مادة ١٠٠)

الجار الملاصق هو من له عقار متصل بالعقار المبيع أما لو كان عقار الجار منفصلاً عن العقار المبيع انفصلاً تاماً ولو بقدر شبر أو أقل فلا يكون جاراً مستحقاً للشفعة

فإذا بيع بيت من دار فالملصق للبيت ولأقصى الدار في الشفعة سواء لكونه ملاصقاً حكماً

(مادة ١٠١)

إذا كان السفلى لشخص والعلو لآخر يعتبر كل منهما جاراً ملاصقاً وكذلك من كانت له خشبة موضوعة على حائط لأملاك فيه أو كان شريكاً في خشبه موضوعة على حائط يعتبر جاراً ملاصقاً لاشريكا

(مادة ١٠٢)

الطريق العام لاشفعة به لصاحب الملك المقابل للعقار المبيع ولوتقاربت
الابواب وانما تكون الشفعة للجار الملاصق سواء كان باب داره في هذا
الطريق أو في غيره

(مادة ١٠٣)

اذا اجتمعت أسباب الشفعة يقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك
في نفس العقار ثم الشريك في أرض الحائط المشترك^(١) ثم الشريك
في حقوق المبيع الخاصة ثم الجار الملاصق .
وأى ترك الشفعة أو سقط حقه فيها تنتقل الشفعة الى من يليه
في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للشركاء يكون بقدر رؤوسهم لا بقدر أنصبتهم في
الملك فاذا باع أحد الشركاء حصته لاحد منهم يحسب المشتري واحدا
منهم في الشفعة وتقسم الحصص المبيعة بينهم

الفصل الثاني

(فيما تثبت فيه الشفعة وما لا تثبت)

(مادة ١٠٥)

لا تثبت الشفعة الا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(١) قوله ثم الشريك في أرض الحائط الخ تمنى حلية في الهندية من الباب الثاني
في مراتب الشفعة في أواخر عمدة ١٧٤

(مادة ١٠٦)

يشترط في المبيع الذي تثبت فيه الشفعة أن يكون عقار مملوكا ولو غير قابل للقسمة وأن يكون بيعه صحيحا نافذا أو فاسدا انقطع فيه حق الفسخ خاليا عن خيار شرط للبائع وأن يكون العوض مالا ولا فرق في العقار بين أن يكون دار أو حانوتا أو أرضا أو كرما أو علوا أو سفلا

(مادة ١٠٧)

يشترط أن يكون العقار المشفوع به ملكا للشفيع وقت شراء العقار المشفوع وأن لا يصدر من الشفيع رضاء بالبيع لا صراحة ولا دلالة

(مادة ١٠٨)

لاشفعة فيما ملك بهيبة بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو إرث أو وصية ولا في عقار ملك يبدل ليس بمال كما لو استأجر شيئا بدار أو حانوت

(مادة ١٠٩)

لاشفعة في البناء والشجر للبيع قصدا بدون الارض القائم عليها فاذا بيع البناء والشجر تبعا للارض تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لاشفعة في البناء والشجر القائمين في أرض محتكرة أو في الاراضي الاميرية

(مادة ١١١)

الاراضي الاميرية التي بأيدي المستحقين لمنفعتها لا يصح بيعهم لها فلا شفعة فيها

(مادة ١١٢)

اذا باع ولى الامر شيئاً من الاراضى الاميرية التى ليست فى يد أحد من الزراع أو باع للزراع شيئاً من الاراضى التى فى أيديهم بمسوغ شرعى كوصى اليتيم فبيعه صحيح تثبت فيه الشفعة .

(مادة ١١٣)

لاشفعة فى الوقف ولا له فإذا بيع عقار مجاور لوقف أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للوقف

(مادة ١١٤)

لا تجرى الشفعة فى القسمة فإذا قسمت دار أو أرض مشتركة بين اثنين فلا يكون الجار شفعياً فيها

(مادة ١١٥)

لاشفعة فيما بيع بيعاً فاسداً الا اذا انقطع حق البائع عنه بأن قبضه المشتري وتصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن وهبه أو بنى أو غرس فيه

(مادة ١١٦)

لاشفعة فيما بيع بشرط ان خيار للبائع الا اذا أسقط البائع خياره حتى لزم البيع فتحجب فيه الشفعة للشفيع ان طلبها عند البيع بشروطها

الفصل الثالث

(في طلب الشفعة)

(مادة ١١٧)

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب مواثبة وطلب اشهاد وتقرير وطلب تملك

(مادة ١١٨)

طلب المواثبة هو أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة فوراً في مجلس علمه بالبيع والمشتري والتمن ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصدر منه ما يدل على الاعراض وأن يشهد على طلبه خشية بجحود المشتري لا لزوماً

(مادة ١١٩)

طلب التقرير هو أن يشهد الشفيع على البائع ان كان العقار المبيع في يده أو على المشتري وان لم يكن العقار في يده أو عند المبيع بأنه طلب ويطلب فيه الشفعة الآن والمدة الفاصلة بين هذا الطلب والطلب الاول مقدرة بالتمكن منه فان تمكن بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وان لم يتمكن منه فلا تسقط

وان أشهد الشفيع في طلب المواثبة عند أحد من هؤلاء المذكورين كفاه ذلك الاشهاد فقام مقام الطلبين

(مادة ١٢٠)

طلب التملك هو طلب الخصاصة والمرافعة عند القاضي فاذا أخره الشفيع بعد طلب المواثبة والتقرير شهراً واحداً بلا عذر بطلت شفيعته وان أخره بعذر مقبول فلا تسقط

(مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة فإن لم يطلبها وبلغ الصبي فلا شفعة له بعد البلوغ فإن لم يكن للصبي ولى ولا وصى ينصب له القاضى قىماً ليأخذ له بالشفعة فإن لم ينصب له قىماً فإنه يبقى على شفعته حتى يبلغ فيأخذها ولو مضى على بيع العقار المشفوع سنون

(مادة ١٢٢)

الخصم للشفيع فى اثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبل تسليم المبيع للمشتري وبعد تسليمه اليه فالخصم هو المشتري فقط

(مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع فى يد البائع وتراجع الشفيع معه فلا تسمع البيعة عليه حتى يحضر المشتري ومضى ثبات الشفعة مستوفية شرائطها يفسخ القاضى شراء المشتري ويقضى للشفيع بالعقار المشفوع بطلب الشفيع

(مادة ١٢٤)

إذا كان أحد الشريكين غائباً فلا ينتظر قدومه ولا يوقف له نصيب بل يقضى للحاضر بجميع المبيع فإن حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفياً شرائط الطلب يقضى له بحقه إن لم يوجد مسقط له فإن كان مثل الأول يقضى له بالنصف وإن كان فوقه يقضى له بجميع المبيع وتبطل شفعة الأول وإن كان دونه يمنع

الفصل الرابع

(في حكم الشفعة)

(مادة ١٢٥)

لا يثبت الملك للشفيع في المبيع الا بقضاء القاضي أو بأخذه من المشتري بالتراضي

(مادة ١٢٦)

تملك العقار قضاء كان أو رضاء يعتبر شراء جديدا في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع بائعه البراءة منهما

(مادة ١٢٧)

اذا قضى للشفيع بالمبيع وكان ثمنه مؤجلا على المشتري يأخذه الشفيع بثلث حال فان أداه للبائع سقط الثمن عن المشتري وان أداه للمشتري فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

(مادة ١٢٨)

اذا قضى للشفيع بالعقار المشفوع فأدى ثمنه ثم استحق المبيع فان كان أداه للمشتري فعليه ضمانه سواء استحق قبل تسليمه اليه أو بعده وان كان أداه للبائع واستحق المبيع وهو في يده فعليه ضمان الثمن للشفيع

(مادة ١٢٩)

للشفيع أن ينقض جميع تصرفات المشتري حتى لو وقف العقار المشفوع أو جعله مسجدا فله نقضه

(مادة ١٣٠)

إذا بنى المشتري بناء في الدار أو الأرض المشفوعة أو غرس فيها
أشجاراً فالشفيع بالخيار أن شاء تركها وإن شاء أخذها بالثمن المسمى
ودفع قيمة البناء والشجر مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعهما
وإذا زاد المشتري على العقار المشفوع شيئاً من ماله بأن يبضه أو صبغه
بالوان فإن الشفيع يكون بالخيار أن شاء تركه وإن شاء أخذه بالثمن
وقيمة الزيادة

(مادة ١٣١)

إذا هدم المشتري بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيره أو قلع الأشجار
التي كانت مغروسة في الأرض المشفوعة يأخذ الشفيع العرصه أو الأرض
بمحصولها من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة العرصه أو الأرض وقيمة
البناء أو الشجر وما خص العرصه أو الأرض منه يدفعه الشفيع وتكون
الانقضاء والاختصاص للمشتري

(مادة ١٣٢)

إذا تخربت الدار المشفوعة أو جفت أشجار البستان المشفوع بلا
عمدٍ أحد عليها يأخذها الشفيع بالثمن المسمى
فإن كان بها انقضاء أو خشب وأخذ المشتري تسقط حصته
من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة الدار أو البستان يوم العقد وقيمة
الانقضاء والخشب يوم الأخذ

(مادة ١٣٣)

إذا تلف بعض الأرض المشفوعة بغرق أو نحوه سقطت حصته
التالف من أصل الثمن

(مادة ١٣٤)

إذا أخذ الشفيع العقار المشفوع وبني فيه بناء أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق العقار فإنه يرجع بالثمن فقط ولا رجوع له بقيمة البناء والشجر على أحد بمعنى أنه لا يرجع بما نقص بالقلع^(١)

(مادة ١٣٥)

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع ويترك بعضه جبراً على المشتري إنما إذا تعدد المشترون واتحد البائع وقبضوا المبيع منه أو لم يقبضوه ودفعوا له الثمن فالشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويبطلها)

(مادة ١٣٦)

تبطل الشفعة بترك طلب الموائبة أو باخلال شرط من شروط صحتها وتسقط أيضاً بترك طلب التقرير والاشهاد مع امكانه والقدرة عليه وبتأخير طلب الخصامة شهراً بلا غدر

(مادة ١٣٧)

إذا أسقط الشفيع حقه في الشفعة وتركه قبل الحكم سقط حقه وللشفعاء الأخر أن يأخذوا العقار المبيع ان طلبوا الشفعة بشروطها وان أسقط حقه بعد الحكم له فلا يسقط ولا يكون لاحد حق فيه

(١) يستفاد حكمها من أوائل الباب السابع عشر في المتفرقات من الشفعة من الهندية نمرة ٢٠٦ ومن أوائل الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور الخ من جامع الفصولين نمرة ٢١٣

(مادة ١٣٨)

يشترط لصحة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع فان طلب أحد الشريكين نصفه بناء على أنه يستحق النصف فقط بطلت شفعته

(مادة ١٣٩)

لا تبطل الشفعة بموت المشتري

(مادة ١٤٠)

تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل تملكه العقار المشفوع بالقضاء أو الرضاء سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ولا ينتقل حقه فيها الى ورثته

(مادة ١٤١)

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو وقفه أو جعله مسجداً قبل تملكه العقار المشفوع بطلت شفعته

(مادة ١٤٢)

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فلمن دونه أو مثله في الدرجة من الشفعاء أن يأخذه بالعقد

(مادة ١٤٣)

إذا استأجر الشفيع المبيع أو ساومه بيعاً أو اجارة أو طلب من المشتري بيعه له تولية أى بمثل الثمن الاول سقطت شفعته

(مادة ١٤٤)

إذا أخبر الشفيع بمقدار الثمن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الثمن أقل مما أخبر به فله حق الشفعة

(مادة ١٤٥)

إذا علم باسم المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من سمي فله حق الشفعة

(مادة ١٤٦)

إذا بلغ الشفيع شراء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق له شراء كل المبيع فله الشفعة وفي عكسة لاشفعة له

باب

(في التملك بوضع اليد على الاموال المباعة)

(مادة ١٤٧)

الاراضى الموات أى المباعة التى لا ينتفع بها وليست فى ملك أحد تكون ملكا لمن وضع يده عليها وأحيائها باذن ولى الامر مسلما كان أو ذميا لامستأمتنا

فمن أذن له باحياء أرض موات وكان واحدا منهما وأحيائها بان زرعها أو غرس أو بنى فيها فقد مكلها ولا تنزع منه بل يربط عليها العشر ان كانت أقرب الى أرض العشر وكان المحيى مسلما والا نالخراج

(مادة ١٤٨)

إذا وجد فى أرض عشرية أوخراجية مملوكة لشخص معين معدن ذهب أو فضة أو حديد أو نحاس أو نحوه من الجوامد التى تنطبع بالنار فانه يكون ملكا لمالك الارض وعليه الخمس للحكومة

وان وجدت في أرض مملوكة لغير معين كإراضى الحكومة تكون
كلها للحكومة

(مادة ١٤٩)

من وجد في أرض من الاراضى المباعة كالجبال والمفاوز كنزاً مدفوناً
وعليه علامة أو نقش عملة الجاهلية فله أربعة أثمانه ونحوه للحكومة
وان كان عليه نقش من النقوش الاسلامية فهو لمالك الارض التى
وجد فيها ان ادعى ملكه والا فهو لقطة

(مادة ١٥٠)

الصيد مباح برا وبحرا ويجوز اتخاذه حرفة

باب

(فى وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان)

(مادة ١٥١)

من كان واضعاً يده على عتار أو غيره ومتصرفاً فيه تصرف الملاك
بلا منازع ولا معارض مدة خمس عشرة سنة فلا تسمع عليه دعوى
الملاك بغير الارث من أحد ليس بذى عذر شرعى ان كان منكراً

(مادة ١٥٢)

من كان واضعاً يده على عتار متصرفاً فيه تصرف الملاك بلا منازع
مدة ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعدها دعوى الارث ولا دعوى
أصل الوقف الا لعذر شرعى

(مادة ١٥٣)

لواضع اليد على العقار أن يضم الى مدة وضع يده مدة وضع يد من انتقل منه العقار اليه سواء كان انتقاله بشراء أو هبة أو وصية أو إرث أو غير ذلك فان جمعت المدتان وبلغت المدة المحدودة لمنع سماع الدعوى فلا تسمع على واضع اليد دعوى الملك المطلق ولا دعوى الارث ولا الوقف

(مادة ١٥٤)

الاستيلاء والاستيداع والاستئجار والاستعارة والاستيهاج تعتبر اقراراً بعدم الملك لمباشرة ذلك فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد ولو لم يمض على وضع اليد المدة المحدودة لمنع سماع الدعوى

(مادة ١٥٥)

من كان واضعاً يده على عقار بطريق الأجرة أو الإعارة وهو مقر بالأجرة أو العارية فليس له أن يتمسك بمرور خمس عشرة سنة على وضع يده في منع سماع دعوى المؤجر أو المعير عليه فان كان منكراً للأجرة أو العارية بجميع تلك المدة والمدعى حاضراً وهو تارك للدعوى عليه مع التمكن منها ووجود المقتضى لها فلا تسمع دعواه بعد ذلك

(مادة ١٥٦)

انما لا تسمع دعوى الملك أو الارث أو الوقف على واضع اليد اذا تحقق ترك الدعوى بلا عذر شرعى في المدة المحدودة

(مادة ١٥٧)

اذا تركت الدعوى لعذر من الاعذار الشرعية في المدة المحدودة كان
كان المدعى غائباً أو قاصراً أو مجنوناً ولاولى لهما ولا وصى فلا مانع
من سماع دعوى الملك أو الارث أو الوقف مالم يحضر الغائب ويبلغ
الصبي ويفق المجنون ويترك الدعوى بعد حضوره أو بلوغه أو افاقته
مدة تساوى المدة المحدودة

(مادة ١٥٨)

واذا ادعى في أثناء المدة في مجلس القضاء على واضح اليد ولم تفصل
الدعوى فلا مانع من سماعها ثانياً ولو مضت المدة المحدودة مالم يمض
بين الدعوى الاولى والثانية المدة المحدودة

(مادة ١٥٩)

المطالبة في أثناء المدة المحدودة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو
تكررت مراراً

(مادة ١٦٠)

من كان واضعاً يده على عقار اشتراه فلا تسمع دعوى الملك عليه
ممن كان معه في البلد وهو يعلم البيع ورآه وهو يتصرف فيه بناء وزرعا
وغير ذلك وسكت عن دعواه ولو لم تمض على وضع اليد خمس عشرة
سنة ووراث من كان حاضراً يعلم البيع ويرى التصرف كمورثه في عدم
سماع الدعوى منه

(مادة ١٦١)

لا تسمع دعوى الملك على واضح اليد من ولد البائع له ولا من أقاربه
أو زوجته الذين كانوا حاضرين وقت بيع العقار له وعالمين به وسكنوا
عن دعواه ولو لم يمض على بيعه خمس عشرة سنة

باب

(في نزع الملك)

(مادة ١٦٢)

لا ينزع ملك أحد من يده بغير حق شرعي

(مادة ١٦٣)

انما ينزع الملك من يد صاحبه اذا تصرف فيه بوجه من وجوه
التصرفات السالبة للملك بمجرد العقد كالبيع

(مادة ١٦٤)

اذا كان المالك مديونا ديننا ثابتا عليه شرعا يجوز نزع ملكه الزائد
عن حوائجه الضرورية المحتاج اليها في الحال ومنها مسكنه الضروري
اذا لم يكن له مال من جنس ما عليه من الدين الشرعي وبيع قضاء اذا
امتنع عن بيعه بنفسه لقضاء دينه من ثمنه ويبدأ في البيع بالايسر
فالايسر بقدر الدين -

(مادة ١٦٥)

اذا اقتضت المصلحة العامة أخذ ملك لتوسيع طريق العامة يؤخذ
بقيمته لكن لا يؤخذ من يد صاحبه ما لم يؤد له ثمنه مقدرا بمعرفة من
يوثق بعدالته من أهل الخبرة (١)

(١) في حاشية أبي السعود على مسكين من الوقف عمرة ٥١٩ تمته ضاق المسجد على
الناس ويحبته أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرهالانه لما ضاق المسجد الحرام أخذ الصحابة
رضين بكره و زادوا في المسجد زيلى وهذا من الاسراء الجائز ٨١

(مادة ١٦٦)

مصلحة الموقوف عليهم تجب رعايتها فلا يؤخذ مكان وقف لاتساع طريق للعامة الا اذا استبدل بأحسن منه صقعا أو أكثر نفعا وأغزر ريعا

(مادة ١٦٧)

اذا اقتضى الحال أخذ أرض من الاراضي الاميرية من يد من هو مستفع بزراعتها لادخالها في طريق العامة أو لغير ذلك من المصالح العامة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤخذ منه

في المدائينات والعقود والامانات والضمانات

الباب الاول في أنواع الديون

الفصل الاول

« في الدين »

(مادة ١٦٨)

الدين ماوجب في ذمة المديون بعقد استهلاك مال أو ضمان غصب .
الدين على نوعين مشترك وغير مشترك (١)

(مادة ١٦٩)

الدين المشترك ما كان سببه متحدا سواء كان ثمن مبيع مشترك بين اثنين أو أكثر بيع صفقة واحدة ولم يذكر عند البيع مقدار ثمن حصة

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٣٤

كل واحد من الشركاء أو ديناً آيلاً بالارث الى عدة ورثة أو قيمة مال
مستهلك مشترك أو بدل قرض مستقرض من مال مشترك بين اثنين
أو أكثر (١)

(مادة ١٧٠)

الدين الغير مشترك هو ما كان سببه مختلفاً لا متحداً كأن اقترض اثنان
كل منهما على حدته مبلغاً لشخص أو باعاه مالا مشتركاً بينهما وسمى حين
البيع كل واحد منها لنصيبه ثمتنا على حدته (٢)

(مادة ١٧١)

فان التزم اثنان بعقد كفالة بدين وأدياه من مال مشترك بينهما فالمطلوب
لها من المكفول عنه يكون ديناً مشتركاً (٣)

(مادة ١٧٢)

اذا كانت الديون المطلوبة من المدين غير مشتركة فلكل واحد من
أربابها استيفاء دينه على حدته من المديون وما يقبضه يحسب من دينه
خاصة لا يشاركة فيه أحد من الدائنين الاخر (٤)

(مادة ١٧٣)

اذا كان الدين المطلوب من المدين مشتركاً بين اثنين أو أكثر فلكل
واحد من الشركاء ان يطلب حصته منه ولا يختص القابض منهم بما

(١) يستفاد حكمهما من شرح التنوير جزء رابع غمرة ٦٦٢

(٢) يستفاد حكمهما من شرح التنوير جزء رابع غمرة ٦٦٢

(٣) يستفاد حكمهما من الفتاوى الهندية جزء ثانی غمرة ٢٨٨

(٤) يستفاد حكمهما من حاشية أبي السعود على ملامسكين غمرة ١٨٤ ومن الهندية

جزء ثانی غمرة ٢٨٨

قبضه بل يكون مشتركا بين الشركاء لكل واحد منهم حق فيه بقدر حصته فاذا كان بعض الشركاء في الدين غائبا وطلب الحاضر حصته يأمر الحاكم المديون بأدائها اليه (١)

(مادة ١٧٤)

اذا قبض أحد الشريكين شيئا من الدين المشترك فالشريك الآخر بالخيار ان شاء شاركه فيما قبضه عينا وأخذ منه ما أصاب حصته ويتبعان المديون بما يبق لكل منهما في ذمته وان شاء سلم للقابض ما قبضه واتبع المديون بحصته

فان اختار متابعة المديون فلا يرجع على القابض بشئ الا اذا هلك نصيبه بأن مات المديون مفلسا ففي هذه الصورة يرجع على القابض بحصته فيما قبضه ويأخذ منه مثل المقبوض لاجلته (٢)

(مادة ١٧٥)

اذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك وأخرجها من يده بوجه من الوجوه أو استهلكها فلشريكه الآخر أن يضمه حصته منها (٣)

(١) يستفاد حكم أولها من فصل المطالبة بالدين من كتاب التنوير ويستفاد حكم

آخرها من الفتاوى الهندية جزء ثاني عمدة ٢٩٠

(٢) يستفاد حكمها من شرح التنوير جزء رابع عمدة ٦٦٢ و ٦٦٣ ومن خاتمة

أبي السعود على ملاسكين جزء ثالث عمدة ١٨٤ ومن الفتاوى الهندية جزء

ثاني عمدة ٢٨٨

(٣) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني عمدة ٢٨٨

(مادة ١٧٦)

إذا قبض أحد الشريكين حصته من الدين المشترك وتلفت في يده بلا تقصير منه فلا يضدن حصة شريكه في المقبوض ويكون مستوفيا حقه قصاصا وما بقى من الدين بذمة المديون يكون حقا للشريك الآخر (١)

(مادة ١٧٧)

إذا ألتف أحد الدائنين في الدين المشترك مالا للمديون وتقاصا بحصته ضمانا فلشريكه أخذ حصته منه (٢)

(مادة ١٧٨)

إذا اشترى أحد الشريكين بنصيبه من الدين المشترك مالا من المديون فالشريك الآخر مخير أن شاء ضمنه ما أصاب حصته من ثمن ما اشتراه أو رجع بحصته على المديون وله أن يشاركه في المال المشتري إن تراضيا على ذلك (٣)

(مادة ١٧٩)

إذا أبرأ أحد الشريكين المديون عن نصيبه من الدين المشترك صح أبرأؤه وليس لشريكه أن يرجع عليه بشئ من المبرأ فان أبرأ أحدهما المدين عن بعض نصيبه من الدين يقسم الباقي على سهامه

-
- (١) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨
 (٢) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٩
 (٣) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع نمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني نمرة ٢٨٨

وكذلك اذا وهب أحدهما حصته للمديون صحت هبته فلا يكون ضامنا حصه شريكه من الدين

اذا ضمن أحد الشريكين لمديونتهما ديننا واجبا له على شخص صارت حصته قصاصا بالدين الذى ضمنه ولا شئ لشريكه عليه
واذا رجع على المكفول عنه وقبض منه مبلغ الضمان ان كانت الكفالة بأمره لم يكن لشريكه أن يشاركه فيه^(١).

(مادة ١٨٠)

اذا أخذ أحد الشريكين فى الدين رهنا من المديون فى مقابلة حصته وتلف الرهن فى يده فلشريكه أن يضمه مقدار ما أصاب حصته^(٢)

(مادة ١٨١)

اذا أخذ أحد ربي الدين من المديون كفيلا بحصته منه أو أحاله المديون بها على آخر فلشريكه أنه يشاركه فى المبلغ الذى يأخذه من الكفيل أو المحتال عليه^(٣)

(مادة ١٨٢)

اذا استأجر أحد الشريكين من المديون شيئا مدة معينة بحصته من الدين صار قابضا لها ولشريكه الخيار فى الرجوع عليه بما أصاب حصته وفى اتباع المديون^(٤)

(١) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع غرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني غرة ٢٨٩ و ٢٩٠

(٢) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني غرة ٢٩٠

(٣) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني غرة ٢٩٠ ومن ابن تالين نسخة ٣٧٥

(٤) يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع غرة ٦٦٣

(مادة ١٨٣)

إذا صالح أحد ربي الدين المديون عن نصفه الذي هو نصيبه فإن كان بدل الصلح من جنس الدين فالشريك بخير إن شاء شاركه في المقبوض وأخذ نصفه وإن شاء اتبع المديون وإن كان بدل الصلح من خلاف جنس الدين فالشريك بالخيار أيضا في اتباع المديون أو الشريك المصالح وللصالح في هذه الصورة الخيار إن شاء سلم إليه نصف المقبوض وإن شاء دفع إليه ربع الدين (١)

(مادة ١٨٤)

إذا كان للمديون على أحد شريكي الدين المطلوب منه دين خاص به ثابت له قبل وجوب دينهما عليه حتى صار دينه قصاصا به فليس لشريكه أن يرجع بشئ من حصته (٢)

(مادة ١٨٥)

إذا حدث للمديون دين على أحد شريكي الدين المطلوب منه وثبت له ذلك بعد وجوب دينهما عليه وصار دينه قصاصا فلشريكه الحق في الرجوع عليه بحصته منه (٣)

(مادة ١٨٦)

إذا مات المديون وكان أحد الشريكين وارثا له وترك مالا ليس فيه ولاء لدينهما فانهما يشتركان فيه على حسب حصة كل منهما (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع غمرة ٦٦٣

(٢) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع غمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني غمرة ٢٨٩

(٣) يستفاد حكمها من الدر جزء رابع غمرة ٦٦٣ ومن الفتاوى الهندية جزء ثاني غمرة ٢٨٩

(٤) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثاني غمرة ٢٩٠

(مادة ١٨٧)

إذا كان الدين المشترك موروثاً فلا يجوز لأحد الشريكين أن يؤجل
حصة شريكه بلا إذن وله أن يؤجل حصته (١)

(مادة ١٨٨)

إذا كان الدين المشترك واجباً بادانة أحد الشريكين في شركة عنان
فإن أجله الذي باشر الادانة صح تأجيله في جميع الدين وإن أجله الذي
لم يباشر الادانة فلا يصح تأجيله في حصته ولا في حصة شريكه بالاولوية
فإن كان الشريكان متفاوضين فأبها أجل الدين المشترك بينهما صح
تأجيله (٢)

(مادة ١٨٩)

إذا كان الدين المشترك واجباً بعقد قرض فلا يجوز للشريك الذي
باشر العقد ولا للشريك الآخر أن يؤجله وإن أجله أحدهما فلا يلزم
تأجيله ولكل منهما اقتضاؤه حالا (٣)

(الفصل الثاني)

« في الدين المضمون »

(مادة ١٩٠)

إذا كان على عدة أشخاص دين وكان كل منهم كفيلاً بجميعه عن
أصحابه فالغريم أن يطالب به من شاء منهم

(١) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء رابع نمرة ٢١٦

(٢) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء رابع نمرة ٢١٦

(٣) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع نمرة ٢٣٤

ومطالبته لأحد منهم لاتمعه من مطالبة الآخرين فان دفع أحد منهم الدين بتمامه برئ الآخرون وللتافع الرجوع على أصحابه بما دفعه زائدا على ما هو واجب عليه ان كانت الكفالة بأمرهم واذا كان أحد منهم معسرا فلا يلزم الآخرين شيء من حصته (١)

(مادة ١٩١)

اذا كان للدينون كفيل بالدين المطلوب منه فللدائن عند حلول أجل الدين مطالبة أيهما شاء من الاصيل أو الكفيل وله مطالبة كليهما جميعا (٢)

(مادة ١٩٢)

اذا كان على أحد دين كفله عنه كفيلا أو أكثر كفالة متعاقبة بان كفيل كل منهم جميع الدين منفردا بدون أن يكفل أحد منهم عن صاحبه فللدائن أن يطالب بدينه كلا من الاصيل والكفلاء فان دفعه أحدهم برئ الآخرون وليس للدافع من الكفلاء ان يرجع بشيء مما دفعه على أصحابه وانما يكون له الرجوع على الاصيل ان كانت الكفالة بأمره (٣)

(١) يستفاد حكمها من التنوير في الدين المضمون جزء خامس غمرة ٣٩٦ ومن

الفتاوى الهندية جزء ثالث غمرة ٢٣٣

(٢) يستفاد حكمها من الفتاوى الهندية جزء ثالث غمرة ٢٢٩ ومن حاشية أبي

السعود جزء ثالث غمرة ٩

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غمرة ٣٩٧ ومن الهندية في التضامن

غمرة ٢٣٤ ومنها جزء ثالث غمرة ٢٢٩ ومن الحامدية جزء أول غمرة ٢٨٧

(مادة ١٩٣)

اذا كان للديون كفيلا أو أكثر كفّلوا عنه الدين معا في عقد واحد
فللغريم ان يطالب كل واحد من الكفيلين بنصف الدين حتى لو كانوا
ثلاثة يطالب كل واحد منهم بثلث الدين لا بجميعة (١)

(مادة ١٩٤)

اذا تعدد الكفلاء بدين كفّلوه لصاحبه على التعاقب في عقود متفرقة
ثم كفّل كل منهم عن صاحبه وضمن جميع الدين الذى التزم به فللغريم
مطالبة كل منهم بجميع الدين فان أدّاه أحدهم برئ الآخرون ويرجع
المؤدى على أصحابه بحصصهم حتى لو كانوا ثلاثة يرجع على الكفيلين
الآخرين بالتساوي وهذا اذا ظفر بهما فان ظفر بأحدهما يرجع عليه
بالنصف ثم يرجعان على الثالث بالثلث ثم يرجعون جميعا على الاصيل
بكل الدين وان ظفر المؤدى بالاصيل قبل ان يظفر بغيره رجع عليه بكل
ما أدّاه عنه بأمره (٢)

الباب الثانى

« فى وفاء الدين والمقاصة والبراء عن الدين

وتجديد عقده وغير ذلك »

(١) يستفاد حكمها من شرح المدر في التضامن غمرة ٣٩٧ ومن الحامدية جزء أول
غمرة ٢٩١

(٢) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غمرة ٣٩٧ ومن الهندية جزء ثالث
غمرة ٢٣٤

الفصل الاول

« في وفاء الدين » .

(مادة ١٩٥)

تقضى الديون بإيفائها نقداً أو قصاصاً أو بإبراء الغريم ذمة المدين أو بإحالة الدين ونقله من ذمة المدين الى ذمة غيره أو بتجديد عقد الدين أو بفسخ العقد المترتب عليه الالتزام ولا تسمع دعوى الدين على المدين بعد مضي خمس عشرة سنة بلا عذر وإن لم يسقط الحق بمرور الزمان (١)

(مادة ١٩٦)

يجوز وفاء الدين من المدين الاصيل ومن الكفيل ان كان له كفيل أو من شريكه ان كان الدين مشتركاً (٢)

(مادة ١٩٧)

يجوز وفاء الدين المطلوب من المدين من شخص غيره بأمره وبغير أمره (٣)

(مادة ١٩٨)

من قام عن غيره بواجب عليه من الواجبات الدنيوية كما اذا قضى دينه بأمره أو أنفق من مال نفسه على عيال غيره ومن تلزمه نفقتهم بأمره رجع على الأمر بما أذاه عنه وقام مقام الدائن الاصيل في مطالبته به سواء اشترط الرجوع عليه أو لم يشترطه (٤)

(١) (ليس عليها تأثير بما أخذها)

(٢) يستفاد حكمها من الخاتمة نمرة ٥٨

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية جزء ثنى نمرة ٢٢٩

(٤) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء ثاني نمرة ٩٢٨ وجزء رابع نمرة ٣٩٤

(مادة ١٩٩)

من قضى مغارم غيره بأمره أو أدى عنه عوائد أو رسوما مطلوبة منه بأمره أو كفّل عنه لغريمه دينه بأمره ودفعه اليه فله الرجوع بما دفعه على الأمر ولو لم يشترط الرجوع عليه (١)

(مادة ٢٠٠)

إذا أمر أحد غيره بشراء شيء له أو ببناء داره من مال نفسه ففعل المأمور ذلك فله الرجوع على الأمر بمثل ما اشتراه له وبما صرفه على العمارة بأمره ولو لم يشترط الرجوع عليه (٢)

(مادة ٢٠١)

إذا أمر أحد غيره بأن يدفع عنه مبلغا معلوما الى شخص معين فإن كان المأمور بالدفع صيرفيا أو شريكا للأمر أو خليطاً له بأن كان بينهما أخذ وعطاء أو مواضعة على أنه متى جاء رسوله أو وكيله يبيع له أو يقرضه ما يطلبه أو كان المأمور في عيال الأمر أو الأمر في عيال المأمور كولدته أو والده أو زوجته أو ابن أخيه الذي في عياله أو خادمه ودفع ما أمر به فله الرجوع بما دفعه على الأمر سواء صرح في الأمر بأن يدفع قضاء عنه أو على أن ما يدفعه يكون ديناً له عليه أو يكون ضامناً له أو لم يصرح بشيء من ذلك وسواء اشترط الضامن الرجوع عليه أو لم يشترطه (٣)

(١) يستفاد حكمها من التتويج رابع نمرة ٣٩١ و ٣٩٢

(٢) يستفاد حكمها من الدر في التوكيل بالبيع والشراء نمرة ٥٥٩ وفي الهبة ٧١٢

(٣) يستفاد حكمها من الدر جزء ثاني نمرة ٩٢٨ و جزء رابع نمرة ٣٧٦ ومن تنقيح

الحامدية نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

(مادة ٢٠٢)

إذا أمر أحد غيره بقضاء دينه ثم إن الأمر قضى الدين بنفسه الى دائئه والمأمور قد دفعه اليه أيضا فللمأمور أن يرجع بما دفعه على القابض لا على الأمر

فإن أقام المأمور البينة على أنه أدى الدين بعد الأمر قبل أداء الأمر فله الرجوع بماله إن شاء على القابض وإن شاء على الأمر (١)

(مادة ٢٠٣)

إذا لم يكن المأمور بالدفع صيرفيا ولا شريكا للأمر ولا خليطا له ولا هو في عياله ودفع ما أمر به فأنما يرجع على الأمر بما دفعه إن كان قد صرح له في الأمر بأن يدفع عنه أو يقضى عنه أو على أن يكون ما يدفعه ديناً عليه أو صرح بأنه يكون ضامناً له ما يدفعه ويكون له في هذه الصورة حق الرجوع بما دفعه على الأمر ولو لم يشترط الرجوع عليه فإن أمره بالدفع أمراً مطلقاً أو لم يصرح في أمره بشئ مما ذكر فلا رجوع للمأمور بشئ مما دفعه على الأمر وإنما يكون له الرجوع على القابض واسترداد ما قبضه إن كان قبضه من غير أن يكون له حق على الأمر فإن قبضه بحق فلا رجوع للدافع عليه بشئ (٢)

(مادة ٢٠٤)

في كل موضع لا يملك المدفوع اليه المال مقابلاً بملك مال لا يرجع المأمور بما أنفقه على الأمر إلا إذا اشترط الرجوع عليه

(١) يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع، نمرة ٣٧٧ ومن الانقروية جزء ثاني نمرة ٥٠

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

فمن أمر غيره بأن يهب عنه مبلغا لشخص معين أو يقرضه مبلغا أو أمره بأن يبيع عنه أو يؤدى زكاة ماله ونحو ذلك من الواجبات الانحروية ففعل المأمور ذلك وأنفق من ماله ما أمره به فلا يرجع بشئ مما أنفقه على الأمر إلا اذا اشترط الضمان والرجوع عليه ^(١)

(مادة ٢٠٥)

اذا قضى أحد دين غيره بلا أمره سقط الدين عن المدين سواء قبل أو لم يقبل ويكون الدافع متبرعا لا رجوع له على المدين بشئ مما دفعه بلا أمره ولا رجوع له على رب الدين القابض لاسترداد ما دفعه اليه انما اذا كان الدائن قد أبرأ المدين بعد استيفاء دينه من المتبرع يكون للتبرع في هذه الصورة الرجوع على القابض بما دفعه اليه ^(٢)

(مادة ٢٠٦)

اذا أرسل المدين الدين مع رسوله الى الطالب فضااع في يد الرسول قبل وصوله الى الطالب ضاع من مال المدين وان أمر الطالب المدين بأن يدفع الدين الى رسول الطالب فدفعه اليه وضاع في يده فضياعه من مال الطالب ويبرأ المدين من الدين ^(٣)

(مادة ٢٠٧)

من دفع شيئا ظانا أنه واجب عليه فتبين عدم وجوبه فله الرجوع به على من قبضه منه بغير حق ^(٤)

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٦ و ٢٨٧

(٣) يستفاد حكمهما من الحامدية جزء أول نمرة ٣٤٣

(٤) يستفاد حكمهما من الحامدية جزء ثاني نمرة ٢٢٧

(مادة ٢٠٨)

رب الدين إذا ظفر بجنس حقه من مال مديونه أو من مال كفيله وهو على صفته فله أخذه بلا رضا (١)

(مادة ٢٠٩)

إذا عرض المديون مبلغ الدين على غريمه فامتنع من قبضه فله أن يرفع الامر الى الحاكم ليأمره بقبضه (٢)

(مادة ٢١٠)

إذا كثرت غرماء المدين وكان ماله لا يفي بجميع الديون المطلوبة لهم فله أن يقدم من شاء منهم ويؤثره على غيره وإن قضى دين أحدهم فليس للآخرين أن يجبروا القابض على تقسيم ما قبضه بينه وبينهم (٣)

(مادة ٢١١)

كل دين صح تأجيله فأجله صاحبه أو قسطه الى أقساط معلومة وقبل ذلك المدين لزم تأجيله وليس للدائن بعد ذلك الرجوع في الاجل أو التقييط ولا مطالبة المديون بالدين أو بالتقسط قبل حلول أجله (٤)

(مادة ٢١٢)

إذا كان الدين مؤجلاً فللمديون أن يدفعه قبل حلول الاجل ويجبر الدائن على القبول (٥)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين فصل السرقة نمرة ٢٧٦ و ٢٧٧ ومن الآتقروية نمرة ٣٣١

(٢) يستفاد حكمها من الدر جزة رابع نمرة ٢٤١

(٣) يستفاد حكمها من الحامدية جزة ثاني نمرة ٢٢٢ ومن الهندية جزة خامس نمرة ٦٧

(٤) يستفاد حكمها من التنوير جزة رابع نمرة ٢٣٤ والحامدية في الدين نمرة ٢٢٥ و ٢٢٦

(٥) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزة رابع نمرة ٢٤١

(مادة ٢١٣)

من عليه الدين اذا قضاءه قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض
أو وجد زيوفا فردّه الدائن عاد الدين مؤجلا كما كان (١)

(مادة ٢١٤)

الدين المؤجل لا يحل بموت الدائن ويحل بموت المدين (٢)

(مادة ٢١٥)

اذا كان الدين حالا فليس للمدين أن يجبر صاحبه على قبول بعضه
دون البعض ولو كان قابلا للتبعيض إنما اذا كان المديون معسرا
لا يملك شيئا لوفاء كل الدين يجوز له امهاله وينظر الى ميسرته (٣)

(مادة ٢١٦)

اذا دفع المديون أحد دينين واجبين في ذمته وكان أحدهما مطلقا
والآخر مشمولا بكفالة أو برهن أو كان أحدهما قرضا والآخر ثمن مبيع
أو كان أحدهما مشتركا والآخر خاصا واختلف مع غريمه في الدين
المدفوع يعتبر قول المدين في تعيين نوع الدين الذي دفعه (٤)

(مادة ٢١٧)

إنما يصح دفع الدين لصاحب الدين أو وكيله ان كان صاحب الدين
بالغا قلا غير محجور عليه فان كان قاصرا أو كبيرا مجنونا أو محجورا عليه
لسفه فلا يصح دفع الدين اليه بل يدفع لمن له حق قبضه من ولى أو
وصى للصغير أو المجنون أو من قاض أو وصيه للسفيه المحجور عليه (٥)

(١) يستفاد حكمها من الدرر جزء رابع نمرة ٢٣٤ والخاتمة جزء ثالث نمرة ٧٧

(٢) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثنى نمرة ٢٢٥

(٣) يستفاد حكمها من الخاتمة جزء ثالث نمرة ٢٣١

(٤) يستفاد حكمها من الحامدية جزء ثانى نمرة ٢٢٤ ومن الخيرية نمرة ٦٨

(٥) يستفاد حكمها من الهندية جزء خمس نمرة ٦٠

(مادة ٢١٨)

إذا كان صاحب الدين قاصرا أو كبيرا مجنونا أو محجورا عليه
لسفه ودفع المديون اليه الدين المطلوب له فلا يعتبر دفعه ولا تبرأ
ذمته من الدين بل إذا هلك مادفعه أو ضاع من القاصر أو من الكبير
المجنون أو المحجور عليه فلولي الصغير والمجنون أو وصيهما وللقاضى
أو وصيه على الكبير المحجور عليه مطالبة المديون بالدين (١)

(مادة ٢١٩)

إذا كان المديون صغيرا مميزا أو كبيرا معتوها أو محجورا عليه لسفه
ودفع الدين الذى عليه صح دفعه وبرئت ذمته (٢)

(مادة ٢٢٠)

إذا كان المديون محجورا عليه بسبب ديونه ودفع من أمواله المحجور
عليها دينافى ذمته لأحد غرمائه فليسائر غرمائه تقضى تصرفه واسترداد
المبلغ الذى دفعه (٣)

(مادة ٢٢١)

يشترط لنفاذ وفاء الدين والبراءة منه ان يكون الدافع مالكا لما
دفعه فان استحق بالبينة وأخذه صاحبه أو هلك وأخذ بدله فللدائن
الرجوع بدينه على غريمه (٤)

(١) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس نمرة ٦٠

(٢) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس نمرة ٦١

(٣) يستفاد حكمها من الهندية جزء خامس نمرة ٦٥ ومن ابن عابدين جزء

خامس نمرة ١٣٠ والحنانية جزء ثالث نمرة ٦٦٤

(٤) يستفاد حكمها من الانقروية نمرة ١٨٢

(مادة ٢٢٢)

إذا كان الدين المطلوب ثمن مبيع وصار تعيينه في العقد وهو مما يتعين بالتعيين فليس للديون أن يدفع غيره بدلا عنه بدون رضا الدائن وأن كان مما لا يتعين بالتعيين كالنقود وعين في العقد فالمدين دفع مثله وإن لم يرض الدائن (١)

(مادة ٢٢٣)

حل الوفاء هو المكان الذي تعين في العقد إذا كان الشئ الملتزم بتسليمه مما له حمل ومؤونة كالمكيلات والموزونات والعروض ونحوها فإن كان العقد مطلقا لم يعين فيه مكان التسليم يسلم الشئ في المكان الذي كان موجودا به وقت العقد (٢)

الفصل الثاني

« في المقاصة »

(مادة ٢٢٤)

المقاصة هي إسقاط دين مطلوب لشخص من غريمه في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغريمه (٣)

(مادة ٢٢٥)

المقاصة نوعان جبرية تحصل بنفس العقد واختيارية تحصل بتراضي المتدائنين (٤)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٣٠

(٢) يستفاد حكمها من رد المحتار جزء رابع نمرة ٢٨٧

(٣) ليس مذكورا لها مأخذ

(٤) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع نمرة ٢٣١ و ٢٣٢

(مادة ٢٢٦) :

يشترط لحصول المقاصة الجبرية اتحاد الدينين جنسا ووصفا وحلولا وقوة وضعفا ولا يشترط ذلك في المقاصة الاختيارية فان كان الدينان من جنسين مختلفين أو متفاوتين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حالا والآخر مؤجلا أو أحدهما قويا والاخر ضعيفا فلا يلتزمان قصاصا إلا بتراضي المتدينين سواء اتحد سببهما أو اختلف (١)

(مادة ٢٢٧)

انما تقع المقاصة بقدر الاقل من الدينين فان كان لاحدهما مائة ريال دينا على الآخر وللادين مائة جنيه عليه وتقاصا يسقط من قيمة الجنيئات قصاصا بقدر الريالات ويبقى لصاحب الجنيئات ما بقى منها (٢)

(مادة ٢٢٨)

إذا كان المستودع دين على صاحب الوديعة والدين والوديعة من جنس واحد فلا تصير قصاصا بالدين الا اذا اجتمعا وتقاصا حالة كون الوديعة موجودة في يد الوديع حقيقة فان لم تكن في يده فلا تقع المقاصة حتى يذهب الى مكان الوديعة ويأخذها (٣)

(مادة ٢٢٩)

إذا كان للغاصب دين على صاحب العين المغصوبة من جنسها فلا تصير العين قصاصا في دينه الا اذا تقاصا وكانت العين مقبوضة في يده فان لم تكن في يده فلا تقع المقاصة حتى يذهب الى مكان العين المغصوبة ويأخذها (٤)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غرة ٢٣١ و ٢٣٢

(٢) يستفاد حكمها من شرح المدرج جزء رابع غرة ٢٣١

(٣) يستفاد حكمها من شرح المدرج جزء رابع غرة ٢٣١

(٤) يستفاد حكمها من الانقروية جزء أول غرة ٣١١

(مادة ٢٣٠)

إذا ألتف الدائن عينا من مال المديون وكانت من جنس الدين سقطت قصاصا وإن كانت من خلافه فلا تقع المقاصة بلا تراضيهما^(١)

(مادة ٢٣١)

إذا كان لكفيل المديون دين على الدائن المكفول له من جنس الدين المكفول به فالدينان يلتقيان قصاصا من غير رضاهما وإن كان من غير جنس الدين المكفول فلا يلتقيان قصاصا إلا بتراضى الدائن المكفول له مع كفيل المديون لامع المديون^(٢)

الفصل الثالث

« فى الابرء عن الدين »

(مادة ٢٣٢)

الابرء على نوعين ابراء اسقاط وبراء استيفاء فابراء الاسقاط هو أن يرى الغريم مديونه من كل الدين ويسقطه عنه أو يحيط بعضه عن ذمته وبراء الاستيفاء هو عبارة عن اقرار الدائن باستيفاء دينه الذى كان له فى ذمة مدينه^(٣)

(١) يستفاد حكمها من الانقروية جزء أول غرة ٣١١

(٢) يستفاد حكمها من المهندية جزء ثانى غرة ٢٩٠

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين شرح الدرر جزء رابع غرة ٢٣٣

(مادة ٢٣٣)

إذا اتصل بالصلح ابراء مخصوص بالمصالح عنه بأن قال برئت عنه أو أنا برىء فلا تسمع الدعوى في خصوص ذلك وتسمع في غيره^(١)

(مادة ٢٣٤)

من أبرأ شخصا من حق له عليه يصح الابراء عنه سقط عن المبرأ ذلك الحق

(مادة ٢٣٥)

يشترط لصحة الابراء أن يكون المبرئ عاقلا بالغاً أهلاً للتبرع^(٢)

(مادة ٢٣٦)

إذا اتصل بالصلح ابراء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى في أى حق كان قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده^(٣)

(مادة ٢٣٧)

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً^(٤)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من أوسط كتاب الصلح من الدرر والمكتبة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمها من التنوير في آخر فصل المبة

(٣) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الاقرار من تنقيح الحامدية بالعزوى القنية ضمن جواب ثمة ٥٨

(٤) يستفاد حكمها من الانقروية من أواخر الفصل الثامن في دعوى الابراء والصلح الخ ثمة ١٠٥

(مادة ٢٣٨)

حكم البراءة المنفردة عن الصالح لحكم البراءة المتصلة به في الخصوص
والعموم

(مادة ٢٣٩)

لا يتوقف البراءة على قبول المدينون لكن اذا رده قبل القبول ارتد
وان مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته^(١)

(مادة ٢٤٠)

يشترط لصحة البراءة رضا رب الدين فان اكره اكرها معتبرا على
ابراء مدينه فلا تبرأ ذمته من الدين^(٢)

(مادة ٢٤١)

لا يصح ابراء المريض في مرض موته وارثه من الدين الذي له عليه
أو من بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن^(٣)

(مادة ٢٤٢)

اذا أبرأ المريض في مرض موته غير وارثه من الدين الذي له عليه
يعتبر ذلك من ثلث تركته بعد وفاء ما يكون عليه من الدين وان كانت
التركة مستغرقة بالدين فلا يعتبر ذلك البراء وللغرماء مطالبة المدينون
بما عليه من الدين

(١) يستفاد حكمها من الفصل ٣٤ من أوسطه من هبة الدين وما يتصل به من
جامع الفصولية نمرة ٢١٦

(٢) يستفاد حكمها من الاتفاقية جزء ثاني نمرة ٣٢٣ والمندية جزء ثاني نمرة ١٤٣

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أوائل اقرار المريض من الدر
وتكملة رد المختار نمرة ١٥٤ و ١٥٥

(مادة ٢٤٣)

البراءة تفيد معنى التملك فلا يصح تعليقها بالشرط فان علق الدائن ابراء مدينه عن بعض الدين بشرط أداء البعض الآخر فلا يبرأ وان أداه (١)

(مادة ٢٤٤)

اذا أبرأ الدائن مدينه عن بعض الدين ابراء مقيدا باداء الباقي منه في وقت معين وصرح بأنه أن لم يؤده في ذلك الوقت يبقى الدين عليه بحاله وفعل المديون ذلك وأدى الباقي في وقته برئ وان لم يؤده فلا يبرأ ويبقى عليه الدين كله (٢)

(مادة ٢٤٥)

اذا حط الدائن عن مدينه بعض الدين على أن يجعل أداء الباقي له ولم يوقت للاداء وقتا وقبل المديون ذلك فانه يبرأ من الدين ولا يعود عليه سواء أدى الباقي أو لم يؤده (٣)

(مادة ٢٤٦)

براءة الاصيل توجب براءة ذمة الكفيل (٤)

(مادة ٢٤٧)

اذا أبرأ الدائن أحد الكفيلين فلا يبرأ الاصيل ولا الكفيل الآخر (٥)

(١) يستفاد حكمها من التنوير جزء رابع غمرة ٦٦٢ والحانية غمرة ٧٥

(٢) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غمرة ٦٦٢ والحانية غمرة ٧٥

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين جزء رابع غمرة ٦٦٢ والحانية غمرة ٧٥

(٤) يستفاد حكمها من التنوير في الكفالة

(٥) يستفاد حكمها من ابن عابدين في الكفالة غمرة ٣٩٧

(مادة ٢٤٨)

إذا أبرأ الدائن ذمة أحد المدينين المتكافلين فإنه يبرأ عن دينه وعن دين الكفالة ويبرأ المديون الآخر عن دين الكفالة فقط ويبقى مطالباً بما عليه من الدين أصالة لرب الدين^(١)

(مادة ٢٤٩)

إذا تعدد الكفلاء المتكافلون وأبرأ الغريم أحدا منهم سقط عنه الدين حتى إذا أدى أحدهم جميع الدين ورجع على أصحابه الذين كفّل عنهم بأمرهم فليس له الرجوع على المبرأ بشئ ولو كان أصحابه معسرين والمبرأ موسراً^(٢)

الفصل الرابع

« في تجديد الدين »

(مادة ٢٥٠)

يجوز فسخ عقد المداينة الأولى وتجديدها في عقد آخر بتراضي المتدينين^(٣)

(مادة ٢٥١)

إذا فسخ عقد المداينة الأولى وصار تجديده بعقد آخر سقط الدين الواجب بالعقد الأول وترتب على المدين دين جديد بالعقد الثاني^(٤)

(١) ليس مذكورياً مأخوذاً

(٢) يستفاد حكمها من الدر آخر الكفالة

(٣) يستفاد حكمها من الحانية جزء ثاني نمرة ٢١٨

(٤) يستفاد حكمها من الحامية في الكفالة نمرة ٢٨٨

(مادة ٢٥٢)

اذا كان الدين الاول مكفولا وفسخ عقده وصار تجديده بعقد آخر بطلت الكفالة وبرئ الكفيل فلا يطالب بالدين الحاصل بالعقد الجديد الا ان جددت الكفالة (١)

الفصل الخامس

في فسخ العقد المترتب عليه الالتزام

(مادة ٢٥٣)

اذا فسخ عقد المعاوضة الوارد على الاعيان المالية بخيار من الخيارات أو بسبب من الاسباب الموجبة لفسخه بطل الالتزام الذي كان مترتباً عليه فلا يلزم تسليم البذل الذي وجب عليه بالعقد للبائع وان كان سلمه اليه فله استرداده (٢)

(مادة ٢٥٤)

اذا هلك المعقود عليه في المعاوضات المالية وهو في يد صاحبه بطل العقد سواء كان هلاكه بفعله أو بآفة سماوية ووجب عليه ردّ العوض الذي قبضه لصاحبه (٣)

(١) يستفاد حكمها من حاشية أبي السعود على ملا مسكين جزء ثالث نمرة ١١

ومن الحامدية جزء أول نمرة ٢٨٨

(٢) (ليس مذكورا لها مأخذ)

(٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين في البيع نمرة ٥٧

(مادة ٢٥٥)

اذا كان عقد المعاوضة واردا على منافع الاعيان المالية وفاتت
المنفعة المقصودة بهلاك العين المتفع بها سقط الاجر كله عن المتفع
سواء فسخ العقد أم لا وان كان قد عجل شيئا منه فله استرداد ما عجله
زائدا على أجرة المدة السابقة على هلاك العين (١)

الفصل السادس

« في حكم مرور الزمان »

(مادة ٢٥٦)

دعوى الدين أيا كان سببه لا تسمع على منكر الدين بعد تركها من
غير عذر شرعى خمس عشرة سنة فان تركها المدعى بعذر بأن كان غائبا
مسافة القصر أو كان صبيا أو مجنونا وليس له ولى أو وصى فانها تسمع
مالم تمض هذه المدة بعد حضور الغائب من سفره أو بلوغ القاصر
رشيدا أو أفاقة المجنون من جنونه (١)

(مادة ٢٥٧)

الاستحقاق فى الوقف من قبيل الملك المطلق فلا تسمع دعوى
المستحق باستحقاقه على ناظر الوقف اذا تركها من غير عذر خمس عشرة
مسة (*)

(١) يستفاد حكمها من شرح الدر في الاجارة نمرة ٣٠٥ و ٣٠٨

(*) انظر الهامشة التى بأسفل صحيفة نمرة ٦٢

(مادة ٢٥٨)

يعتبر ابتداء المدة المقررة لعدم سماع دعوى الدين المؤجل من تاريخ حلول الاجل لامن تاريخ عقد الدين - ويعتبر مبدأ المدة المذكورة في دعوى المهر المؤجل من وقت الطلاق أو من تاريخ موت أحد الزوجين^(١)

(مادة ٢٥٩)

كما لاتسمع دعوى الدين ممن ترك المطالبة به من غير عذر نحس عشرة سنة فكذاك لاتسمع من ورثته بعد موته^(١)

(مادة ٢٦٠)

انما تعتبر المطالبة في مجلس القضاء لا في غيره فان طالب الدائن غريمه في مجلس القضاء ولم تفصل الدعوى حتى مضت المدة فانها تسمع بعدها - وان طالبه في غير مجلس القضاء مرارا فلا تعتبر مطالبته ولا تسمع دعواه بعد مضي المدة المذكورة^(١)

(مادة ٢٦١)

اذا ترك بعض الورثة الدعوى بدين مورثهم من غير عذر نحس عشرة سنة وكان لباقي الورثة عذر بان كان قاصرا فبلغ رشيدا تسمع دعواه على الدين بقدر حصته التي تخصه من الدين^(١)

(١) تستفاد أحكام هذه المواد الستة من ابن عابدين في وظيفة القاضي عمدة ٤٧٥

ومابعدتها ويستفاد حكم المادة ٢٥٧ من ابن عابدين على الحامدية كتاب الوقف

كتاب العقود على العموم

الباب الاول — في ماهية العقد وشروطه

(مادة ٢٦٢)

العقد هو عبارة عن ارتباط الايجاب الصادر من أحد العاقدین بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في الم العقود عليه
ويترتب على العقد التزام كل واحد من العاقدین بما وجب به للآخر

(مادة ٢٦٣)

يصح أن يرد العقد على الاعيان منقولة كانت أو عقارا لتمليكها
بعوض أو بغير عوض

(مادة ٢٦٤)

يصح أن يرد العقد على الاعيان لحفظها وديعة أو لاستهلاكها
بالانتفاع بها قرضا ورد بدلها

(مادة ٢٦٥)

يجوز ورود العقد على منافع الاعيان للانتفاع بها بعوض اجازة أو بغير
عوض اعارة ورد عينها لصاحبها

(مادة ٢٦٦)

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الاعمال الصناعية أو على
خدمة معينة

(مادة ٢٦٧)

يشترط لتحقيق كل عقد توفر ثلاثة أشياء وهي العاقدان وصيغة العقد ومحل يضاف اليه

ويشترط لصحة أى عقد أهلية العاقدين وكون العقد مقيدا وكون المحل قابلا لحكم العقد وكونه مما يقصد شرعا

الفصل الاول

(فى أهلية العاقدين)

(مادة ٢٦٨)

يشترط لانعقاد عقود البيع والشراء والايجار والاستعجار والشركة والحالة والرهن والوكالة ونحوها من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر أن يكون كل من العاقدين مميزا يعقل معنى العقد ويقصده ولا يشترط بلوغهما غير أن عقودهما لا تكون نافذة ان كانا محجورا عليهما (راجع المادة الآتية وما بعدها)

(مادة ٢٦٩)

المحجور عليه لصغر سنه وعدم تميزه تصرفاته وعقوده باطلة لاتتعقد أبلا سواء كانت نافعة له أو مضرّة أو دائرة بين النفع والضرر

والكبير المجنون جنونا غالبا على عقله حكمه حكم الصغير الذى لا يعقل فلا تصح عقودها التى يعقدها حال جنونه بل تكون باطلة أيضا نان كان يجن تارة ويفيق أخرى فعقوده التى يعقدها حال افاقته وهو تام العقل تكون صحيحة نافذة

(مادة ٢٧٠)

إذا كان المحجور عليه صبيا مميذا أو كبيرا معنوها تصبح تصرفاته وعقوده التي تكون نافعة له نفعا محضاً وتنفذ ولو لم يجزها الولي أو الوصي وأما تصرفاته وعقوده المضرّة بمصالحته ضمراً محضاً فهي كتصرفات الصبي الغير مميذ وعقوده لا تصبح أصلاً ولو أجازها الولي أو الوصي

(مادة ٢٧١)

المحجور عليه سواء كان صبياً مميذاً أو كبيراً ذا عته أو رقيقاً إذا عقد عقداً من العقود الدائرة بين النفع والضرر التي لا يشترط البلوغ لصحة انعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم إلا إذا أجازها الولي أو الوصي أو المولى إجازة معتبرة فإن أجازها جاز ونفذت أحكامه وإن لم يجزه أو أجازها وكانت فيه ضرر كأن كان فيه غبن فالحش زيادة أو نقصاً فلا يجوز ولا ينفذ أصلاً

(مادة ٢٧٢)

الصبي أو العبد المأذون له بالتجارة تصبح عقود بيعه وشرائه وتوكيله غيره بالبيع والشراء واجارته واستئجاره ومزارعته ومساقاته ورهنه وارتبائه ويجوز إقراره بدين أو دين أن تقبل شهادته له أو عارية أو ودیعة وحظه من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجار وتجوز له الحباة وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه أن لم تكن له يئنة وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

(مادة ٢٧٣) .

المحجور عليه حجرا قضائيا بسفه وسوء تصرف في ماله حكمه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تحمل الفسخ ويبطلها الهزل كالبيع والاجارة ونحوهما فلا تنفذ عقودها فيها الا اذا أجازها القاضي فان أجازها نفذت وان ردها بطلت

وانما تصح تصرفاته التي لا تحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والاعتاق والاستيلاء والتدير وهو في وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق على من تلزمه نفقتهم وفي وصاياه بالقرب من ثلث ماله ان كان له وارث ببالغ

(مادة ٢٧٤)

يشتري لصحة عقود التبرعات كالهبة والصدقة والوصية أن يكون المتبرع عاقلا بالغنا مطلق التصرف في ماله ولا يشترط العقل والبلوغ في المتبرع له بهبة أو صدقة أو وصية

(مادة ٢٧٥)

يشتري لصحة عقود الضمانات ووجوب حفظ الودائع والامانات والالتزام بأداء الدين المحال به في المدائنات أن يكون كل من الضامن والمستودع والملتزم بوفاء الدين المحال به عليه عاقلا بالغنا غير محجور عليه ولا يشترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المضمون أو المحال به ولا في صاحب الوديعة الا اذا باشر كل منهما العقد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأذون فانه لا ينعقد في الاول ولا ينفذ في الثاني الا اذا أجازها الولي أو الوصي

(مادة ٢٧٦)

يشترط لنفاذ عقود المعاوضات الواردة على الاعيان المسالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الوارد عليها العقد مالكا لها أو ويكلا عن مالكا ان كان عاقلا بالغاً أو ولياً أو وصياً عليه ان كان صغيراً أو كبيراً مجنوناً أو معتوها وأن لا يتعلق بالعين حق لغير المتصرف فيها

(مادة ٢٧٧)

يشترط للزوم عقود المعاوضات الواردة على الاعيان أو على منافعها أن تكون عارية عن الخيارات

(مادة ٢٧٨)

يجوز للمحرر العاقل البالغ غير المحجور عليه أن يباشر أى عقد كان بنفسه أو يوكل به غيره

فمن باشر عقداً من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزوم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق والاحكام

(مادة ٢٧٩)

من باشر بطريق الوكالة عن غيره عقد هبة أو صدقة أو اعارة أو ايداع أو رهن أو قرض فان كان ويكلا من جهة مرید التملك يصح العقد على الموكل مطلقاً سواء أضاف الوكيل العقد لموكله أو لنفسه

وان كان ويكلا من جهة طالب التملك فان أضاف العقد الى نفسه يقع العقد له لا للموكل وان أضاف العقد للموكل يقع العقد للموكل وتعلق به الحقوق في غير القرض الا اذا بلغ على سبيل الرسالة

(مادة ٢٨٠)

من باشر بالتوكيل عن غيره عقدا من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار يقع العقد للوكيل سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(مادة ٢٨١)

إذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية الى نفسه تعود حقوق العقد كلها اليه فان كان لبيع أو اجارة أو صلح من جهة المدعى يكون هو المطالب بتسليم ما باعه أو أجره ويكون له المطالبة بالثمن والاجرة وبذل الصلح وإذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصالح عنه يكون للمشتري أو المستأجر أو المدعى عليه المصالح الرجوع عليه بالثمن أو الاجرة أو بذل الصلح

وان كان وكيلا بشراء شئ أو استجاره أو المصالحة عنه من جهة المدعى عليه فله قبض ما اشتراه أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وبذل ما صالح عنه

فان أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على موكله فلا مطالبة للوكيل ولا عليه مما يترتب على العقد من الحقوق والواجبات

(مادة ٢٨٢)

الاب المستور حاله اذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه ببيع أو اجارة وكان تصرفه بمثل القيمة أو ييسر الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقة من جنته أو عتهه

(مادة ٢٨٣)

الاب الفاسد الرأى الذى لا يحسن التصرف فى المال اذا تصرف فى مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه ببيع فلا يصح بيعه أصلا الا اذا كان بضعف القيمة سواء كان المبيع عقارا أو متقولا فان باعه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقه

(مادة ٢٨٤)

الوصى اذا تصرف فى عقار اليتيم بالبيع بغير مسوغ من المسوغات الشرعية فلا يصح تصرفه وللصغير نقضه بعد ادراكه وان تصرف فيه بمسوغ شرعى لزم الصبي أحكامه وليس له نقضه
وتصرف الوصى فى مال اليتيم بغير العقار بمثل القيمة أو بيسير الغبن جائز لازم فليس للصبي نقضه بعد بلوغه وان تصرف فيه بغبن فاحش لا يصح تصرفه أصلا ولا اجارته

الفصل الثانى

(فى رضا العاقدین وما يعدم الرضا)

(مادة ٢٨٥)

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعها تراضى العاقدین بلا اكراه ولا اجبار

(مادة ٢٨٦)

الاكراه نوعان ملجئ وغير ملجئ

فالاكراه الملجئ يعدم الرضا ويفسد الاختيار ويكون بالتهديد
باتلاف نفس أو عضو أو بعض عضو أو بضرب مبرح يخاف منه تلف
نفس أو عضو أو باتلاف كل المال

والاكراه الغير الملجئ يعدم الرضا أيضا لكنه لايفسد الاختيار
ويكون بالتهديد بالحبس والتقييد المديدين وبالضرب الغير المتلف على
حسب أحوال الناس

(مادة ٢٨٧)

الاكراه بحبس الوالدين والاولاد وغيرهم من ذى رحم محرم أو بضربهم
يعدم الرضا أيضا

(مادة ٢٨٨)

يختلف الاكراه باختلاف أحوال الأشخاص وسنهم وضعفهم
ومناصبهم وجاههم ودرجة تأثرهم وتألمهم من الحبس والضرب كثرة وقلة
وشدة وضعفها

(مادة ٢٨٩)

يشترط لاعتبار الاكراه المعدم للرضا أن يكون المكره قادرا على
ايقاع ماهتد به وأن يخاف المكره وقوع ماصدر تهديده به في الحال بأن
يغلب على ظنه وقوع المكره به ان لم يفعل الامر المكره عليه فان كان
المجبر غير قادر على ايقاع ماهتد به فلا يكون الاكراه معتبرا

(مادة ٢٩٠)

اذا عقد المكره العقد في غياب المجبر ولم يرسل المجبر أحدا ليرده اليه
ان لم يفعل فلا يعتبر الاكراه ويكون قد عقده طوعا بعد

(مادة ٢٩١)

الرضا شرط لصحة العقود التي تحتل القمخ فتفسد بفواته وذلك كالبيع والشراء والايجار والاستئجار والهبة والصلح وتأجيل الدين والشفعة ونحوها

فمن أكره اكرها معتبرا بأحد نوعي الاكراه على عقد منها فلا يصح عقده

(مادة ٢٩٢)

لا يصح أيضا مع الاكراه ابراء الدائن مديونه ولا ابراء الكفيل بنفس أو مال

فمن أكره اكرها معتبرا ملجئا أو غير ملجئ على ابراء مديونه أو كفيل مديونه فإبرأؤه غير صحيح وله مطالبة كل منهما بدينه

(مادة ٢٩٣)

الكفالة والحوالة لا يصحان أيضا بالاكراه فمن كفل عن غيره كرها أو قبل حوالة دين عليه جبرا فلا يلزمه شيء مما التزم به قهرا

(مادة ٢٩٤)

لا يصح الاقرار بالاكراه فمن أكره اكرها معتبرا على الاقرار وعلم بدلالة الحال انه ان لم يقر بما أكره عليه يوقع به المكره ما هتده به من اتلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على ايقاعه فأقر خائفا من وقوع ذلك فلا يعتبر اقراره ولا يلزمه شيء مما أقر به

الزوج ذو شوكة على زوجته فمن أكره زوجته بالضرب أو منعها عن أهلها لتب له مهرها فوهبته له وهي خائفة فلا تصح الهبة ولا تبرأ ذمته من المهر

(مادة ٢٩٥)

العقود والتصرفات التي تصح مع الهزل ولا تحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والعتاق ونحوها لا يؤثر فيها الاكراه ولا تبطل به
فمن أكره على عقد نكاح أو على طلاق أو اعتاق جاز عقد نكاحه ووقع طلاقه وصح اعتاقه ويرجع المعتق كرها بقيمة معتقه على من أكرهه اذا أعتقه لغير الكفارة وكان عتقه بالقول لا بالفعل

(مادة ٢٩٦)

من أكره على عقد من العقود المحتملة للفسخ جاز له أن يفسخه بعد زوال الاكراه ولا يبطل حق فسخه بموته ولا بموت من أكرهه ولا بموت العاقد الآخر بل تقوم ورتتهم مقامهم

(مادة ٢٩٧)

عقد المكره ينقذ فاسدا لا باطلا فيقبل الاجازة فان أجازته المكره بعد زوال الخوف صراحة أو دلالة ينقلب صحيحا

(مادة ٢٩٨)

عقود المكره لا يتوقف نفاذها على اجازته بعد زوال الاكراه بل تنفذ بلا توقف وتفيد الملك بالقبض فان كان المكره عليه عقد بيع يملك المشتري المبيع بقبضه ملكا فاسدا ويصح فيه كل تصرف من التصرفات التي لا يمكن نقضها وتلزم قيمته ويكون للبائع مكرها الخيار ان شاء ضمن المكره له على البيع قيمته يوم تسليمه الى المشتري وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفا لا يحتمل النقص

(مادة ٢٩٩)

للبائع المكره ولوارثه من بعده أن ينقض تصرفات المشتري التي
تحتمل الفسخ ويسترد العين التي أكره على بيعها حيث وجدها وإن
تداولتها الأيدي فإن هلكت العين في يد المشتري يضمن قيمتها وللبائع
الخيار أن شاء ضمنه وإن شاء ضمن المجير فإن ضمن المجير فله الرجوع
بما ضمنه على المشتري فإن كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء
وهلك المبيع في يده بلا تعد منه فلا ضمان عليه
وكذا لا ضمان على البائع المكره أن قبض الثمن مكرها وهلك في يده
بلا تعد منه

الفصل الثالث

(في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود)

(مادة ٣٠٠)

الغبن الفاحش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للغبون إلا إذا
كان فيه تغيير وانما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم
يكن فيه تغيير إذا كان المغبون غيبا فاحشا صغيرا أو كان المال الذي
حصل فيه الغبن الفاحش مال وقف

(مادة ٣٠١)

إذا وقع غلط في محل العقد وكان المقود عليه مسمى ومشارا إليه فإن
اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى وبطل لانعدامه وإن اتحد الجنس
واختلف الوصف تعلق العقد بالمشار إليه وينعقد لوجوده وينجز العاقد
لنوات الوصف أن شاء أمضى العقد وإن شاء نقضه

فاذا بيع هذا الفص على أنه ياقوت فاذا هو زجاج بطل البيع ولو
بيع هذا الفص ليلا على أنه ياقوت أحمر فظهر أصفر صح البيع والمشتري
بالخيار بين امضائه وفسخه

الفصل الرابع

(في محل العقد وفائده وقصد شرعيته)

(مادة ٣٠٢)

لا بد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلا لحكمه ويصح أن
يكون محل العقد مالا عينيا كان أو دينا أو منفعة أو عملا

(مادة ٣٠٣)

يلزم لصحة عقد المعاوضات المالية من الجانبين أن يكون كل من
البدلين معينا تعيينا نافيا للجهالة الفاحشة سواء كان تعيينه بالإشارة اليه
أو الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد أو ببيان وصفه مع
بيان مقداره ان كان من المقدرات أو بنحو ذلك مما تنفي به الجهالة
الفاحشة ولا يكتفى بذكر الجنس عن القدر والوصف

(مادة ٣٠٤)

لا يصح أن يكون الشيء المعلوم الذي سيوجد في المستقبل محلا
للعقد المتقدم ذكره الا في السلم بشرائطه

(مادة ٣٠٥)

يلزم أن يكون في العقد فائدة لعاقديه وأن يكون مقصودا شرعا
وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد وكذا العقد الذي قصد به
مقصد غير شرعي

الفصل الخامس

(في أحكام العقود)

(مادة ٣٠٦)

انما تجرى أحكام العقود في حق العاقدين ولا يلتزم بها غيرهما
ولا يجوز فسخ العقود اللازمة الا بتراضيها في الاحوال التي يجوز
فيها فسخها

(مادة ٣٠٧)

عقد المعاوضة من الجائنين الوارد على الاعيان المالية اذا وقع
مستوفيا شرائط الصحة يقتضى ثبوت الملك لكل واحد من العاقدين
في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المعقود عليه للآخر

(مادة ٣٠٨)

عقد المعاوضة من الجائنين اذا وقع على منافع الاعيان المالية
مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ يستوجب التزام المتصرف في العين
بتسليمها للمتفع والتزام المتفع بتسليم ما استحق من بدل المنفعة
لصاحب العين

(مادة ٣٠٩)

عقد التبرع بالهبة بلا عوض لا يتم بعد انعقاده صحيحا ولا يلزم المتبرع
حكمة الا بتسليم العين الموهوبة للوهوب له وقبضها قبضا تاما
ومثله عقد الهبة بشرط العوض فانه لا يتم الا بقبض العوضين

(مادة ٣١٠)

إذا انعقد العقد موقوفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولياً تصرف في ملك غيره بلا اذنه أو كان العاقد صبياً مميزاً فلا يظهر أثره ولا يفيد ثبوت الملك إلا إذا أجازته المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٣١١)

العقد الصحيح الذى يظهر أثره بانعقاده هو العقد المشروع ذاتاً ووصفاً والمراد بمشروعية ذاته ووصفه أن يكون ركنه صادراً من أهله مضافاً الى محل قابل للحكمة وأن تكون أوصافه صحيحة سالمة من الخلل وأن لا يكون مقروناً بشرط من الشروط المفسدة للعقد

(مادة ٣١٢)

العقد الفاسد هو ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه أى أنه يكون صحيحاً باعتبار أصله لا خلل في ركنه ولا في محله فاسداً باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المعقود عليه أو بدله مجهولاً جهالة فاجشة أو يكون العقد خالياً عن الفائدة أو يكون مقروناً بشرط من الشرائط الموجبة لفساد العقد والعقد الفاسد لا يفيد الملك في المعقود عليه الا بقبضه برضا صاحبه

(مادة ٣١٣)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعاً لأصلاً ولا وصفاً أى ما كان في ركنه أو في محله خلل بأن كان الإيجاب والقبول صادرين من ليس أهلاً للعقد أو كان المحل غير قابل لحكم العقد وهو لا ينعقد أصلاً ولا يفيد الملك في الأعيان المالية ولو بالقبض

(مادة ٣١٤)

العبرة في العقود للقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني

الباب الثاني

(في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي

لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح)

الفصل الاول

(في ماهية الشرط والتعليق)

(مادة ٣١٥)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة (١)
والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع
اقتترانه بأداة من أدوات الشرط .

(مادة ٣١٦)

العقد المنجز ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ولا مضافة الى
وقت مستقبل وهذا يقع حكمه في الحال

(١) انشئ في تعريفات السيد النضر ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا
عن ماهيته ولا يكون مؤثرا في وجوده وقيل الشرط ما يتوقف وجود الحكم عليه
وفي الشرع عبارة عما يضاف اليه وجودا عند وجوده لا وجوبا اهـ

(مادة ٣١٧)

العقد المعلق هو ما كان معلقا بشرط غير كائن أو بمحاذنة مستقبلية والمعلق يتأخر انعقاده سببا الى وجود الشرط فعند وجوده ينعقد سببا مفضيا الى حكمه^(١)

(مادة ٣١٨)

يستترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوما على خطر الوجود لاحققا ولا مستحيلا

(مادة ٣١٩)

العقد المعلق على أمر محقق ينجز في الحال اذا كان لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على مستحيل لغو غير معتبر

(مادة ٣٢٠)

العقد المضاف هو ما كان مضافا الى وقت مستقبل والمضاف ينعقد سببا في الحال لكن يتأخر وقوع حكمه الى حلول الوقت المضاف اليه

(مادة ٣٢١)

الشرط الذي يقتضيه العقد أو يلائمة ويؤكد موجب جازم معتبر فيصح اقتران العقد به

وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

(١) يستفاد حكم المعلق والمضاف الآتي من كتاب الايمان من الاشياء للحموي

(مادة ٣٢٢)

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولو أزمه ولا مما يؤكد
موجبه ولا جرى به العرف وكان به نفع لأحدى العاقدين أو لأدنى
غيرهما فهو فاسد

والشرط الذي لانفع فيه لأحد العاقدين ولا لأدنى غيرهما فهو لغو
غير معتبر والعقد الذي يكون مقرونا به صحيح

الفصل الثاني

(في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط)
(والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(مادة ٣٢٣)

كل ما كان مبادلة مال بمال كالبيع والشراء والإيجار والاستئجار
والمزارعة والمساقاة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط
الفاسد ولا تعليقه به بل تفسد إذا اقترنت أو علقت به

ومثل ذلك اجازة هذه العقود فانها تفسد باقترانها بالشرط الفاسد
وبتعليقها به

(مادة ٣٢٤)

ما كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والخلع على مال أو كان من
عقود التبرعات كالهبه والقرض أو من التقييدات كعزل الوكيل والمجبر
على الصبي من التجارة فانه يصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو
الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط بل يبطل العقد ان تعلق به

وكذلك الرهن والاقالة تصح باقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ولا يصح تعليقها بالشرط

(مادة ٣٢٥)

ما كان من الاسقاطات المحضة كالطلاق والعناق وتسليم الشفعة بعد وجوبها أو من الالتزامات التي يحلف بها كحج وصلاة يصح تعليقه بالشرط ملائماً كان أو غير ملائم ويصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك الوكالة والايصاء والوصية يصح تعليقها بالشرط الملائم وغير الملائم وتصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

(مادة ٣٢٦)

الحالة والكفالة يصح تعليقهما بالشرط الملائم ويصحان مع اقترانهما بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالاذن للضبي بالتجارة

الفصل الثالث

(في العقود التي يصح اضافتها الى رمت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه)

(مادة ٣٢٧)

مالا يمكن تملكه في الحال وما كان من الاسقاطات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالاجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف والعارية والاذن في التجارة للضبي ونحوه

(مادة ٣٢٨)

كل ما كان تمليكا في الحال فلا تصح اضافته الى الزمان المستقبل
وذلك كالبيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة وعقد النكاح
والصلح عن مال والابراء عن الدين

الباب الثالث - في أنواع الخيارات

الفصل الاول

(في خيار الشرط)

(مادة ٣٢٩)

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بفسخه أو امضائه في مدة
ثلاثة أيام لأكثر في العقود كلها الا في الوقف والكفالة وللحتال بالدين
فيجوز فيها في أكثر من الثلاث وتعتبر مدة الخيار من وقت العقد
لو كان الشرط فيه فلو بعده فن وقت الشرط

(مادة ٣٣٠)

خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة كالبيع
والاجارة والمساقاة والمزارعة وقسمة التميميات المتحددة والمختلفة جنسا
والصلح عن مال والرهن والكفالة والحوالة والابراء والوقف والاقالة
والخلع وفي ترك الشفعة بعد الطلبين الاولين

(مادة ٣٣١)

خيار الشرط لا يصح في النكاح والطلاق والصرف والسلم والاقرار
والوكالة والهبة والوصية

(مادة ٣٣٢)

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقلين أو لأحدهما دون الآخر أو لأجنبي

(مادة ٣٣٣)

إذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكل من العاقلين فلا يخرج البدلان عن ملكهما

وإن جعل خيار الشرط لأحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه

(مادة ٣٣٤)

ينفسخ العقد المشروط فسخه بالخيار إذا فسخه من له الخيار قولاً أو فعلاً في المدة المعينة له ويشترط علم الآخر في المدة في الفسخ القول لا الفعل

والمراد بالفسخ القول أو الفعل كل قول أو فعل يصدر ممن له الخيار دالاً على فسخ العقد

(مادة ٣٣٥)

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم إذا أجاز له الخيار في المدة المعينة قولاً أو فعلاً ولو لم يعلم الآخر

والإجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضا من له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٣٣٦)

إذا كان الخيار مشروطا لكل من العاقلين فأجازه أحدهما سقط
خياره وحده وبقي خيار الآخر ما بقيت المدة فإن كان أحدهما قد فسّخه
فليس للآخر اجازته وإن أجازه فلا تعتبر الاجازة سواء سبقه الفسخ
أو الاجازة أو وقعا معا أو فعل ما يدل على رضا من له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٣٣٧)

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بمضى مدة الخيار بدون فسخ
ولا اجازة للعقد ممن شرط له الخيار

(مادة ٣٣٨)

يلزم العقد أيضا بموت من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل
فسخه أو اجازته ولا يخلفه وارثه
فإن كان الخيار للمتبايعين معا ومات أحدهما لزم العقد من جهته
ويبقى الحى على خياره الى انتهاء المدة

الفصل الثانى

(فى خيار الرؤية وخيار العيب)

(مادة ٣٣٩)

حق فسخ العقد بخيار الرؤية ثبت من غير شرط فى أربعة مواضع
وهى الشراء للاعيان التى يلزم تعيينها ولا تثبت ديناً فى الذمة والاجارة
وقسمة غير المثليات والصلح عن مال على شئ بعينه ولا تثبت خيار
الرؤية فى العقود التى لا تحتمل الفسخ

(مادة ٣٤٠)

من اشترى شيئاً لم يره من الاعيان التي يلزم تعيينها أو استأجر شيئاً لم يره أو قاسمه شريكه قسمة تراض مالا مشتركاً من القيميات المتحدة أو المختلفة الجنس ولم يكن رأى المال المقسوم أو صالح عن دعوى مال معين على شيء معين لم يره فهو بخير في هذه الصور كلها عند رؤية المبيع أو المستأجر أو الحصة التي أصابته في القسمة أو بدل الصلح ان شاء قبل وأمضى العقد وان شاء فسخه ونقض القسمة وله حق الفسخ والرد قبل الرؤية وبعدها ما لم يوجد ما يبطله قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية لاقبلها

(مادة ٣٤١)

خيار الرؤية يبطل بتصرف من له الخيار في العين تصرفاً لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية وبعدها فان تصرف تصرفاً لا يوجب حقاً للغير كالبيع بخيار للبائع والهبة بلا تسليم العين الموهوبة للوهوب له يبطل الخيار بعد الرؤية لاقبلها وكذلك يبطل بموت من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينتقل الخيار الى ورثته

(مادة ٣٤٢)

يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشتراط في العقد فمن عقد عقد شراء أو اجارة أو أجرى مع شريكه قسمة مال مشترك من القيميات أو المثليات المتحدة أو المختلفة الجنس أو صالح

عن دعوى مال معين على شئ بعينه فله فسخ العقد ونقض القسمة
 بخيار العيب اذا وجد في مشريه أو في العين المستأجرة أو في بدل الصالح
 أو في الحصة التي أصابته من القسمة عيبا قديما لم يعلم به وقت العقد
 أو حين القسمة ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاعه عليه
 ولم يشترط البراءة من العيوب
 فان وجد شئ من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والحصة التي
 أصابته في القسمة

كتاب البيع

الفصل الاول

(في عقد البيع)

(مادة ٣٤٣)

عقد البيع هو تملك البائع مالا للشترى بمال يكون ثمنا للبيع

(مادة ٣٤٤)

لا يصح البيع الا بتراضى العاقلين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء
 وتعيين المثلن والثلن الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه
 يصح بدون معرفة قدر المبيع

(مادة ٣٤٥)

ينعقد البيع بايجاب وقبول أى بكل لفظين منبئين عن معنى التملك
 والتملك

(مادة ٣٤٦)

كما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول خطأ با يصح انعقاده بهما تحريرا
أو مكتابة (١)

ويشترط القبول في مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب
الى رجل اشترت عنك هذا بكذا فكتب اليه رب العبد بعته منك
كان بيعا وينعقد البيع أيضا بالإشارة المعروفة للآخرس

(مادة ٣٤٧)

يصح انعقاد البيع بالتناول والتعاطى ولو من أحد الجانبين بعد
بيان الثمن فيما يكون ثمنه غير معلوم مالم يصرح البائع مع التعاطى
بعدم الرضا

(مادة ٣٤٨)

يصح أن يكون البيع بائا منجزا وأن يكون بشرط الخيار
ويجوز أن يكون خيار الشرط للبائع أو للشترى أو لهما معا

(مادة ٣٤٩)

يصح البيع بالشرط الذى يقتضيه العقد وبالشرط الذى يلائم
العقد ويؤكد موجهه وبالشرط الذى جرى به عرف البلدة وعادتها
ويعتبر الشرط

ويصح البيع بالشرط الذى ليس فيه نفع لاحد العاقلين ولا لآدمى
غيرهما ويلغو الشرط

(١) كذا يفهم من الهندية من الثانى فى البيوع من الظهيرية

(مادة ٣٥٠)

لا يصح البيع بالشرط الفاسد وهو ما ليس من مقتضيات العقد ولا مما يؤكد موجهه ولا جرى به العرف وفيه نفع لأحد العاقدين أو لآدمي غيرهما بل يفسد البيع باقترانه

(مادة ٣٥١)

لا يصح تعليق البيع بشرط أو حادثة مستقبلية ولا يصح اضافته الى وقت مستقبل

(مادة ٣٥٢)

يصح بيع المؤجل بالمعجل في السلم بشروطه

(مادة ٣٥٣)

مصاريف عقد البيع فيما يتعلق بتسليم المبيع كاجرة كيل ووزن مبيع اذا بيع بهما على البائع وكذا اجرة دلال اذا باع بنفسه فلو سعى بين المتبايعين حتى باع المالك بنفسه يعتبر العرف وفيما يتعلق بتسليم الثمن كاجرة نقده ووزنه على المشتري وكذا اجرة كتابة السندات والمجج تكون على المشتري

الفصل الثاني

(في العاقدين)

(مادة ٣٥٤)

يشترط لانعقاد البيع أن يكون كل من العاقدين أهلا للعقد (أى عاقلا مميزا) فلا ينعقد بيع المجنون والصبي الغير المميز

(مادة ٣٥٥)

يشترط لنفاذ البيع أن يكون البائع مالكا لما يبيعه أو ويكلا لمالكه أو وليه أو وصيه وأن يكون المالك البائع بنفسه غير محجوز عليه وأن لا يتعلق بالمبيع حق الغير

(مادة ٣٥٦)

يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين بالبيع والشراء من غير اكراه ولا اجبار

(مادة ٣٥٧)

ايماء الانخرس خلققة أى اشارته المعروفة كالبيان باللسان فاذا باع الانخرس أو اشترى شيئا بإشارته المعروفة صح بيعه وشراؤه وإشارته معتبرة وإن كان قادرا على الكتابة وكتابته كإشارته

(مادة ٣٥٨)

بيع المريض فى مرض موته لو ارثه موقوف على اجازة بقية الورثة ولو كان بئن المثل فان أجازوه جاز وإن لم يحيزوه بطل

(مادة ٣٥٩)

يحوز بيع المريض فى مرض موته لغير وارثه بئن المثل أو بغبين يسير ولا يعد الغبن اليسير محاباة عند عدم استغراق الدين (١)

(١) راجع تنقيح الحامديه من اقرار المريض

(مادة ٣٦٠)

اذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بغبن فاحش نقصا في الثمن فهو محاباة تعتبر من ثلث ماله فان خرجت من ثلث ماله بعد الدين بان كان الثلث في بها لزم البيع وان كان الثلث لا في بها بان زادت عليه يخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لا لكمال ما نقص من الثلثين أو يفسخ البيع

(مادة ٣٦١)

اذا باع المريض لأجنبي شيئاً من ماله بمحاباة فاحشة أو يسيرة وكان مديوناً بدين مستغرق ماله فلا تصح المحاباة سواء أجازته الورثة أم لم يميزوه ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون فان شاء بلغ المبيع تمام القيمة والا ففسخ البيع فان كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ تلزمه قيمته بالغة ما بلغت (١)

(مادة ٣٦٢)

لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله لليتم ولا أن يشتري مال اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصى شيئاً من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقبل وصيه وان كان هو الذي اقامه وصياً

(مادة ٣٦٣)

يجوز للاب الذي له ولاية على ولده الصغير أو الكبير الملحق به أن يبيع ماله لولده وأن يشتري مال ولده لنفسه بمثل قيمته وبغبن يسير لا فاحش

(١) دليله في تنقيح الحامدي من باب اقرار المريض فتعتبر المحاباة ولو يسيرة مع استغراق الدين من مرة ٦٧

ولا يراً الاب في الشراء من الثمن حتى ينصب القاضى لولده قيا
 فيأخذ الثمن من الاب ثم يسلمه اليه ليحفظه لولده
 وان باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضا له بمجرد البيع حتى لو هلك
 قبل التمكن من قبضه فضمانه على الاب

(مادة ٣٦٤)

لا يجوز للوصى المقام من قبل القاضى أن يشتري لنفسه شيئا من
 مال اليتيم من نفسه ولا أن يبيع مال نفسه لليقيم من نفسه مطلقا سواء
 كان في ذلك خير لليقيم أم لا
 فلو اشترى هذا الوصى من القاضى أو باع جاز

(مادة ٣٦٥)

لا يجوز للوصى المختار من قبل الاب أن يبيع مال نفسه لليقيم ولا أن
 يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم الا اذا كان في ذلك خير لليقيم والخيرية
 في العقار هو أن يشتريه بضعف قيمته وأن يبيعه لليقيم بنصف قيمته
 والخيرية في المتقول أن يشتريه بثمان زائد على قيمته بمقدار الثلث وأن
 يبيعه اليه بثمان ناقص عن قيمته بمقدار الثلث أيضا

باب

(في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع)

الفصل الاول

(في شروط المبيع وأوصافه)

(مادة ٣٦٦)

يشترط أن يكون المبيع موجودا وأن يكون مالا متقوما مقدور التسليم
وأن يكون معلوما عند المشتري علما نافيا للجهالة الفاحشة

(مادة ٣٦٧)

إذا لم يكن المبيع معلوما عند المشتري بأن كان غائبا فإنه يعلم ببيان
أحواله وأوصافه المميزة له عن غيره

وإن كان المبيع حاضرا في المجاس تكفى الإشارة اليه ولا حاجة
لوصفه

(مادة ٣٦٨)

المبيع يتعين بتعيينه في العقد فيلزم البائع أن يسلمه بعينه

(مادة ٣٦٩)

يصح البيع والشراء لما لم يره العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه
ووصفه أو بشرط الإشارة الى المبيع أو الى مكانه

غير أن البيع لا يكون تاما ولا يلزم المشتري وإن وقع العقد صحيحا

(مادة ٣٧٠)

يشترط للزوم البيع أن يرى المشتري المبيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم اشتراه علماً وقت الشراء أنه هو مرئيه السابق^(١) ورؤية الوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كروية الاصيل ورضاه

(مادة ٣٧١)

من اشترى شيئاً وكان قد رآه هو أو وكيله في الشراء فليس له أن يرده الا اذا وجده متغيراً عن الحالة التي رآه عليها وتكفي رؤية مايدل على العلم بالمقصود قبل الشراء في سقوط خياره بعده

(مادة ٣٧٢)

من اشترى شيئاً ولم يره وقت شرائه وقبله فله الخيار اذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ورده ولو كان قد رضى به قولاً قبل رؤيته

(مادة ٣٧٣)

يثبت للمشتري حق فسخ البيع وده المبيع الذي اشتراه بدون أن يراه ولو لم يشترط ذلك في العقد ولا يتوقف خيار الرؤية بمدة مالم يصدر منه ما يبطله قولاً أو فعلاً أو يتعيب المبيع ونحو ذلك ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره

(مادة ٣٧٤)

يصح شراء الاعمى وبيعه لنفسه أو لغيره وله رد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه

(١) يستفاد حكمها من الدر المختار من أواخر باب خيار الرؤية من نمرة ٩٦

بعد وصفه له أو بعد جسده وذوقه وشمه أو بعد نظر ويكله في الشراء
أو ويكله بالقبض اذا قبضه ناظرا اليه

(مادة ٣٧٥)

الاشياء التي تباع على مقتضى انموذجها تكفى رؤية الانموذج منها
فان ثبت أن المبيع دون الانموذج الذي اشتراه على مقتضاه يكون مخيرا
بين قبوله بالثمن المسمى أو رده بفسخ البيع

(مادة ٣٧٦)

يشترط للزوم البيع ان كان المبيع دارا أو خانا رؤية كل حجرة
أوقاعة منها الا ان كانت مصنوعة على نسق واحد فيكتفى برؤية
واحدة منها

(مادة ٣٧٧)

اذا بيعت جملة أشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد للزوم البيع من
رؤية كل واحد منها على حدته ولا يكتفى برؤية بعضها

(مادة ٣٧٨)

من اشترى أشياء متفاوتة صفقة واحدة ورأى بعضها بدون أن يرى
البعض الآخر فان رآه ووجده بحال بحيث لو كان رآه قبلها لما كان
اشترائه أو لكان يشتريه فله الخيار بين أخذ جميع الاشياء المبيعة بالثمن
المسمى لها وبين فسخ البيع وردها جميعا وليس له أن يأخذ ما رآه
ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

(مادة ٣٧٩)

إذا تصرف المشتري في المبيع الذي اشتراه قبل أن يراه تصرفاً لا يشمل الفسخ أو يوجب حقاً للغير بأن باعه بيعاً مطلقاً عن شرط الخيار أو رهنه أو أجره أو هلك في يده أو استهلكه أو تعيب في يده حتى صار بحال لا يمكن معها فسخ البيع سقط حقه في رده بخيار الرؤية ولزم البيع والتمن وكذا يلزم البيع ويجب الثمن إذا مات المشتري قبل رؤية المبيع ولا ينتقل خيار الرؤية إلى ورثته

(مادة ٣٨٠)

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بثمنه قبل رؤيته .
وله استرداد الثمن الذي نقده إذا فسخ العقد ورد المبيع بخيار الرؤية

(مادة ٣٨١)

إذا بيع مال بوصف مرغوب فيه فوجد المبيع خالياً عن الوصف الذي رغب المشتري فيه من أجله فله الخيار بين أخذه بكل الثمن المسمى أو رده بفسخ البيع

فإن تصرف فيه تصرف المالك فلا حق له في رده وإن حدث فيه ما يمنع الرد يقوم المبيع مع الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من الثمن وإن مات قبل خياره انتقل حق طلب الفسخ إلى ورثته

الفصل الثاني

(فيما يجوز بيعه وما لا يجوز)

(مادة ٣٨٢)

يجوز بيع كل ما كان مالا موجودا متقوما مملوكا في نفسه مقدور التسليم

(مادة ٣٨٣)

بيع المعدم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع الحمل

(مادة ٣٨٤)

الثمار التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للاكل أم لا

(مادة ٣٨٥)

ما تتلاحق أفراداه وتبرز شيئا فشيئا كالفواكه والازهار والخضراوات ان كان قد ظهر أكثره يجوز بيعه مع ما سيبرز تبعا صفقة واحدة

(مادة ٣٨٦)

بيع ما لا يعد مالا أصلا وما ليس مقدور التسليم وما كان غير محرز من المباحات ولو في أرض مملوكة للبائع باطل

(مادة ٣٨٧)

لا يجوز بيع العلودون السفلى الا اذا كان العلوقا فلوسقط لايجوز بيعه بل يبطل

(مادة ٣٨٨)

إذا كان العلو لصاحب السفل يجوز لصاحب السفل أن يبيع العلو وهو قائم ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللاشتري حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له أن يبنى على السفل علوا آخر مثل الاول

(مادة ٣٨٩)

يصح بيع حصة شائعة معلومة من عقار قبل فرزها

(مادة ٣٩٠)

بيع أحد الشريكين حصة مشاعة في بناء أو شجر قائم في أرض محتكرة جائز للشريك وللأجنبي

(مادة ٣٩١)

ما يترتب على بيعه مشاعا ضرر للبائع أو للشريك فلا يصح بيعه مشاعا

فمن كان له أرض وله فيها زرع فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن إذا لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جائزا ولا يجوز للشريك أن يبيع حصته مشاعة من الزرع قبل ادراكه ومن الثمر قبل بدو صلاحه ومن الشجر قبل بلوغ أوان قطعه من دون بيع الأرض ويجوز ذلك للشريك

فان لم يفسخ العقد حتى استوى الثمر وأدرك الزرع وبلغ الشجر انقلب البيع صحيحا

(مادة ٣٩٢)

ما أمن ضرره للبائع والشريك يجوز بيعه مشاعا فيصح بيع الثمر بعد
نضجه والزرع بعد ادراكه والشجر بعد بلوغه أو ان قطعه بدون الارض
سواء بيع ذلك للشريك أو للاجنبي

(مادة ٣٩٣)

بيع المرهون والمستأجر ينقصد موقوفا على اجازة المرتهن والمستأجر
فان أجاز المستأجر البيع أو مضت المدة أو انفسخت الاجارة نفذ البيع
ولا ينزع العقار من المستأجر حتى يستوفى ما قدمه من الاجرة الغير
المستحقة

وكذلك الحكم ان أجاز المرتهن أو قضى الرهن دينه أو أبرأه المرتهن
منه يتم البيع

وليس للمستأجر والمرتهن فسخ البيع ولا للتؤجر والرهن وأما المشتري
فله خيار الفسخ قبل الاجازة وان كان يعلم بالاجارة والرهن

(مادة ٣٩٤)

من باع ملك غيره لآخر بغير اذنه انعقد بيعه موقوفا على اجازة
المالك فان أجازته نفذ والا بطل

(مادة ٣٩٥)

يشترط لصحة الاجازة من المالك الذي بيع ملكه بغير اذنه أن
يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حيا وأن يكون
المبيع قائما على حاله لم يتغير تغيراً به يعد شيئاً آخر وأن يكون الثمن باقيا
ان كان عرضاً معيناً

(مادة ٣٩٦)

إذا أجاز المالك بيع الفضولى الذى تصرف فى ماله بغير اذنه اجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر اجازته توكيلا له عنه فى البيع ويطالب الفضولى بالثمن ان كان قبضه من المشتري وان لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن ان دفعه اليه صح الدفع وبرئ

وسكوت المالك عند بيع الفضولى ماله بلا اذنه لا يكون رضا منه بالبيع

(مادة ٣٩٧)

إذا لم يميز المالك بيع الفضولى وكان المشتري قد أدى للفضولى الثمن غير عالم وقت الأداء أنه فضولى باع ملك غيره بغير اذنه فله الرجوع عليه بالثمن ان كان قائما وبمثله ان كان هالكا

وان كان قد أداه اليه عالم أنه فضولى وهلك الثمن فى يده فلا رجوع له عليه بشئ منه

(مادة ٣٩٨)

إذا سلم الفضولى للمشتري العين اتى باعها له بدون اذن مالكيها فهلك فى يد المشتري فللمالك أن يضمّن قيمتها أيهما شاء من الفضولى أو المشتري وأيهما اختار ضمّانه برئ الآخر

الفصل الثالث

(في كيفية بيع المبيع)

(مادة ٣٩٩)

المبيع إما أن يكون مثليا أو قيميا
فالمثل ما يوجد له مثل في المتجر بدون تفاوت يعتد به ومنه
العديدات المتقاربة التي لا يكون بين أفرادها تفاوت في القيمة
والقيمي ما لا يوجد له مثل في المتجر أو يوجد لكن يتفاوت
في القيمة ومنه المعدودات المتفاوتة التي بين أفرادها تفاوت في القيمة

(مادة ٤٠٠)

المكيل والموزون الغير التقدي والعدي المتقارب يصلح أن يكون
مبيعا وأن يكون ثمنا

(مادة ٤٠١)

يصح بيع المكيلات والموزونات بغير جنسها متفاضلا بأن يباع مكيل
بموزون أو بمكيل من جنس آخر وموزون بمكيل أو بموزون من جنس
آخر بشرط أن يكون يبدأ بيد لانيئة

(مادة ٤٠٢)

يصح بيع المكيلات والموزونات بجنسها مثلا بمثل كأن تباع حنطة
بحنطة أو دقيق بدقيق أو صابون بصابون بشرط أن يتساويا كيلا ووزنا
فإن تفاضلا بأن كان أحدهما أكثر من الآخر فسد البيع

ولا يعتبر التفاوت في أجناس الميكلات والموزونات بين الطيب والردىء فيجوز بيع أحدهما طيبا والآخر رديئا اذا تساوى الميكلان كىلا والموزونان وزنا

ويكفى العلم بمساواة البدين فى مجلس العقد فلو تباعا ميكلا بمكيل من جنسه وموزونا بموزون من جنسه مجازفة وعلم التساوى فى المجلس جاز

(مادة ٤٠٣)

كما يصح بيع الميكلات والموزونات والمعدودات والمذروعات كىلا ووزنا وعددا وذراعا بشروطه يصح بيعها جزافا بشرط أن يكون المبيع مميذا ومشارا اليه

(مادة ٤٠٤)

اذا بيعت الميكلات والموزونات التى ليس فى تبغيضها ضرر والعدييات جزافا جاز للشترى التصرف فيها قبل كيلها ووزنها وعدّها وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعّد فليس للشترى التصرف فيها حتى يقبضها ولا يعدّ قابضا لها حتى تكال وتوزن وتعدّ

(مادة ٤٠٥)

اذا بيعت المذروعات والموزونات التى فى تبغيضها ضرر جزافا أو بشرط الذرع والعّد وقد سمي الثمن جملة جاز للشترى التصرف فيها قبل ذرعها ووزنها وان كان سمي لكل ذراع أو رطل ثمنا لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

(مادة ٤٠٦)

يصح بيع المكيالات والموزونات والمعدودات والمذروعات مفردة
ويصح بيع مقدار معين منها صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد منها
على حدته أو بيان ثمنها جملة

(مادة ٤٠٧)

ماجاز بيعه منفردا يجوز استثناءه من البيع

(مادة ٤٠٨)

كما يصح بيع العقار المحدود بالمترو والذراع يصح بيعه بتعيين حدوده

(مادة ٤٠٩)

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قيميين أو مثليين من جنسين
مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك يعين ثمن كل منها على حدته ويجعل
الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ أيا شاء بثمنه أو للبائع بأن يعطى أيا أراد
بثمنه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار بثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

(مادة ٤١٠)

إذا كان خيار التعيين للبائع فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا
تعيب أحد الشيئين في يده فليس له أن يلزمه الميعب إلا برضاه فإن لم
يرض به فليس له أن يلزمه بالآخر

(مادة ٤١١)

إذا كان خيار التعيين للبائع وهلك أحد الشيئين في يده كان له أن
يلزم المشتري بالثاني فإن هلكا معا بطل العقد

(مادة ٤١٢)

اذا كان خيار التعيين للمشتري وهلك أحد الشئيين في يده تعين عليه أخذه ويكون الآخر في يده أمانة فان هلكا معا ضمن نصف كل واحد منهما وان تعيبا معا فالخيار بحاله وان تعيبا متعاقبا تعين أخذ ماتعيب أولا

(مادة ٤١٣)

اذا مات من له الخيار قبل التعيين انتقل حقه الى وارثه ويجبر على تعيين الشئ الذى يريد اعطائه ان انتقل الخيار لوارث البائع أو الذى يريد أخذه ان انتقل لوارث المشتري ويطلب بثمنه

الفصل الرابع

(فى الثمن)

(مادة ٤١٤)

الثمن هو ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص والقيمة هى ما قوم به الشئ بمثالة المعيار من غير زيادة ولا نقصان

(مادة ٤١٥)

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن فى العقد ومعلوميته عند المتعاقدين

(مادة ٤١٦)

اذا كان الثمن حاضرا يعلم بمشاهدته والاشارة اليه وان كان غائبا يعلم بوصفه وبيان قدره

(مادة ٤١٧)

إذا تعدد نوع مسكوكات الذهب والفضة في بلدة واختلفت ماليتها مع الاستواء في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن منها والافسد العقد انما اذا بين بعد ذلك في المجلس ورضى به الآخر يتقلب العقد صحيحا لارتفاع المفسد قبل تقرره

(مادة ٤١٨)

إذا بين وصف الثمن في العقد لزم المشتري أن يؤدّيه من صنف النقود الموصوفة

(مادة ٤١٩)

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لا في زمن الايفاء

(مادة ٤٢٠)

يصح البيع بثمن حال ومؤجل الى أجل معلوم طويلا كان أو قصيرا ويجوز اشتراط تقسيط الثمن الى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بأنه ان لم يوف القسط في ميعاده يتعجل كل الثمن

(مادة ٤٢١)

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لا خيار فيه بثمن مؤجل لا من وقت العقد اذا كانت مدة الاجل منكرا لامعينة فلو فيه خيار فهد سقوط الخيار

وللمشتري بثمن مؤجل الى سنة منكرا أجل سنة ثانية مذ تسلم لمنع البائع السلعة عن المشتري سنة الاجل المنكرة فلو معينة أو لم يتمتع البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

(مادة ٤٢٢)

لا يحل الاجل بموت البائع ويحل بموت المشتري

(مادة ٤٢٣)

البيع المطلق الذي لم يذكر في عقده تأجيل الثمن أو تعجيله يجب فيه الثمن معجلاً ويدفع في الحال الا اذا جرى عرف البلدة وعادتها أن يكون الدفع مؤجلاً أو مقسطاً بأجل معلوم فان كان كذلك يلزم اتباع العرف والعادة الجارية^(١)

(مادة ٤٢٤)

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يحيل غريمه به على البائع سواء كان يتعين بالتعيين أم لا انما اذا كان الثمن ديناً فالتصرف فيه بغير الحوالة لا يكون الا بتملكه لمن عليه الدين لالغيره

(مادة ٤٢٥)

اذا اشترط المتبايعان في عقد البيع أن المشتري ان لم يؤد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح البيع والشرط فان أدى المشتري الثمن في المدة المعينة لزم البيع وان لم يؤده في المدة المعينة أو مات في أثناءها قبل أداء الثمن ففسد البيع^(٢)

(١) دليله في الاشياء من القاعدة السادسة العامة محكمة

(٢) قوله أو مات أى المشتري في أثناءها الخ هذا على خلاف ما في شرح الدر من خيار الشرط الا أنه في رد المحتار ذكر أنه بحث لصاحب التهر ونقل عن شرح البيهقي عن خزانه الاكمل بطلان العقد بذلك اه

(باب في حكم البيع)

(مادة ٤٢٦)

حكم البيع المتعقد صحيحا لازما أن يثبت في الحال ملك المبيع للمشتري وملك الثمن للبائع فينتقل ملك المبيع للمشتري ولورثته ان مات قبل قبضه سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً أو جزءاً شائعاً من المنقول أو العقار أو حقاً من حقوقه

(مادة ٤٢٧)

يترتب على عقد البيع الصحيح اللازم أمور

(الاول) الزام المشتري بدفع الثمن ان كان المبيع حاضراً والثمن من النقود وتأديته حالاً ان كان حالاً أو عند حلول الاجل ان كان مؤجلاً
(الثاني) الزام البائع بعد قبضه الثمن الحال بتسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلاً ولو بعد العقد ألزم البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن
(الثالث) ضمان البائع الثمن للمشتري ان استحق المبيع بيئنة أو اقرار المتعاقدين أو هلك في يد البائع أو استهلك بغير فعل المشتري أو بفعل اجنبى واختار المشتري فسخ البيع

(الرابع) ضمان المشتري ثمن المبيع اذا قبضه قبل دفع الثمن

والبيع الصحيح هو البيع الجائز المشروع ذاتاً ووصفاً

(مادة ٤٢٨)

اذا انعقد البيع موقوفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولياً باع ملك غيره بلا اذنه أو كان العاقد صبياً مميزاً أو صبية كذلك فلا يقيد ملك المبيع

للمشتري ولا ملك الثمن لصاحب المبيع الا اذا أجاز له المالك في الصورة الاولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الاجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٤٢٩)

اذا انعقد البيع نافذا غير لازم بأن كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يخرج المبيع عن ملكه الى ملك المشتري الا اذا أجاز البائع البيع في مدة الخيار قولاً أو فعلاً صراحة أو دلالة أو مضت المدة بدون فسخ أو مات في أثناء المدة

وكذلك اذا كان الخيار للبائع والمشتري معا فلا ينتقل المبيع الى ملك المشتري ولا الثمن الى ملك البائع الا اذا أجاز المشتري في المدة اجازة معتبرة لم يسبقها ولم يلحقها فسخ من البائع أو مضت المدة أو مات المشتري في أثناءها كما لو كان الخيار له وحده

(مادة ٤٣٠)

اذا هلك المبيع بخيار الشرط في مدة الخيار بعد تسليمه للمشتري فان كان الخيار للبائع بطل البيع ويلزم المشتري القيمة يوم قبضه بالغة ما بلغت وان كان الخيار للمشتري وهلك في يده فلا يبطل البيع ويلزمه الثمن المسمى كتعيبه في يده بعيب لا يرتفع سواء كان بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بأفة سماوية أو بفعل المبيع

(مادة ٤٣١)

اذا وقع البيع فاسداً فلا يملك المشتري المبيع الا اذا قبضه برضا بائعه واذا تعذر ردّه ضمنه بمثله لو مثلياً والا فبقيمته يوم قبضه

(مادة ٤٣٢)

إذا وقع البيع باطلا فلا ينعقد أصلا وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مالكا له وإن هلك في يده ضمن مثله إن وجد أو قيمته

(مادة ٤٣٣)

البيع الباطل هو ما أورث خلافا في ركن البيع أو في محله والبيع الفاسد هو ما أورث خلافا في غير الركن والمحله (وبعبارة أخرى) البيع الباطل ما لا يكون مشروعا أصلا ولا وصفا والبيع الفاسد ما كان مشروعا أصلا لا وصفا

باب في تسليم المبيع

الفصل الاول

(في كيفية التسليم ومكانه ووقته)

(مادة ٤٣٤)

التسليم في المبيع هو أن يخلى البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

(مادة ٤٣٥)

التخلية قبض حكا وهي تختلف بحسب حال المبيع فإن كان المبيع عقارا كدار أو حانوت أو نحوه مما له قفل فتسليمه يكون بدفع المفتاح إلى المشتري مع الاذن له بقبضه كما يكون بالتخلية بين المبيع والمشتري والاذن له باستلامه إن كان المبيع قريبا منه

(مادة ٤٣٦)

اذا كان المبيع أرضا فتسليمها الى المشتري يكون بالتخلية من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضها بأن تكون قريبة منه فان كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبر قابضا بمجرد اذن البائع له بالقبض

(مادة ٤٣٧)

اذا كان المبيع منقولا فتسليمه يكون بمناولته من يد البائع أو وكيله الى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالتخلية والاذن بالقبض فان كان المبيع داخل حانوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحانوت أو الصندوق الى المشتري مع الاذن له بقبضه

(مادة ٤٣٨)

كل المكيلات ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعها في الاوعية والجوالق التي هيأها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليما

(مادة ٤٣٩)

اذا كانت العين المبيعة موجودة تحت يد المشتري قبل البيع بغصب أو بعقد فاسد فاشتراها من المالك ينوب القبض الاول عن الثاني وان كان المبيع في يد المشتري عارية أو وديعة أو رهنا فلا يصير قابضا بمجرد العقد الا أن يكون المبيع بحضرته أو يذهب اليه حتى يتمكن من قبضه (١)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواخر فصل فيما يتعلق بالقبض الخ من الانقروية
نمرة ٢٥٥ ونمرة ٢٥٦ من البيوع

(مادة ٤٤٠)

يشترط في التسليم أن يكون المبيع مفرزا غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع دارا مشغولة بمتاع للبائع أو أرضا مشغولة بزراعة فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدار من المتاع والأرض من الزرع ويجبر على التفريغ والتسليم للمشتري اذا تقدم الثمن

(مادة ٤٤١)

اذا قبض المشتري المبيع ورآه البائع وهو يقبضه ولم يمنعه من قبضه يعتبر ذلك اذنا من البائع له بالقبض

(مادة ٤٤٢)

اذا قبض المشتري المبيع قبل أداء الثمن المستحق أدأؤه بلاذن بائه فلا يكون قبضه معتبرا وللبائع حق استرداده فان هلك المبيع في يد المشتري يتقلب القبض معتبرا ويلزم المشتري بأداء ما في ذمته من الثمن

(مادة ٤٤٣)

تأجير المشتري المبيع قبل قبضه ولو من بائه أو يبعه قبل قبضه ولو منه وهو متقول غير جائز فلا يصير به قابضا للبيع وان وهب المشتري العين المبيعة قبل قبضها أو رهنها قبله وقبضها الموهوب له أو المرتهن جاز وقام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٤٤٤)

مطلق العقد يقتضى تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد^(١)

(١) نقلها في تنقيح الحامدية من البيوع وهو ظاهر المذهب اهـ

(مادة ٤٤٥)

إذا كان المشتري لا يعلم محل المبيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار أن شاء فسخ البيع وأن شاء أمضاه واستلم المبيع حيث كان موجوداً^(١)

(مادة ٤٤٦)

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لزمه تسليمه في المحل المذكور^(٢)

(مادة ٤٤٧)

يجب تسليم المبيع للمشتري عند نقده الثمن للبائع ولو شرط البائع^(٣) في عقد البيع تأجيل المبيع المعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا يفسد البيع ولو شرط المشتري^(٤) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقد الثمن للبائع جاز فلو شرط أخذ المبيع قبل نقد الثمن بلا تعيين وقت لأخذه فسد

(١) نقلها في الانقروية من أوسط البيوع في الأول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي الحانية في أوائل البيع الفاسد اهـ

(٢) يستفاد من عبارتي الانقروية والحانية في أوائل البيع الفاسد اهـ

(٣) قوله ولو شرط البائع الخ نقله في الهندية من الباب العاشر من البيوع في أوسطه وفي رد المختار من كتاب البيوع أيضاً اهـ

(٤) قوله ولو شرط المشتري الخ نقله في رد المختار من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً بالعزوا إلى مجد نقله عن البحر ونقله في الحانية من أوائل فصل في الشروط المفصلة للبيع اهـ

(مادة ٤٤٨)

إذا بيعت جملة من المكيلات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في تبويضها ضرر أو من العدديات المتقاربة وتعين مقدارها مع بيان جملة ثمنها أو بيان ثمن كل كيل أو رطل أو فرد منها على حدته فإن وجدت الكمية المباعة تامة عند التسليم لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد فالمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

(مادة ٤٤٩)

إذا بيعت جملة من الموزونات أو المذروعات التي في تبويضها ضرر أو قطعة أرض وعين قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جملة ثمنها فإن وجدت حين وزنها أو ذرعها تامة لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن القدر الذي بين فالمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت زائدة عن القدر المعين فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع

(مادة ٤٥٠)

إذا بيع مجموع من الموزونات أو المذروعات التي في تبويضها ضرر أو قطعة أرض مع بيان مقدار وزنه أو ذرعه وبيان ثمن كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر المعين من الوزن والذرع فالمشتري مخير إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه لكل رطل أو ذراع

(مادة ٤٥١)

إذا بيع مجموع من العدييات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع تاما لزم البيع وإن ظهر ناقصا أو زائدا كان البيع في الصورتين فاسدا

(مادة ٤٥٢)

إذا بيع مجموع من العدييات المتفاوتة وبين مقداره مع بيان أثمان أحاده وأفراده فإن ظهر عند التسليم تاما لزم البيع وإن ظهر ناقصا كان المشتري مخيرا في فسخ البيع أو في أخذ ذلك القدر بحصته من الثمن المسمى وإن ظهر زائدا كان البيع فاسدا

(مادة ٤٥٣)

في الصور التي يخير فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع وهو يعلم أنه ناقص فلا خيار له في الفسخ بعد القبض

الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع)

(مادة ٤٥٤)

للبيع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله حالا ولو كان المبيع شيئين أو جملة أشياء بصفقة واحدة وسمى لكل منها ثمنا فله حبسه إلى استيفاء كل الثمن

(مادة ٤٥٥)

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع باعطاء المشتري له رهنا أو كفيلًا ولا بإبرائه من بعض الثمن بل له حبسه إلى استيفائه بتمامه

(مادة ٤٥٦)

إذا أحال البائع أحدا على المشتري بكل الثمن ان لم يكن قبض منه شيئا أو بما يبق له منه ان كان لم يقبضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع^(١)

(مادة ٤٥٧)

إذا أحال المشتري البائع بالثمن كله ان كان كله في ذمته أو بما يبق في ذمته ان كان أدى بعضه وقبل البائع الحوالة سقط حقه في حبس المبيع

(مادة ٤٥٨)

إذا كان الثمن مؤجلا في عقد البيع أو رضى البائع بتأجيله بعد البيع فلا حق له في حبس المبيع بل يلزم بتسليمه الى المشتري ولا يطالبه بالثمن قبل حلول الأجل

(مادة ٤٥٩)

إذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه فليس له بعد ذلك أن يسترد المبيع

(مادة ٤٦٠)

إذا هلك المبيع عند البائع بفعله أو بفعل المبيع أو بأفة سماوية بطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن ان كان مدفوعا

(مادة ٤٦١)

إذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا أو بشرط الخيار له وان كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان قيميا

(١) يستفاد من هذه المادة والمادة التي بعدها من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعا الخ من الدرود المختار مرة ٤٢ وفي الثانية خلاف مجد في إحدى روايته

(مادة ٤٦٢)

إذا هلك المبيع قبل القبض بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار أن شاء فسخ البيع ويتبع البائع المتعدي على المبيع ويضمنه مثله لومثليا أو قيمته لو قيميا وإن شاء أمضى البيع ودفع الثمن ورجع على المتعدي

(مادة ٤٦٣)

إذا مات المشتري مفلسا بعد قبض المبيع وقبل نقد الثمن فالبائع أسوة الغرماء ولو وجد متاعه باقيا بعينه فلا يكون أحق به من غيره من أرباب الحقوق على المشتري

(مادة ٤٦٤)

إذا مات المشتري مفلسا قبل قبض المبيع ودفع الثمن فالبائع أحق بحبسه إلى أن يستوفي الثمن من تركة المشتري أو يبيعه القاضى ويؤدى للبائع حقه من ثمنه فإن زاد الثمن عن حق البائع يدفع الزائد لباقي الغرماء وإن نقص ولم يعرف حق البائع بتمامه فيكون أسوة الغرماء فيما بقي له

(مادة ٤٦٥)

إذا مات البائع مفلسا بعد قبض ثمن المبيع وقبل تسليمه للمشتري فالمشتري أحق به من سائر الغرماء وله أخذه إن كانت عينه قائمة أو استرداد الثمن إن كان قد هلك عند البائع أو عند ورثته (١)

(١) يستناد حكمها من أواخر فصل فيما يدخل في البيع قبعا الخ من رد المحتار

(فصل في مصاريف التسليم ولوازم اتمامه)

(مادة ٤٦٦)

المصاريف المتعلقة بالثمن كعده ووزنه تلزم المشتري وحده وكذلك مصاريف الحمل

(مادة ٤٦٧)

على البائع مصاريف التسليم كجرة الكيل والوزن والقياس ونحوه

(مادة ٤٦٨)

أجرة كتابة السندات والمجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري

(فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل)

(مادة ٤٦٩)

كل ما جرى عرف البلدة على انه من متاولات المبيع أو كان متصلا بالارض اتصال قرار سواء كان اتصاله خلقيا أو صناعيا يدخل في البيع تبعا بلا ذكر

(مادة ٤٧٠)

فيدخل في الدار بمحدودها كل ما كان مبنيا أو مثبتا فيها أو متصلا ببنائها اتصالا لا ينفصل عنه ويدخل فيه بستانها الداخل فيها لان الخارج عنها ولو كان بابه فيها الا اذا كان أصغر منها فيدخل تبعا

وما لا يكون من بنائها ولا من توابعه المتصلة به فلا يدخل في البيع الا اذا جرت عادة البلدة وعرف أهلها على أن البائع لا يضمن به ولا تمنعه عن المشتري

(مادة ٤٧١)

ويدخل في بيع الارض تبعا لذكر الاشجار المغروسة فيها للبقاء والتأيد سواء كانت صغيرة أو كبيرة مثمرة أو غير مثمرة الا الاشجار اليابسة التي لا ينتفع بها الاحطابا أو الاشجار المغروسة المعدة لقلعها من وجه الارض ونقلها في كل مدة معلومة فهذه لا تدخل في البيع الا بالتسمية وكل ماليس^(١) لقطعه مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الشجر

(مادة ٤٧٢)

كل ما كان من حقوق المبيع ومراقبه أى توابعه التي لا بد له منها ولا تقصد الا لأجله يدخل في البيع اذا ذكرت الحقوق والمراق في العقد فاذا بيعت دار بحقوقها ومراقها دخل في البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق المسيل وان لم ينص في العقد على بيعها بحقوقها ومراقها فلا تدخل الطريق انما هو بها ولا الشرب ولا المسيل

(مادة ٤٧٣)

كل ماليس من حقوق المبيع ومراقبه فلا يدخل في البيع وان ذكرت الحقوق والمراق فلا يدخل في بيع الارض تبعا للزرع الذي نبت وله قيمة وانما يدخل الزرع الذي ينبت وما نبت ولا قيمة له

(مادة ٤٧٤)

لا يدخل الثمر في بيع الشجر الا اذا اشترطه المبتاع سواء بيع الشجر مع الأرض أو وحده وكل ما قلعه مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر

(١) قوله وكل ماليس الخ كاصول الرطبة والقصب ونقلها في الهندية من أوائل الفصل الثاني في بيع الاراضى والكروم اهـ

(مادة ٤٧٥)

ما كان في حكم جزء من المبيع بأن كان لا ينتفع بالمبيع الا به فانه يدخل في البيع بلا ذكر فاذا بيعت بقرة حلوب لأجل لبنها يدخل فلوها الرضيع في البيع تبعا

(مادة ٤٧٦)

شراء الشجرة لأجل القرار يدخل فيه الارض القائمة عليها الشجرة وان قلعتها المشتري فله أن يفرس في مكانها شجرة غيرها وان اشترها لأجل قلعتها فلا تدخل في بيعها الارض الحاملة لها ويؤمر المشتري بقلعها وليس له أن يحفر الارض الى ما يتناهى اليه عروقها فان قلعتها من وجه الارض ثم نبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وان قطعها من أعلاها فما نبت منها فهو للمشتري

(مادة ٤٧٧)

وان اشترى شجرة للقلع وكان في قلعتها من الاصل ضرر للبائع يقطعها من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البائع ولو انهدم في قلعتها حائط ضمن القالغ مانسأ من قلعه

(مادة ٤٧٨)

كل ما يدخل في البيع تبعا اذا هلك قبل التسليم لا يقابله شيء من الثمن فلو اشترى دارا فانهدم بناؤها قبل التسليم خير المشتري ان شاء أخذها بكل الثمن وان شاء ترك^(١)

(١) نقلها في هامش الإنبوية من أول فصل في هلاك المبيع والتمن بمفردة ٢٥٦

(مادة ٤٧٩)

إذا لم يدخل الطريق في المبيع وليس له مسلك الى الشارع فلمشتري ان يرده للبائع ان لم يعلم بذلك وقت البيع^(١)

(مادة ٤٨٠)

الزوائد التي تحصل في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمار والتاج تكون حقا للمشتري^(٢)

فصل في أداء الثمن

(مادة ٤٨١)

يجب على المشتري أن يتقد الثمن أولا في بيع سلعة بتقد ان أحضر البائع السلعة ما لم يكن الثمن دينا مؤجلا على المشتري ولم يكن للمشتري في البيع خيار فلو كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يسقط خياره^(٣)

(مادة ٤٨٢)

إذا بيعت سلعة بمثلها أو تقود بمثلها يسلم المبيع والثمن معا

(مادة ٤٨٣)

إذا كان الثمن مؤجلا الى أجل معلوم يلزم أدائه عند حلول أجله

(١) نقلها في الخاتمة من آخر باب ما يدخل في البيع من غير ذكر ومالا يدخل اه
نمرة ٢٠٣

(٢) يستفاد من الهندية في أوسط الفصل الثاني نيميا يدخل في بيع الاراضي والكروم اه
نمرة ٣١

(٣) نقله في الاتقوية من أوائل الخيارات آخر نمرة ٢٦٤

وان كان مقسطا على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فان تأخر المشتري عن أداء قسط لا تصير الاقساط الأخر حالة الا اذا كان ذلك مشروطا في العقد

(مادة ٤٨٤)

يحل الثمن المؤجل بموت المشتري ولا يحل الثمن بموت البائع بل تنتظر ورثته أو غرماؤه حلول الأجل لاستيفاء الثمن أو الاقساط التي تكون باقية في ذمة المشتري

(مادة ٤٨٥)

اذا كان مكان أداء الثمن معينا في العقد فان كان مما له حمل ومؤنة صح التعيين ويلزم أدائه في المكان المشترط أدائه فيه وان كان مما لا حمل له ولا مؤنة لا يصح التعيين ويحوز البيع

(مادة ٤٨٦)

لا يجوز بأي وجه كان للمشتري أن يحبس الثمن الحال بعد قبض المبيع الا اذا استحق المبيع بالبينة وفسخ البيع قبل أداء الثمن

(مادة ٤٨٧)

اذا لم يدفع المشتري الثمن حالا ان كان معجلا أو عند حلول اجله ان كان مؤجلا فلا يفسخ البيع بل يجبر المشتري على دفع الثمن فان امتنع يباع من متاع المشتري ما يفي بالثمن المطلوب منه

(مادة ٤٨٨)

لا يجوز للقاضي أن يمهل المشتري في دفع الثمن للبائع ما لم يكن المشتري معسرا لا يقدر على الوفاء فينتظر الى الميسرة

(مادة ٤٨٩)

إذا كان الثمن عينا يجوز للبائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو وصية أو غير ذلك

(مادة ٤٩٠)

إذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه لاحد غير المشتري الثابت الدين في ذمته ما لم يسلطه على قبضه من المشتري فيقبضه منه أو يحيل عليه غريماً له ليأخذه منه أو يوصى به لأحد فانه يصبح تملكه لغير المشتري في هذه الصور الثلاث

فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق

(مادة ٤٩١)

البائع ضامن للمبيع بثمنه عند استحقاقه لغيره ولو لم يشترط الضمان في العقد

(مادة ٤٩٢)

لا يصبح اشتراط عدم ضمان البائع ثن المبيع عند استحقاق المبيع ويفسد البيع بهذا الشرط^(١)

(مادة ٤٩٣)

يصح ضمان الثمن للمشتري معلقاً بظهور الاستحقاق^(٢)

(١) نقلها في الهندية من الخانية في أوسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع غمرة ١٢٨

(٢) هو ضمان الدرك ويؤخذ من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ولا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل الخ من أوائله غمرة ١٩٢ وصرح به في جامع الفصولين من أواسط السادس عشر في الاستحقاق غمرة ٢٢٢

(مادة ٤٩٤)

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكا للبائع لا يمنع من رجوعه بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع^(١)

(مادة ٤٩٥)

انما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا ورد الاستحقاق على ملك البائع الكائن من الاصل

فان ورد الاستحقاق بأمر حادث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري كما لو أثبت المستحق أنه يملكه بتاريخ متأخر عن الشراء أو بعد ماصار الى حال لو كان غصباً للملكه الغاصب به فلا حق له في الرجوع بالثمن على البائع ما لم يثبت أنه كان له قبل هذه الصفة^(٢)

(مادة ٤٩٦)

لا يرجع المشتري بالثمن على البائع الا اذا ثبت استحقاق المبيع عليه بالبينة فان ثبت الاستحقاق باقرار المشتري أو وكيله أو بقبول المشتري أو وكيله فلا يكون له حق في الرجوع على البائع

(مادة ٤٩٧)

الاستحقاق نوعان مبطل للكل ونقل له - فالنوع الاول وهو المبطل يوجب انفساخ العقود بين الباعة بلا فسخ القاضي فلكل واحد

(١) نقلها في الدر من أواخر الاستحقاق نمرة ٩٩

(٢) يستفاد ذلك من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن الخ نمرة ١٩٤ وكذا في جامع القصولين من أول السادس عشر والافتوائية من أوسط باب الاستحقاق نمرة ١٨٤

من الباعة الرجوع على بائعه وان لم يرجع أحد ويرجع هو أيضا كذلك على الكفيل وان لم يقض على المكفول عنه

والنوع الثاني وهو الناقل كالأستحقاق بالملك لا يوجب انفساخ العقود فلا يرجع أحد من المشتريين على بائعه قبل الرجوع عليه ولا يرجع المحكوم عليه على الكفيل قبل القضاء على المكفول عنه والمراد بالكفيل ضامن الثمن عند استحقاق المبيع^(١)

(مادة ٤٩٨)

العقد في الاستحقاق الناقل لا يفسخ بالاستحقاق. ألم يقض القاضى بفسخه أو يقض للمشتري بالرجوع على بائعه بالثمن وأما قبل ذلك فلا يفسخ بل يكون موقوفا على اجازة المستحق أو رده فان أجازته جاز وان رده انفسخ في حقه لافي حق البائع والمشتري لاحتمال أن يبرهن البائع على التنازع أو على تلقيه الملك من المستحق والمشتري على الاجازة وهذا اذا لم يفسخه أما اذا فسخه صريحا او دلالة بأن طلب المشتري من البائع الثمن فسلمه اليه فانه يفسخ في حقهما أيضا^(٢)

(مادة ٤٩٩)

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذى اليد وعلى من تلقى ذواليد الملك منه ولو كان مورثه فيتعدى الى بقية الورثة فلا تسمع دعوى الملك من أحد منهم^(٣)

(١) يستفاد حكمها من رد المختار جزء رابع نمرة ٢٦٤ وما بعدها

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار جزء رابع نمرة ٢٦٤ وما بعدها

(٣) يفهم من الدرأول الاستحقاق

ومتى استحق المبيع من يد المشتري الاخير وقضى به للمستحق جاز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أدائه الثمن له بلا الزام القاضي اياه

(مادة ٥٠٠)

المستحق عليه اذا أراد أن يحلف المستحق بالله ماباعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك فان حلف تم استحقاقه وان نكل عن اليمين لا يصح استحقاقه^(١)

(مادة ٥٠١)

اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع عليه بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه فأنكر البائع البيع فاثبتته المشتري رجع البائع بثمنه ولا يشترط حضور المبيع لسماع البينة بل اذا ذكر صفته وقدر الثمن كفى ثم لو أراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك وان زعم أنه ليس له حق الرجوع لما أنكر البيع الا أن القاضي لما قضى عليه بالبيع بالبينة فقد ردّ زعمه والتحق بالعدم^(٢)

(مادة ٥٠٢)

لو قال البائع للمشتري قد علمت أن شهود المستحق شهدوا بزور وان المبيع لي فصدقه المشتري فانه يرجع عليه بالثمن مع هذا الاقرار لانه لم يسلم له المبيع فلا يحل للبائع أخذ الثمن وقد استحق المبيع^(٣)

(١) يستفاد حكمها من جامع الفصولين في الاستحقاق جزء اول نمرة ٢١٦

(٢) يستفاد حكمها من الاتقروية في الاستحقاق جزء ثاني نمرة ١٧٧

(٣) يستفاد حكمها من جامع الفصولين في الاستحقاق جزء اول نمرة ٢١٥ ومن

ومن الاتقروية في الاستحقاق جزء ثاني نمرة ١٧٨

(مادة ٥٠٣)

لو أخذ المستحق العين من المشتري بلا حكم فهلك فالوجه على رجوع المشتري على بائعه ان يدعى على المستحق أنك قبضته مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك فأد الى قيمته فيبرهن المستحق أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه^(١)

(مادة ٥٠٤)

اشترى شيئاً ولم يقبضه حتى ادّعاه آخر أنه له لا تسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري للقضاء عليهما فلو حضرا فقال البائع لا بينة لى واستحلفهما فحلف البائع ونكل المشتري فانه يؤخذ بالثمن فاذا أدّاه للبائع أخذ المبيع منه وسلمه الى المدعى وان حلف المشتري ونكل البائع لزم البائع كل قيمة المبيع الا أن يحيز المستحق المبيع ويرضى بالثمن^(٢)

(مادة ٥٠٥)

إذا ثبت الاستحقاق بالبينة يكون للمشتري الرجوع على بائعه بالثمن وان أقر المشتري بملكية المبيع للمستحق^(٣)

(مادة ٥٠٦)

لو أثبت المستحق الاستحقاق وقضى له ثم دفع المشتري اليه شيئاً وأمسك المبيع يكون هذا منه شراء للمبيع من المستحق وله ان يرجع على بائعه بالثمن^(٤)

(١) يستفاد حكمها من جامع الفصولين في الاستحقاق جزء أول غرة ٣١٣

(٢) يستفاد حكمها من جامع الفصولين في الاستحقاق جزء أول غرة ٣١٦

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار في الاستحقاق غرة ٣٧٠

(٤) يستفاد حكمها من الاتقوية في الاستحقاق غرة ١٧٩

(مادة ٥٠٧)

إذا استحق المبيع من يد المشتري الأخير وقضى به للمستحق كان قضاء على جميع الباعة ولكل أن يرجع على بائعه بالثمن لكن لا يرجع قبل أن يرجع عليه المشتري ولو أنكر بائع من الباعة البيع يحتاج الى اقامة البينة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البينة على الرجعات وعلى الاستحقاق الاول ينظر ان كان القاضى يعلم ذلك بأن كان ذلك حصل بين يديه وهو ذاكر له لا يحتاج الى اقامة البينة وإن كان القاضى لا يعلم ذلك بأن حصل ذلك بين يدي قاض آخر أو بين يديه إلا أنه نسيه فإنه يحتاج الى اقامة البينة على ذلك (١)

(مادة ٥٠٨)

إذا رجع المشتري على البائع بالثمن بالقضاء ثم أقام البائع البينة على التلق من المستحق ان أقامها على المشتري لا تقبل ويشترط اقامتها على المستحق وإذا أقامها على المستحق ليس له أن يلزم المشتري بالمبيع أما إذا رجع المشتري على البائع بالثمن لكن لم يقض القاضى عليه بالرد حتى أقام البائع بينة على التلق من المستحق ان أقامها على المستحق تقبل وله أن يلزم المشتري بالمبيع وليس للمشتري أن يقبضه اذا أبى البائع التسليم ولو أقام البينة على المشتري يجب ان تقبل لأنه لو أقام البينة على المستحق كان له أن يلزم المشتري بالمبيع فيكون هذا دفعا (٢)

(١) يستفاد حكمها من جامع القصولين في الاستحقاق نمرة ٢١٠ و ٢١١ .

(٢) يستفاد حكمها من جامع القصولين نمرة ٢١٤

(مادة ٥٠٩)

من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء مكلفا بظهور الاستحقاق جاز لكن اذا أخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع المشتري على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بأن يرجع المشتري بالثمن عليه ويقضى به القاضى فيفسخ العقد فيجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء أخذ من الكفيل وان شاء من البائع^(١)

(مادة ٥١٠)

اشترى دارا مع بنائها فاستحق البناء قبل قبضه قالوا ينخر المشتري ان شاء أخذ الارض بحصته وان شاء ترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الارض بحصته ولا خيار له والشجر كالبناء^(٢)

(مادة ٥١١)

اذا أحال البائع بالثمن على المشتري ندفعه الى المحال ثم استحق المبيع بالبينة يرجع المشتري بالثمن على البائع لاعلى المحتال^(٣)
وان كان قد اشتراه من وكيل البائع ودفع له الثمن فانه يرجع على الوكيل لا على الاصيل وان كان دفعه للاصيل يؤمر الوكيل بأخذه منه ودفعه للمشتري^(٤)

(١) يستفاد حكمها من جامع الفصولين غمرة ٢٢٢ .

(٢) يستفاد حكمها من جامع الفصولين غمرة ٢١٩ .

(٣) يستفاد من رد المختار من الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه الخ غمرة ١٩٤ .

(٤) يستفاد من الانقروية من باب الاستحقاق في أوائله من أواخر غمرة ١٧٩ .

(مادة ٥١٢)

إذا استحق المبيع على المشتري بالبيئة فله استرداد الثمن بتمامه من
البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأي سبب كان^(١)

(مادة ٥١٣)

إذا زادت قيمة المبيع عن ثمنه الذي اشتراه به المشتري فليس له
حق في طلب شيء من البائع زائدا عن الثمن الذي أداه^(٢)

فصل في حكم البناء والغراس

(مادة ٥١٤)

إذا بنى المشتري^(٣) بناء في المبيع أو غرس فيه أشجارا ثم استحق
المبيع بالبيئة رجع المشتري على البائع بالثمن وبقية البناء والغراس إن
سالمهما للبائع وتقوم قيمتهما فأثمين غير مقلوعين يوم تسليمهما للبائع
فإن رجع المشتري بالثمن^(٤) وقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع
هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

(١) في جامع الفصولين من أوسط السادس عشر مرة ٢١٩ بعد قوله شري بيتا إذا

سقفين وقبضه وخرب السقف الاعلى الى آخره ولو استحق الاعلى والاسفل بعد
التخريب فاستحق بضمه قيمة المنقوض ورجع المشتري على بائعه بكل الثمن اهـ

(٢) نقلها في الخيرية من أوائل باب الاستحقاق مرة ٢٢٣

(٣) نقلها في الدرمن أواخر الاستحقاق مرة ٢٠٠

(٤) نقلها في رد المحتار من أواخر الاستحقاق عند قول الشارح رجع بالثمن وقيمة
البناء على البائع مرة ٢٠٠ وهو قول الامام خلافا لهما ومثله في جامع الفصولين

في السادس عشر مرة ٢١٨ والانتقوية مرة ١٨٩

(مادة ٥١٥)

انما يرجع المشتري اذا بنى أو غرس بقيمة ما يمكن تقضيه وتسليمه للبائع أما مالا يمكن تسليمه اليه ولا تبقى له قيمة بعد تقضيه كالجص والطين ونحوهما فلا رجوع للمشتري بقيمته على البائع كما أنه لا رجوع له بقيمة ما أنفق في المنافع من حفر بئر أو تطهير بالوعة أو مرمة شئ في المبيع المستحق ونحو ذلك^(١)

(مادة ٥١٦)

اذا قلع المستحق البناء أو الشجر الذي كان قائماً بالمبيع قبل أن يسلمه المشتري للبائع فالمشتري يرجع بالثمن على البائع وهو في النقص بالخيار ان شاء سلمه الى البائع ورجع عليه بقيمته مبنيًا غير منقوض ومغروسا غير مقلوع يوم تسليمه الى البائع وان شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالنقصان^(٢)

(مادة ٥١٧)

اذا بنى المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالماً بأن البائع لم يكن مالكا له وأنه باعه اليه بلا أمر مالكة فلا حق له في الرجوع بقيمة البناء والغراس وانما يكون له حق في الرجوع بالثمن فقط فان كان المشتري جاهلا وقت الشراء أن البائع باعه بأمر المالك أو بغير أمره وغرّه البائع بقوله أمرني المالك بالبيع فاشترى وغرس أو بنى في المبيع ثم استحقه مالكة وأنكر الامر بالبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والغراس^(٣)

(١) يستفاد من الدرر في أواخر الاستحقاق غمرة ٢٠١

(٢) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من السادس عشر في أوسطه غمرة ٢١٧

(٣) يستفاد نقل هذه المادة من الانقروية من أوسط الاستحقاق غمرة ١٨٩

(مادة ٥١٨)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل البيع في قدر المستحق ويخير المشتري في الباقي إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بحصة المستحق سواء أورث الاستحقاق عيباً في الباقي أم لا أى سواء كان قيمياً أو مثلياً لتفرق الصفقة بعد التمام وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المقبوض أو غيره وإن استحق موضع بعينه قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضاً وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ويرجع بثمن المستحق^(١)

(مادة ٥١٩)

إذا قبض المبيع كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم إن أحدث الاستحقاق عيباً في الباقي يخير المشتري إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بثمن المستحق وإن لم يحدث عيباً في الباقي يأخذه المشتري بلا خيار ويرجع بحصة المستحق كثنوين استحق أحدهما أو كلي أو وزنى استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي

(مادة ٥٢٠)

إذا بنى المشتري في المبيع ثم استحق منه جزء شائع ورد المشتري ما بقى منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالثمن ونصف قيمة البناء وإن استحق منها جزء بعينه فإن كان البناء في ذلك الجزء خاصة رجع المشتري بجميع قيمة البناء وإن كان في الجزء الآخر فلا يرجع بقيمته^(٢)

(١) يستفاد من نمرة ٢١٢ من حاشية المورد المختار هـ

(٢) يستفاد من الانتقوية في أواخر الاستحقاق نمرة ١٩٠ هـ

(مادة ٥٢١)

إذا استحق أحد البديلين في المقايضة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري بالبدل الآخر إن كان قائماً أو بقيمته إن كان هالكا لا بقيمة المستحق^(١)

(مادة ٥٢٢)

ما يدخل في البيع تبعا إذا استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن^(٢)

وإذا استحق قبل القبض فإف كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشئ بل يخير بين أخذ المبيع بكل الثمن أو تركه وإن كان يجوز بيعه وحده كالشجر والبناء تكون له حصة من الثمن فيرجع بها على البائع

(مادة ٥٢٣)

إذا ولدت الدابة المشتراة عند المشتري ثم استحققت بالبينة فالمستحق يأخذها مع نتاجها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة النتاج

(مادة ٥٢٤)

إذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع فلا بد للمستحق من أن يبرهن على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن^(٣)

(١) يستناد حكمها من الأنقروية من الاستحقاق مرة ١٨٢

(٢) يستناد حكمها من أواخر الاستحقاق في رد المختار مرة ٢٠٢

(٣) حكمها في رد المختار من خلافة في آخر الاستحقاق

فصل في رد المبيع بالعيب القديم

(مادة ٥٢٥)

البيع المطلق أى المجرد من شرط البراءة من العيوب ومن ذكر العيب والسلامة يقتضى أن يكون المبيع سالماً خالياً من كل عيب

(مادة ٥٢٦)

يثبت خيار العيب للمشتري وإن لم يشترطه فى عقد البيع

(مادة ٥٢٧)

العيب الموجب لرد المبيع هو ما ينقص الثمن ولو يسيراً أو ما يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب فى أمثال المبيع عنده (١)

(مادة ٥٢٨)

يشترط أن يكون العيب الموجب لرد المبيع قديماً

(مادة ٥٢٩)

العيب القديم هو ما كان موجوداً فى المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو فى يد البائع قبل التسليم (٢)

(مادة ٥٣٠)

إذا ذكر البائع أن فى المبيع عيباً فاشتره المشتري بالعيب الذى سماه له فلا خيار له فى رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبله المشتري بجميع عيوبه فليس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(١) أخرج بالغالب ما لو كانت الامة تنص على ان الثبابة تنقص القيمة لكنه ليس بالغالب عدم الثبابة رد المختار من أول خيار العيب

(٢) يستفاد من رد المختار فى أوائل خيار العيب ثمرة ٧٢

(مادة ٥٣١)

اشترط البائع براءته من كل عيب أو من كل عيب به وقبل المشتري المبيع بهذا الشرط صح البيع والشرط وإن لم يسم العيوب لكنه في الحالة الاولى يبرأ البائع من العيب الموجود وقت العقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فالمشتري رده بالحادث لا بالموجود

(مادة ٥٣٢)

ما بيع مطلقا متقولا كان أو عقارا وظهر للمشتري عيب قديم فيه فله الخيار أن شاء قبله بكل الثمن المسمى وإن شاء رده واسترد الثمن أن كان نقده للبائع

(مادة ٥٣٣)

إذا بيعت جملة أشياء صفقة واحدة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فالمشتري مخير أن شاء قبلها بالثمن المسمى وإن شاء رد جميعها وليس له أن يرد المعيب وحده ويأخذ السالم^(١)

(مادة ٥٣٤)

إذا بيعت جملة أشياء صفقة واحدة وظهر ببعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تفريقها ضرر فالمشتري أن يرد المعيب منها بمحضته من الثمن سالما وليس له أن يرد الجميع بدون رضا البائع وإن كان في تفريقها ضرر فله أن يرد المبيع كله أو يقبله بكل الثمن

(١) يستفاد حكمها وبما بعدها من رد المختار من أوسط خيار العيب عند قول المصنف اشترى عشرين وقبض أحدهما الخ مرة ٩٣

(مادة ٥٣٥)

إذا كان المبيع كمية معينة من المكيلات والموزونات ووجد في بعضها عيبا بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فالمشتري أن يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده وإن كانت في وعاء واحد أولم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد المعيب وحده بحصته من الثمن (١)

(مادة ٥٣٦)

إذا وجد في الحنطة أو الشعير أو غيرها من الغلال ترابا فإن كان التراب قليلا بحيث لا يعد عيبا في العرف فليس للمشتري رد المبيع وإن كان فاحشا ويعده الناس عيبا ينخر المشتري بين أخذ المبيع بالثمن المسمى وأورده واسترداد الثمن إن كان مقبوضا

(مادة ٥٣٧)

إذا ظهر بالمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يرده بالعيب القديم والعيب الجديد موجود فيه بل له مطالبة البائع بتقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع للرد

(مادة ٥٣٨)

إذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

(١) هذا التفصيل أحد قولين وهو الاوفق والاقيس وقيل الحكم كما ذكر في الوجه الثاني مطلقا بلا فرق بين وعاء ووعاءين وهو الاظهر والاصح كما في رد المختار من نمرة ٩٣ في أوسط خيار العيب

(مادة ٥٣٩)

يقدر نقصان الثمن بمعرفة أرباب الخبرة الموثوق بهم بأن يقوم المبيع سالماً ثم يقوم معيباً وما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب الى الثمن المسمى وبمقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان

(مادة ٥٤٠)

إذا حدث في المبيع زيادة مانعة من الرد كصنع الثوب المبيع والبناء والغرس في الارض المبيعة ثم اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع فانه يرجع على البائع بنقصان العيب ويمتنع الرد ولو قبله البائع بالعيب الحادث

(مادة ٥٤١)

إذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان^(١)

(مادة ٥٤٢)

إذا أجر المشتري المبيع ثم وجد به عيباً فله تقض الاجارة ورده بعيبه ولو رهنه ثم وجد به عيباً ليس له تقض الرهن وإنما يرده بعد فكه

(مادة ٥٤٣)

إذا هلك المبيع المعيب في يد المشتري فهلاكه عليه ويرجع على البائع بنقصان العيب

(مادة ٥٤٤)

ان ظهر أن المبيع المعيب لا يتففع به أصلاً يبطل البيع ويكون للمشتري حق استرداد الثمن من البائع ان كان قدده اليه

(١) حكمها وما بعدها ذكره في رد المحتار في أوسط خيار العيب نمرة ٨١ ٨١

فصل في الغبن والتغير

(مادة ٥٤٥)

لارد بغبن فاحش في البيع الا اذا غر أحد المتبايعين الآخر أو غره
الدلال

فان ثبت التغير وتحقق أن في البيع غبنا فاحشا فلمغبون فسخه
والغبن الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين^(١)

(مادة ٥٤٦)

لا يفسخ البيع بالغبن الفاحش بلا تغير الا في مال الصغير ومال
الوقف ومال بيت المال^(٢)

(مادة ٥٤٧)

اذا مات المغرور المغبون بغبن فاحش فلا ينتقل خيار التغير لوارثه^(٣)

(مادة ٥٤٨)

المشتري المغرور المغبون بغبن فاحش اذا تصرف في بعض المبيع
تصرف المالك بعد علمه بالغبن الفاحش سقط حق فسخه^(٤)

(١) هذا التفسير هو الصحيح كما في حاشية الرملي على جامع الفصولين من آخر
الفصل السابع والعشرون اهـ

(٢) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من آخر الفصل ٢٧ اهـ

(٣) هذا ما جرى عليه مصنف التنوير مجتأ وقواه في رد المختار من المراجعة وبمحت

الرملي والمقدمي أنه يورث اهـ

(٤) يستفاد من الاثنية من آخر فصل في الذن والمحاباة مرة ٢٥٩

وأما تصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن فلا يمنع الرد فله رد الباقي
ورد مثل ما صرف في حاجته لو مثليا والرجوع بالثمن^(١)

(مادة ٥٤٩)

إذا هلك عند المشتري المبيع بغبن فالحش وغرر أو استهلك
أو حدث فيه عيب أو بنى المشتري فيه بناء فلا حق له في فسخ البيع
ويلزمه جميع الثمن^(٢)

باب السلم

(مادة ٥٥٠)

السلم هو شراء مئمن آجل وهو المسلم فيه بئمن عاجل وهو رأس المال

(مادة ٥٥١)

حكم السلم ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن عاجلا ولرب السلم
في المسلم فيه آجلا

(مادة ٥٥٢)

لا يصح السلم إلا في الأشياء التي يمكن ضبطها وتعيينها قدرا ووصفا
كالمكجلات والموزونات والمذروعات والعدييات المتقاربة وأما العدييات
المتفاوتة في القيمة فلا يجوز السلم فيها عددا إلا بتمييز كطول وغلط
ونحو ذلك

(١) حكمها في النزاع أواخر المراجعة والتولية نمرة ١٥٩

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار في أواخر المراجعة نمرة ١٦٠ عند قول المصنف

وتصرفه في بعض المبيع غير مانع منه على قول الشارح بقرينة ما لو كان قيميا الخ
ذكر ذلك استدلالا بما قيل في خيار الحياة في المراجعة بمنا ٨٥

(مادة ٥٥٣)

يشترط لصحة السلم ان كان المسلم فيه حنطة أو قطناً أو خبزاً
أو شعيراً أو غير ذلك من الغلال ونحوها أن تكون موجودة من وقت العقد
الى وقت التسليم

فلا يجوز السلم في حنطة أو ذرة حديثة قبل وجودها

(مادة ٥٥٤)

شروط صحة السلم سبعة

الاول - بيان جنس المسلم فيه كبرّ أو قطن أو فول أو شعير
أو نحو ذلك

الثاني - بيان نوعه أى كونه بعلياً أو مسقاوياً (١)

الثالث - بيان وصفه أى كونه جيداً أو رديئاً أو متوسطاً

الرابع - بيان قدره وزناً وكيلاً وذرعاً وعداً فالمكيلات والموزونات
والمذروعات والمعدودات تتعين مقاديرها بالعدّ والوزن والكيل والذرع
والعدييات المتقاربة تتعين مقاديرها بالعدّ والوزن والكيل أيضاً ويلبغى
في المنسوجات تعيين طولها وعرضها ورقتها وثمنها وما ركب منها
وصفتها (٢)

الخامس - بيان الاجل وأقله شهر في السلم

(١) انظر في مختار الصحاح مسقاوى أى ما يسقى بالسج من باب الواو فصل السنين

نمرة ٦٣٠

(٢) صرح به في المند من أوائل السلم نمرة ٢٠٤

السادس - بيان قدر رأس المال ان كان مكيلا أو موزونا أو عدديا غير متفاوت

السابع - بيان مكان الايفاء فيما له حمل ومؤنة

(مادة ٥٥٥)

يشترط لبقاء السلم على الصحة قبض رأس المال ولو عينا قبل الافتراق

(مادة ٥٥٦)

إذا اشترط الايفاء في مدينة فكل محلها سواء في الايفاء حتى لو أوفاه في محلة فيها برئ وليس له أن يطالبه في محلة أخرى وإن كانت المدينة متسعة بأن بلغت نواحيها فربما يشترط أن يعين للايفاء ناحية منها^(١)

(مادة ٥٥٧)

ملا حمل له ولا مؤنة لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء فيوفيه حيث شاء ولو عين مكانا تعين

(مادة ٥٥٨)

إذا أبي المسلم اليه قبض رأس المال يجبر عليه

(مادة ٥٥٩)

لا يجوز للسلم اليه التصرف في رأس المال قبل قبضه ولا لرب السلم أن يتصرف في السلم فيه قبل استلامه بخوبيع وشراء^(٢)

(١) حكمها في الدرر وطاشية رد المحتار من أوائل السلم ثمرة ٢٠٧

(٢) حكمها في الدرر من أواسط السلم ثمرة ٢٠٩

(مادة ٥٦٠)

يظل الاجل بموت المسلم اليه لاجموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه
من تركه المسلم اليه حالاً^(١)

فصل في بيع الوفاء

(مادة ٥٦١)

بيع الوفاء هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد
التمن إلى المشتري أو آذاه الدين الذي له عليه يرد له العين المبيعة وفاء

(مادة ٥٦٢)

لا يجوز للمشتري وفاء أن ينتفع بالمبيع إلا باذن البائع ويضمن ما أكله
بغير اذنه من ثمرة أو ما أتلفه من شجرة^(٢)

(مادة ٥٦٣)

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المبيعة وفاء لشخص آخر
فلو باعها البائع لآخر بيعاً باتاً توقف البيع على اجازة مشتريها وفاء ولو
باعها المشتري للبائع أو ورثته حق استردادها ويكون للمشتري إعادة
يده عليها حتى يستوفي دينه^(٣)

(١) حكمها في الدر من أوائل السلم غمرة ٢٠٦

(٢) حكمها في رد المختار في بيع الوفاء من أواخر الصرف غمرة ٢٤٦

(٣) حكمها في الدر من بيع الوفاء غمرة ٢٤٧

(مادة ٥٦٤)

إذا قبض المشتري المبيع وفاء بعد مدفع الثمن للبائع وتوافق البائع مع المشتري على أن يرد له المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري يؤمر البائع ببيع المبيع وقضاء الدين من ثمنه فإذا امتنع باع الحاكم عليه (١)

(مادة ٥٦٥)

إذا هلك المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين المطلوب من البائع سقط الدين في مقابلته

وإن كانت قيمته أقل من الدين المطلوب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

(مادة ٥٦٦)

إذا هلك المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع بتعديده وإن كان بدون تعديده فلا تلزمه الزيادة (٢)

(مادة ٥٦٧)

إذا مات أحد المتبايعين وفاء تقوم ورثته مقامه في أحكام الوفاء (٣)

(١) حكمها في تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غمرة ٢٦٩

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غمرة ٢٦٦

(٣) يستفاد من الدر في بيع الوفاء وأخر الصرف غمرة ٢٤٧

(مادة ٥٦٨)

ليس لسائر الغرماء أن يزاحوا المشتري في المبيع وفاء حتى يستوفيه
دينه من المبيع

فصل في الاستصناع

(مادة ٥٦٩)

الاستصناع^(١) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته
من الصانع^(٢)

(مادة ٥٧٠)

ينعقد الاستصناع على العين لأعلى عمل الصانع^(٣)

(مادة ٥٧١)

يجوز الاستصناع في كل ما جرى به التعامل^(٤)

ويشترط لصحته بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره ووصفه

(مادة ٥٧٢)

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه إذا ضرب له شهراً فأكثر
فيكون سائماً تعتبر فيه شرائط السلم^(٥)

(١) يستفاد حكمه من أواخر السلم من شرح الدرر مع حاشية رد المحتار غمرة ٢١٢

(٢) أي الأجزاء التي يتركب منها الشيء المراد عقد الاستصناع فيه من طرف
الصانع اهـ

(٣) يستفاد هذا من الدرر في أواخر السلم غمرة ٢١٣

(٤) يستفاد حكمه من حاشية رد المحتار أواخر السلم غمرة ٢١٢

(٥) يستفاد حكمه من الدرر وحاشية رد المحتار من أواخر السلم غمرة ٢١٤

وكذلك ما جرى به التعامل اذا ضرب له أجل وكان شهرا فأكثر
يعتبر سلما^(١)

(مادة ٥٧٣)

لا يلزم في الاستصناع تعجيل الثمن^(٢)

(مادة ٥٧٤)

لا يتعين المبيع للآمر قبل اختياره له فيجوز للصانع أن يبيع
مصنوعه قبل رؤية الأمر كما يجوز للآمر أخذه وتركه بخيار الرؤية^(٣)

(مادة ٥٧٥)

اذا ضرب للاستصناع أجلا شهرا فأكثر صار سلما سواء جرى
فيه تعامل أم لا فتعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لواحد منهما اذا سلم
الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم^(٤)

(مادة ٥٧٦)

اذا ضرب للاستصناع أجلا أقل من شهر ان جرى فيه تعامل
كان استصناعا صحيحا وان لم يجر فيه تعامل ان ذكر الاجل على وجه
الاستعجال كان استصناعا صحيحا أيضا وان ذكره على وجه الاستمهال
فهو استصناع فاسد^(٥)

(١) يستفاد حكمها من حاشية رد المختار من أواخر السلم غمرة ٢١٢

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار أواخر السلم غمرة ٢١٣

(٣) يستفاد حكمها من الممر أواخر السلم غمرة ٢١٣

(٤) يستفاد حكمها من الدرر وحاشية رد المختار من أواخر السلم غمرة ٢١٢

(٥) يستفاد حكمه من رد المختار أواخر السلم غمرة ٢١٢

كتاب الاجارة

الباب الاول

(في عقد الاجارة)

الفصل الاول

(في عقد الاجارة وشرائط صحتها وبيان ملتها)

(مادة ٥٧٧)

عقد الاجارة هو تمليك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة في الشرع ونظر العقلاء بعوض يصلح أجرة (١)

(مادة ٥٧٨)

يصح أن يرد عقد الاجارة على منافع الاعيان منقولة كانت أو غير منقولة وأن يرد على العمل كاستئجار الخدمة والعملة وأرباب الحرف والصنائع (٢)

(مادة ٥٧٩)

يشترط لانعقاد الاجارة أهلية العاقلين بأن يكون كل منهما عاقلاً مميزاً ويشترط لتفادها كون العاقلين عاقلين غير محجورين وكون المؤجر مالاً كاملاً يؤجره أو وكيله أو وليه أو وصيه (٣)

(١) يستفاد حكمها من المذ أول الاجارة نمرة ٣

(٢) يستفاد من الهندية في أواخر الباب الأول من الاجارة نمرة ٣٩٤

(٣) يستفاد من الهندية من أواخر الباب الأول من الاجارة نمرة ٣٩٣

(مادة ٥٨٠)

يشترط لصحة الاجارة رضا العاقدین وتعيين المؤجر ومعلومية المنفعة بوجه لا يفضي الى المنازعة وبيان مدة الانتفاع وتعيين مقدار الاجرة ان كانت من النقود وتعيين قدرها ووصفها ان كانت من المقدرات فان اختلف شرط من شرائط الصحة المذكورة فسدت الاجارة^(١)

الفصل الثاني

(في الاجرة وبيان شروط لزومها)

(مادة ٥٨١)

يصح اشتراط تعجيل الاجرة وتأجيلها وتقسيتها الى أقساط تؤدي في اوقات معينة^(٢)

(مادة ٥٨٢)

لا تلزم الاجرة بمجرد العقد فلا يجب تسليمها به الا اذا اشترط على المستأجر تعجيلها وكانت الاجارة منجزة^(٣)

فان كانت الاجارة مضافة الى وتمت مستقبل فلا تلزم ولا تملك فيها الاجرة بشرط تعجيلها ولو عجل المستأجر الاجرة في الاجارة المنجزة بأن دفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها منه^(٤)

(١) يستفاد من الهندية من أواخر الباب الأول من الاجارة نمرة ٣٩٣ ويستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة نمرة ١٢٧ ومن رد المختار في أوائل الاجارة نمرة ٣

(٢) يستفاد من رد المختار نمرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة

(٣) يستفاد من الدرر في أوائل الاجارة نمرة ٧

(٤) يستفاد من الدرر في الباب المذكور نمرة ٨ من أوائل الاجارة

(مادة ٥٨٣)

إذا اشترط تعجيل الاجرة لزم المستأجر دفعها وقت العقد والمؤجر أن
يمنع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الاجرة وله أن يفسخ
عقد الاجارة عند عدم الايفاء من المستأجر

(مادة ٥٨٤)

يجوز للاجير أن يمتنع من العمل الى أن يستوفي أجرته المشروط
تعجيلها وله فسخ الاجارة ان لم يوفه المؤجر الاجرة

(مادة ٥٨٥)

إذا اشترط تأجيل الاجرة لزم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر
ان ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجير ايفاء العمل ان وردت
الاجارة على العمل ولا تلزم الاجرة الا عند حلول الاجل في الصورتين
وان كان قد أوفى العمل

(مادة ٥٨٦)

تجب الاجرة في الاجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر
واستيفائه المنفعة فعلا أو بممكنه من استيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها
فان قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة عن متاع المؤجر لزمه أجرها
ولو لم يسكنها

(مادة ٥٨٧)

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا تجب
الاجرة بها على المستأجر الا اذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر
المالك لها وانتفع بها انتفاعاً حقيقياً

فان لم يكن تسليمها للاستأجر من جهة مالكيها فلا أجرة عليه وان
استوفى المنفعة (١)

(مادة ٥٨٨)

اذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى أو باعتبار
عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة وانتفع بها انتفاعا حقيقيا
لزمه أجر المثل بالغاً ما بلغ

وان وقعت فاسدة بفقدان شرط آخر من شرائط الصحة لزمه الاقل
من أجر المثل ومن المسمى ان وجد مسمى معلوما

الباب الثاني

(في اجارة الدواب للركوب والحمل)

الفصل الاول

(في اجارة الدواب للركوب)

(مادة ٥٨٩)

من استأجر دابة للحمل فله أن يركبها وان استأجرها للركوب فليس
له أن يحمل عليها وان حمل فلا أجر عليه (٢)

(١) حكمها مصرح به في رد المختار من أوائل الاجارة عند قول المصنف ويجب
الاجار للدار قبضت الخ ثمرة ٧

(٢) صرح بها في الهندية في أواخر السادس والعشرين في استئجار الدواب
للركوب ثمرة ٤٧٦

(مادة ٥٩٠)

من استأجر دابة أو عربية للركوب لتوصله الى محل معين بأجرة معلومة فتعبت الدابة المركوبة أو خيل العربية في الطريق فله تقص الاجارة وعليه دفع مقدار ما أصاب تلك المسافة من الاجر المسمى (١)

(مادة ٥٩١)

لا يجوز لمستأجر الدابة أن يتجاوز بها المحل المعين مقدار مالا يتساح فيه الناس بلا اذن صاحبها ولا أن يذهب بها الى محل آخر ولا أن يستعملها أزيد من المدة التي استأجرها فيها فان تجاوز المحل المعين بلا اذن صاحبها أو ذهب بها الى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطبت فعليه ضمان قيمتها (٢)

(مادة ٥٩٢)

من استأجر حيوانا ليذهب به الى محل معين وكانت طريقه متعددة فله أن يذهب من أى طريق شاء من الطرق المملوكة فان ذهب (٣) من طريق غير الذى عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فان كان الطريق الذى سلكه أصعب من الطريق الذى عينه صاحبها لزم المستأجر ضمان قيمتها وان كان مساويا له أو أسهل منه فلا ضمان عليه

(١) يستفاد من الهندية من أوائل السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب غمرة ٤٧٤

(٢) يستفاد حكم الوجه الاول وما بعده من الخانية من أوائل فصل في اجارة الدواب غمرة ٣٢٦ ومثله في الهندية بعد ورقة وصحيفة من السابع والعشرين في مسائل الضمان غمرة ٤٧٩

(٣) قوله فان ذهب من طريق الخ يستفاد من الهندية بعد ورقتين من السابع والعشرين في مسائل الضمان غمرة ٤٨٠

(مادة ٥٩٣)

لا يجوز للمستأجر أن يضرب الدابة ولا أن يسيرها سيرا عنيفا (١)
فإن ضربها أو كبجها بلجامها أو سيرها سيرا عنيفا فوق المعتاد
فغطبت فعليه ضمان قيمتها

الفصل الثاني

(في اجارة الدواب والعربات للحمل)

(مادة ٥٩٤)

تجوز اجارة الدواب والعربات للحمل بشرط بيان ما يحمل عليها
وتعيين المدة أو المحل الذي يراد حملها ونقلها اليه (٢)
ويجوز استئجارها للحمل بدون تعيين مقداره ولا الاشارة اليه
وينصرف الى المعتاد (٣)

(مادة ٥٩٥)

من استحق منفعة مقدرة بالعقد فله أن يستوفي مثلها أو دونها
لا أكثر منها (٤)

(١) يستفاد من الدر ورد المختار من أوسط مايجوز من الاجارة غرة ٢٥ وكذا
الفقرة بعدها

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل مايجوز من الاجارة وما لا يجوز غرة ٤٣٤

(٣) يستفاد من الهندية من الباب المذكور قبله غرة ٤٣٥

(٤) يستفاد حكمها من الدر من باب مايجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها
في أوسطه

فمن استأجر دابة للحمل وبين نوع ما يحمله وقدره وزنا فله أن يحملها حملا مساويا له في الوزن أو حملا أخف منه وزنا لا أكثر منه

(مادة ٥٩٦)

إذا حمل المستأجر الدابة حملا مساويا للحمل المسمى فعطبت فأن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذه المسمى فعليه الضمان وإن استويا وزنا كما لو سمي حنطة فحمل مقدارها حديدا أو حجرا وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل قدر ما يأخذه المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الثانية موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها تبنا أو قطنا بحيث جاوز موضع الحمل فإنه يضمن ^(١)

(مادة ٥٩٧)

لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واستحقه بالعقد فإن خالف وحملها زيارة عنه وكانت الدابة لا تطيقه فعطبت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه

وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وحملت هي والمسمى معا ضمن المستأجر قدر الزيادة لأجمع القيمة وإنما يضمن المستأجر أن كان هو الذي باشر الحمل بنفسه فإن حملها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستأجر وإن حملها ووضعها الحمل عليها معا وجب النصف على المستأجر بفعله وهدر فعل صاحبها ^(٢)

(١) حكمها يستفاد من الدرر المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة ثمة ٢٢

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من أوسط ما يجوز من الاجارة من الدرر المختار ثمة ٢٤

(مادة ٥٩٨)

من استأجر دابة لنقل حمل له الى محل معين بأجر معلوم فتعبت الدابة في الطريق قبل الوصول الى المحل المقصود فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان له الخيار ان شاء قرض الاجارة وان شاء تربص الى أن تقوى الدابة وليس له ان يطلب المؤجر بدابة أخرى وان كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطلبه بدابة أخرى (١)

(مادة ٥٩٩)

وضع المحل عن الدابة على المكاري (٢) وثقتها على صاحبها (٣) فان علقها المستأجر أو سقاها بلا اذن صاحبها فهو متبرع لا رجوع له عليه بما أنفق

الباب الثالث

(في اجارة الآدمي للخدمة والعمل)

(مادة ٦٠٠)

تجوز اجارة الآدمي للخدمة أو لغيرها من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفيته

(مادة ٦٠١)

الاجير قسيمان خاص ومشترك (٤)

(١) يستفاد حكمها من السادس والعشرين من أوائله غمرة ٤٧٤ من الهندية

(٢) يستفاد من الهندية من السابع عشر من الاجارة غمرة ٤٤١

(٣) يستفاد من الهندية من أول الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر غمرة ٤٤٠

(٤) يستفاد حكمها من أول باب ضمان الاجير غمرة ٣٥ من هامش الطعناوى

(مادة ٦٠٢)

الاجير الخاص هو الذى يعمل لغيره واحدا كان أو أكثر عملا مؤقتا مع اشتراط التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان قدم ذكر العمل فى العقد على الوقت أما لو قدم الوقت على العمل كأن استأجره شهرا لرعى غنمه فلا يشترط التخصيص بل انتهاء التعميم ويستحق الاجرة ان حضر للعمل مع تمكنه منه وان لم يعمل^(١)

(مادة ٦٠٣)

ليس للاجير الخاص أن يعمل فى مدة الاجارة لغير مستأجره وان عمل للغير ينقص من الاجر بقدر ما عمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة حتى لا يصل النافلة^(٢)

(مادة ٦٠٤)

الأجير المشترك هو الذى يعمل لا لواحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين أو يعمل لواحد مخصوص أو لجماعة مخصوصين عملا غير مؤقت أو عملا مؤقتا بلا اشتراط التخصيص عليه^(٣)

والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

(١) يستفاد من الدرر المختار من ضمان الاجير غمرة ٤٣

(٢) يستفاد من الدرر المختار من ضمان الاجير غمرة ٤٤

(٣) يستفاد من الدرر المختار من أوائل باب ضمان الاجير غمرة ٣٥ بهامش الطحطاوى

الفصل الاول
(في الاجير الخاص)
(مادة ٦٠٥)

يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه للخدمة وتمكنه منها سواء خدم
أولم يخدم
وكذلك الاستاذ اذا استؤجر لتعليم علم أو فن أو صنعة وعينت المدة
يستحق الاجرة بتسليمه نفسه وتمكنه من التعليم سواء علم التلميذ
أولم يعلم

فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التلميذ (١)

(مادة ٦٠٦)

اذا كانت مدة الخدمة معينة في العقد وفسخ المخدم الاجارة قبل
انقضاء المدة بلا عذر ولا عيب في الخادم يوجب فسخها وجب على
المخدم أن يؤديه الاجرة الى تمام المدة اذا سلم نفسه للخدمة فيها

(مادة ٦٠٧)

اذا لم تكن المدة معينة في العقد حتى فسد لجهااتها فلكل من العاقدين
فسخها في أى وقت أراد وللخادم أجرة مثله مدة خدمته

(مادة ٦٠٨)

اذا لم تكن أجرة الخادم مقدرة في العقد فله أجر مثله مقدرا على
حسب العرف

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط باب ضمان الاجير غمرة ٤٣

(مادة ٦٠٩)

لا يلزم المخدم اطعام الخادم وكسوته الا اذا جرى العرف به فيلزمه سواء اشترط ذلك عليه أم لا^(١)

(مادة ٦١٠)

يجوز استئجار الظئر أى المرضعة باجرة معينة وبطعامها وكسوتها وتكسى من أوسط الثياب^(٢)

(مادة ٦١١)

يجب على الظئر ارضاع الطفل والاعتناء بنظافته وغسل ثيابه واصلاح طعامه^(٣)

(مادة ٦١٢)

اذا اشترط على الظئر ارضاعها بنفسها فارضعته من غيرها فلا تستحق الاجرة وإن لم يشترط ذلك عليها وأرضعته من غيرها بأجرة أو بغير أجرة فانها تستحق الاجرة^(٤)

(مادة ٦١٣)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الاجارة مطلقا وللاستأجر أن يفسخها أيضا بسبب موجب لفسخها^(٥)

(١) جواز الاشتراط تفريع من المحوى على ما فهمه مما نقل من الفقيه أبي الليث واعترضه السيد الطحطاوى بالفرق بين ما اذا كان بلا شرط لجريان العرف وما اذا كان بشرط ومال ابن عابدين الى بحث المحوى

(٢) يستفاد من الدر من أوسط الاجارة الفاسدة ثمة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٣) يستفاد من أوسط الاجارة الفاسدة من الدر ثمة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٤) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة ثمة ٣٤ بهامش رد المحتار

(٥) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة ثمة ٣٣ بهامش رد المحتار

(مادة ٦١٤)

إذا انتهت مدة اجارة الظئر ولم يوجد من ترضعه غيرها أو وجد لكن
الطفل لم يلتقم ثدى غيرها فانها تجبر على ارضاعه

(مادة ٦١٥)

إذا ماتت الظئر أو مات رضيعها انفسخت الاجارة ولا تنفسخ بموت
والد الرضيع^(١)

الفصل الثاني

(في الاجير المشترك)

(مادة ٦١٦)

يجوز استئجار الصانع أو المكاوول لعمل بناء مع تعيين أجرته في كل
يوم بدون بيان مقدار العمل أو مع تعيين أجرة كل ذراع أو متر يعمله
أو بالمقايولة على العمل كله مع بيان مقدار العمل طولاً وعرضاً وعمقاً

(مادة ٦١٧)

انما تصح الاجارة أو المقايولة على عمل البناء إذا كانت الآلات
والمهمات اللازمة للعارة من صاحب العمل أما ان كانت من المعمارى
بأن استأجره ليعمر له كذا بالآلات من عنده بأجرة كذا فانه لا يجوز وإذا
عمر المعمارى يكون له أجرة مثل عمله وما أنفق من ثمن الآلات^(٢)

(١) يستفاد حكمها من المذم من أوسط الاجارة الفاسدةقرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة عمدة ١٣٧

(مادة ٦١٨)

إذا عمل المهندس رسماً أو مقايضة أو باشر إدارة العارة بأمر صاحبها وكان قد سمي له أجره على ذلك فله الاجر المسمى

(مادة ٦١٩)

إذا لم يعين صاحب العمل أجره للمهندس على عمله يكون له أجر المثل مقدراً على حسب العرف والزمن الذي استغرقه في عمله^(١)

(مادة ٦٢٠)

ينسخ استئجار الصانع بوجود عذر معتبر يمنعه عن العمل ولا ينسخ ما لم ينسخ وإذا مات انفسخ بموته بلا حاجة الى النسخ^(٢)

(مادة ٦٢١)

لا يجوز للصانع أو المقاول الذي التزم في العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره^(٣)

وإذا كان العقد مطلقاً جاز له أن يستأجر أو يقاول غيره على العمل كله أو بعضه ويكون ضامناً لما هلك في يد من استأجره أو قاوله^(٤)

(١) يستفاد حكمها من قبيل أواخر اجارة تنقيح الحامدية نمرة ١٥٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من فسخ الاجارة نمرة ٥١ و ٥٢

(٣) يستفاد من الدرکاب الاجارة نمرة ١١ وفي الانقروية من أواخر ضمان الاجير المشترك والخاص نمرة ٣٢٩ شرط أن يقصر بنفسه ضمن بدفنه الى غيره والا فلا اه

(٤) قوله ويكون الخ هذا على قول الصاحبين كما يستفاد من الانقروية من أواخر ضمان الاجير المشترك والخاص نمرة ٣٢٩

الفصل الثالث

« في العمل الملتزم به »

(مادة ٦٢٢)

إذا تعهد شريكان في شركة تقبل والتزما لاحد بعمل من الاعمال
فلساحبه طلب ايفائه من ايها أراد ويجبر كل منهما على ايفائه وأيهما
أوفاه برئ الآخر (١)

(مادة ٦٢٣)

لكل واحد من شريكي الصنعة أن يطالب صاحب العمل بأجرته
ويرأ صاحب العمل بدفعها الى أيهما أراد (٢)

(مادة ٦٢٤)

إذا سلم العمل المصنوع لصاحبه فوجد موافقا للصفات المبينة
في العقد لزمه العمل ووجب عليه القيام بالاجرة المسماة في العقد وليس
له الامتناع عن قبوله بأي عذر كان فان وجد العمل مخالفا للوصف
المعين في العقد فلا يجبر صاحب العمل على قبوله (٣)

(مادة ٦٢٥)

لا يجوز للصانع الذي التزم عملا بالمقاولة أن يطالب بعد العقد زيادة
عن الاجر المسمى كما لا يجوز لصاحب العمل أن يطلب تنقيص شيء منه

(١) يستفاد حكمهما من ابن عابدين جزء ثالث نمرة ٤٨١

(٢) يستفاد حكمهما من ابن عابدين جزء ثالث نمرة ٤٨١

(٣) يستفاد حكمهما من ابن عابدين جزء خامس نمرة ٨٥

(مادة ٦٢٦)

ليس للصانع أو المقاول الثاني أن يطالب صاحب العمل بشئ مما يستحقه الاجير أو المقاول الاوّل الا اذا وكله أو أحاله على صاحب العمل

(مادة ٦٢٧)

ليس للصانع أو المقاول أن يطالب شيئاً من الاجرة المتفق عليها الا بعد تمام العمل وتسليمه لصاحبه ولو عجل له صاحب العمل الاجرة أو شيئاً منها جاز انما اذا كانت المارة ونحوها جارية في المنزل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع أو المقاول أن يطلب الاجر عن القدر الذي عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط^(١)

(مادة ٦٢٨)

اذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فان كان العمل في ملك صاحب العمل وتلف للصانع أجر ما عمله بحصته لوجود التسليم حكماً^(٢)

(مادة ٦٢٩)

الاجير الخاص أمين فان هلك الشئ في يده بدون تعديده أو تقصيره أو اهماله فلا ضمان عليه^(٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة بتمامها من أوسط كتاب الاجارة فقرة ٩ من حاشية رد المحتار

(٢) يستفاد حكمها من الدررورد المختار من أوسط كتاب الاجارة فقرة ٩ و ١٠

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أوائل الثامن والعشرون في بيان حكم

الاجير الخاص بالمشتركة فقرة ٤٨٦

(مادة ٦٣٠)

الاجير المشترك ضامن للشئ ان هلك في يده بصنعه وان هلك
بلا صنعه فلا ضمان عليه ان كان هلاكا بامر لا يمكن التحرز منه
والا ضمن (١)

(مادة ٦٣١)

من كان من ارباب الصنائع لعمله اثر في العين كانلحياط ونحوه
جازله حبسها وعدم تسليمها حتى يستوفي أجرته ان كانت الاجرة حالة
فان تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا أجرله وان كانت مؤجلة فليس له
حبسها فان حبسها فتلفت فعليه قيمتها (٢)

(مادة ٦٣٢)

من ليس لعمله اثر من ارباب الحرف والصنائع كالجمال ونحوه
فليس له حبس العين للاجرة فان حبسها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها
بانلخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنها غير
محمولة ولا أجر عليه (٣)

(مادة ٦٣٣)

اذا أتلف الجمال في أثناء الطريق ما كان يحمله اتلافا يستوجب
ضمانه بأن سقط منه بجنابة يده فللمستأجر أن يضمه قيمته في المكان

(١) هذا على قول الصاحبين المفق به كما يستفاد من الهندية من المحل الذي قبله

ومن غمرة ٤٨٧

(٢) يستفاد حكمها من الهندية من الباب الثاني غمرة ٣٩٧

(٣) يستفاد من الدر في أول كتاب الاجارة غمرة ١١

الذى حملة منه ولا أجر عليه له وإن شاء ضمنه في المكان الذي تلفت فيه العين ودفع له الأجرة بقدر المسافة^(١)
فإن انتهى إلى المحل المقصود ووقع الحمل منه وتلف فله الأجر ولا ضمان عليه

(مادة ٦٣٤)

يلزم الحمال ادخال الحمل إلى الدار ولا يلزمه الصعود به لو وضعه في المحل المعد له في الدار^(٢)

(مادة ٦٣٥)

إذا باع الدلال مالا لآخر بنفسه تجب أجرة الدلال على البائع لاعلى المشتري ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف أن كانت الدلالة على البائع فعليه وإن كانت على المشتري فعليه وإن كانت عليهما فعليهما^(٣)

(مادة ٦٣٦)

إذا باع الدلال متاعا لأحد بئمن أزيد من الثمن الذي أمره به فالزيادة لصاحب المتاع وليس للدلال سوى الأجرة

(١) يستفاد من أوائل ضمان الأجر في الدر وحاشية الطحطاوى نمرة ٣٧ ومثله في جامع الفصولين من أواخر الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات من ضمان الحمال نمرة ١٧٦ وجعل نفى الضمان في قوله فإن انتهى إلى المحل الخ قول مجد الآخر وفي قوله الأول وقول أبي يوسف عليه الضمان أيضا اهـ

(٢) يستفاد من أواخر كتاب الأجرة من الدر نمرة ١١

(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً نمرة ٤٢

وإذا استحق المبيع الذى باعه الدلال أو ردّ بعيب فله الاجرة وإن كان قد أخذها فلا تسترد منه (١)

الباب الرابع (فى اجارة الدور والحوانيت)

(مادة ٦٢٧)

يجوز اجارة الدور والحوانيت بدون بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها ويتصرف استعمالها لعرف البلدة (٢)

(مادة ٦٣٨)

يجوز استئجار الدار أو الحانوت وهى مشغولة بمتاع المؤجر ويجبر على تفريغها وتسليمها فارغة للمستأجر (٣)

(مادة ٦٣٩)

من استأجر دارا أو حانوتا فله أن يسكنها وأن يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر (٤)

ولا يجوز له أن يعمل ما يورث الضرر الا باذن المالك

-
- (١) يستفاد من الانقروية من أوسط كتاب الاجارة أول نمرة ٣٠٥
 - (٢) صرح به فى النذر أول باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها نمرة ١٧
 - (٣) يستفاد من النذر أوائل باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها نمرة ١٦
 - (٤) يستفاد من النذر وحاشية رد المختار أول الباب المذكور قبله نمرة ١٧

(مادة ٦٤٠)

يجوز لمستأجر دار أو أرض أن يعيرها ويودعها ويؤجرها بمثل الاجرة التي استأجرها بها أو بأقل منها أو بأكثر لو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الاولى فلو كانت من جنسها لاتطيب له الزيادة^(١)

(مادة ٦٤١)

للمستأجر أن يؤجر العين المؤجرة لغير مؤجرها بعد قبضها وقبله ان كانت عقارا وليس له اجارتها قبل القبض بل بعده ان كانت منقولا^(٢)

(مادة ٦٤٢)

على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى المشروط تعجيله أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة بالهيئة التي رآها عليها وقت العقد فان كانت قد تغيرت بفعله أو بفعل غيره تغيرا يخل بالسكنى فالمستأجر مخير ان شاء قبلها وان شاء فسخ الاجارة^(٣)

(مادة ٦٤٣)

الاجارة المعقودة من المستأجر المالك لمنفعة العين المنتفع بها بلا اذن مالك رقبته^(٤) تنتهى بانتهاء مدة الاجارة المعقودة بينه وبين المالك

(١) يستفاد حكمها من الهندية أوائل الباب السابع في اجارة المستأجر نمرة ٤٠٨

(٢) يستفاد حكمها من الدررورد المختار من أوائل مسائل شئ الاجارة نمرة ٥٦

(٣) يستفاد هذا من حاشية الطحطاوى في أوائل الاجارة نمرة ٤

(٤) قوله بلا اذن مالك الخ قيد به لانه لو كانت باذنه فالظاهر انها لاتنتهى بانتهاء الاولى لانهم ملوا انفساخ الثانية بانتهاء الاولى بكون المستأجر الاول صار فصوليا فيما بقى من المدة بعد مدة الاولى فلو كانت الثانية باذن مالك الرقبة لم يصح كذلك والعللة المذكورة نقلها الحموى عن الولوالجية في آخر القولة المكتوبة على قول الاشياء الصحيح ان الاجارة اذا انقضت تنفسخ الثانية من أواخر كتاب الاجارة نمرة ٦٤ اهـ

ويترتب على انفساخ عقد المستأجر الاول انفساخ العقد الذى عقده مع المستأجر الثانى

(مادة ٦٤٤)

المستأجر الذى أجر لغيره العين المتفع بها ملزوم بالاجرة لمالكها وليس للمالك قبضها من المستأجر الثانى الا اذا أحاله المستأجر عليه أو وكله بقبضها من المستأجر الثانى^(١)

(مادة ٦٤٥)

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميم ما اختل من بنائها واصلاح ميازيبها وان كان ذلك عليه لاعلى المستأجر لكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجرها وهى كذلك وقد رآها فليس له الخروج منها^(٢)

(مادة ٦٤٦)

اذا حدث بالعين المستأجرة عيب يفوت به النفع بالكلية تخراب الدار أو يخل بالمنفعة كأنهدام جزء منها يؤثر هدمه على المنفعة المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ الاجارة ويسقط عنه الاجر فى الصورة الاولى سواء فسخ أم لا وأما فى الصورة الثانية فان فسخ بحضرة رب الدار سقط عنه الاجر وان لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء استوفى المنفعة مع العيب أم لا^(٣)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب نمرة ١٤٠

(٢) يستفاد حكمها من السابع عشر فيما يجب على المستأجر من أوّله من الهندية

نمسة ٤٤٥

(٣) يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أوائل فسخ الاجارة نمرة ٤٨ و ٤٩

ومن الهندية من أوائل التاسع عشر فى فسخ الاجارة نمرة ٤٤٣

فاذا بنيت الدار وأصلح الخلل الذي حدث فيها فلا خيار للمستأجر

(مادة ٦٤٧)

اذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المقصودة منها ولا يخل بها كما اذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى فلا يثبت الخيار للمستأجر ويلزمه الاجر المسمى ^(١)

(مادة ٦٤٨)

اذا احتاجت الدار المستأجرة لعامة ضرورية لصيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فان ترتب على العامة ما يضر بالسكنى أو يخل بالمنفعة فالمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه ^(٢)

(مادة ٦٤٩)

لا يجوز للأجير أن يتعرض للمستأجر في استيفائه المنفعة مدة الاجارة ولا أن يحدث في العين المؤجرة تغييرا يمنع من الانتفاع بها أو يخل بالمنفعة المعقود عليها

(مادة ٦٥٠)

اذا سلم المؤجر جميع الدار للمستأجر ثم تعرض له وزع منها بيتا من بيوتها رفع عن المستأجر من الاجر بقدر حصته

(١) يستفاد من رد المحتار من المحل الذي سبق فقرة ٤٨ ومن الدررمة ٤٩

(٢) يستفاد آخر هذه المادة من الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة

فقره ٤٤٣ المقدمة

وكذلك الحكم اذا شغل المؤجر بمتاعه بيتا من بيوت الدار المستأجرة فان حصته تسقط من الاجرة المسماة^(١)

(مادة ٦٥١)

اذا عرض في مدة الاجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بأن غصبت الدار المستأجرة منه ولم يتمكن بأى وسيلة كانت من رفع يد الفاصب سقطت الاجرة عن المستأجر ولو عرض ذلك في بعض المدة سقطت الاجرة بقدره^(٢)

(مادة ٦٥٢)

اذا قصر المستأجر في رفع يد الفاصب وكان ذلك ممكنا له فلا تسقط عنه الاجرة ولو أمكنه ذلك بانفاق مال لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الاجرة

(مادة ٦٥٣)

اذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه ففاته الانتفاع بها أو بعضها ولا يثبت له وأنكر المؤجر ذلك يحكم المال بينهما فان كانت الدار بيد المستأجر فالقول للمؤجر وان كانت في يد غير المستأجر صدق قوله ولا أجر عليه

-
- (١) يستناد من الهندية من الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة نمرة ٤٢٢ ومنها من الثاني والعشرين في بيان التصرفات من أواخر نمرة ٤٥٧ وكذا الفقرة قبلها
(٢) يستناد حكمها وما بعدها من المادتين من كتاب الاجارة من الدرر وحاشية رد المحتار من أوسطه نمرة ٨

(مادة ٦٥٤)

يجب على المستأجر أن يعتنى بالعين المؤجرة كاعتنائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث بها تغييرا بدون اذن مالكيها^(١)

(مادة ٦٥٥)

التمميزات التي أنشأها المستأجر باذن المؤجر ان كانت عائدة لاصلاح المؤجر وصيانتة عن الخلل فللمستأجر الرجوع بها على المؤجر وان لم يشترط الرجوع بها عليه وان كانت عائدة لمنافع المستأجر فليس للمستأجر الرجوع بها الا اذا اشترطه^(٢)

(مادة ٦٥٦)

ازالة الاتربة والزالة التي تراكم في مدة الاجارة تلزم المستأجر^(٣)

(مادة ٦٥٧)

يجوز لمستأجر الدار أو الاراضى أن يستوفى عين المنفعة التي قدرت له في العقد أو منفعة مثلها أو دونها وليس له أن يتجاوزها الى ما فوقها فلا يجوز لمستأجر حانوت للمطارة أن يعمل فيه صنعة حداد^(٤)

(مادة ٦٥٨)

اذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يفرغ الدار أو الحانوت المؤجرة ويسلمها لصاحبها ولا حاجة للتنبيه عليه بالتخلية

(١) استفاد حكمها من أوائل باب ما يجوز من الاجارة من الدرود المختار نمرة ١٨

(٢) استفاد حكمها تفصيلا من تنقيح الحامدية من أوخر كتاب الاجارة نمرة ١٦٣

(٣) استفاد من رد المختار من أوخر نمرة ٤٩ من باب فسخ الاجارة

(٤) استفاد من الدرود المختار من باب ما يجوز من الاجارة نمرة ١٧ ونمرة ١٨

(مادة ٦٥٩)

إذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستأجر زيادة على الاجر المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه قبولها أو الخروج من الدار فسكت المستأجر يعتبر سكوته رضا وقبولا للزيادة فيلزمه أجر المثل بقدر المدة التي كان يمكنه أن ينقل فيها متاعه لتخذية الدار وبعدها يلزمه ما قاله المؤجر وقبله بسكوته^(١)

(مادة ٦٦٠)

إذا مضت مدة الاجارة وسكن المستأجر بعدها شهرا أو أكثر يلزمه أجر المثل فيه ان كانت الدار معدة للاستغلال أو كانت وقفا أو لیتيم

(مادة ٦٦١)

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفا أو لیتيم يجب عليه أجر المثل وان لم تكن كذلك فلا أجر عليه الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجرة وسكن فيها بعد ما تقاضاه وكان مقرا له بالملك ولم يصرح بنفى الرضا بالاجر^(٢)

- (١) يستفاد حكمها من العبارة الاولى في الخاتمة من أوسط فصل في الالفاظ التي تنعقد بها الاجارة من آخر نمرة ٢٦٧ وأول نمرة ٢٦٨ ومثله في الانقروية منها من أوسط كتاب الاجارة نمرة ٢٩٨ والعبارة الثانية فيها وجوب المسمى من أول المدة وهو مقتضى ما في الدر من مسائل شتى الاجارة نمرة ٥٦ ونقل في رد المختار مثل ما في الخاتمة أولا من التارخانية في النمرة المذكورة
- (٢) يستفاد من الدر ورد المختار في أوسط مسائل شتى الاجارة نمرة ٥٥

(مادة ٦٦٢)

إذا سكن أحد دار الغير بتأويل عقد كالمزمن إذا سكن بيت الرهن
ثم ظهر أنه للغير أو سكنها بتأويل ملك كبيت مشترك سكنه أحد
الشركاء فلا يجب الإجر على الساكن وإن كان ذلك معداً للاستغلال
مالم يكن وفقاً أو ليطيم

(مادة ٦٦٣)

بيع العين المتأجرة يتوقف نفاذه على اجازة المستأجر فإن أجازها جاز
وإن لم يجزه يبقى موقوفاً إلى أن يسقط حق المستأجر

(مادة ٦٦٤)

تنفسخ الإجارة بموت المؤجر أو بموت المستأجر إذا عقدها لنفسه
لا لغيره بالتوكيل عنه فإن مات الوكيل بإجارة أو استئجار فلا تبطل
الإجارة بموته

(مادة ٦٦٥)

إذا مات المؤجر وكان المستأجر قد عجل الإجرة لمدة لم تستوف المنفعة
فيها فله حبس العين المتأجرة إلى استيفاء ما عجله فإن مات المؤجر
مديوناً وليس له ما يسد به دينه غير العين المؤجرة تباع والمستأجر أحق
بثمنها من سائر الغرماء إن كانت العين في يده فيستوفي حقه من ثمنها
وما زاد للغرماء وإن نقص للمستأجر شيء مما عجله يكون في الناقص
أسوة الغرماء

(مادة ٦٦٦)

إذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجر المثل ان كان المأجور معدا للاستغلال والا فلا يجب عليه شئ الا اذا كان في ورثة المؤجر صغير فيجب عليه أجر مثل حصته وان لم يطلبه هذا اذا سكن قبل طلب الورثة الاجرة أما لو سكن بعد طلبهم الاجرة منه يلزمه الاجر المسمى بسكناه بعده بلا فرق بين المعد للاستغلال أو غيره

(مادة ٦٦٧)

تفسخ الاجارة بعذر لزوم دين على المؤجر حيث لا مال له غير العين المؤجرة سواء ثبت الدين بينة أو باقرار المؤجر ويتوقف انفساؤها على قضاء القاضى بنفاذ البيع لذلك في الصورتين (١)

(١) صرح قاضيان بأن فسخ الاجارة بعذر لزوم دين على المؤجر يتوقف على القضاء وأن ذلك هو الصحيح وذكر ذلك مطلقا بلا تقييد بثبوته بالاقرار بل علل ذلك بتعارض الضررين فبرجح القاضى أحدهما على الآخر ولأن هذا العذر مشتبه يحتمل أن يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كما في خيار البلوغ وغير ذلك فتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر أجرة الدار الى أن يفسخ القاضى العقد بينهما فهذا يقيد توقف الانفساخ على القضاء حتى في صورة ثبوت الدين بالينة ثم ذكر اختلافا في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول بأنه يباع المأجور فينفذ بعه فتفسخ الاجارة أى ضمنا وذكر بعده أنه يفسخ الاجارة أولا ثم يبيع المأجور وتقديم الاول يقيد ترجيمه على اصطلاحه ذكر ذلك في أوائل نمرة ٣٣٧ من أوائل فصل فيما تنقضى به الاجارة وصرح في رد المختار من أوائل باب فسخ الاجارة عن شرح الزيادات للسرخسى ان الاجارة تنقضي ضمن القضاء بنفاذ البيع وأنه المختار نمرة ٥٠

وانما تفسخ الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما يجله المستأجر
فان العين المؤجرة حينئذ تباع ويعطى المستأجر حقه من ثمنها وما زاد
منه للغرماء وأما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما يجله المستأجر أو أقل
منه فلا تفسخ الاجارة

الباب الخامس

(في اجارة الاراضى)

(مادة ٦٦٨)

تصح اجارة الارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر
بان يزرع ما يبد له فيها^(١)

(مادة ٦٦٩)

لا يجوز اجارة الارض اجارة منجزة وهى مشغولة بزرع لغير المستأجر
ان كان الزرع بقلا لم يدرك أو ان حصاده وكان مزروعا فيها بحق فان
كان الزرع القائم بالارض ملكا للمستأجر جازت اجارة الارض له
وان كان الزرع مدركا جازت اجارة الارض لغير صاحبه ويؤمر
بحصاده وتسليم الارض فارغة للمستأجر^(٢)

- (١) يستفاد من أوائل المبحوز من الاجارة غمرة ١٨ من الفر
(٢) يستفاد حكمها بتمامها من الفر ورد المختار من الغمرة المذكورة قبله وكذا
حكم المادة بعدها غمرة ١٩

(مادة ٦٧٠)

إذا كان الزرع القائم بالأرض مزروعا فيها بغير حق فلا يمنع عدم ادراكه من صحة اجارة الارض لغير صاحب الزرع ويجبر صاحبه على قلعه ولو كان بطلا

(مادة ٦٧١)

تصح اجارة الارض المشغولة بزرع غير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد الزرع فيه وتصير الارض فارغة قابلة للتسليم للمستأجر في الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائماً بحق أو بغير حق مدركا أو غير مدرك^(١)

(مادة ٦٧٢)

للمستأجر الارض الشرب والطريق وإن لم يشترطهما في العقد^(٢)

(مادة ٦٧٣)

من استأجر أرضا سنة ليزرع فيها ماشاء فله أن يزرعها زرعين شتويا وصيفيا^(٣)

(مادة ٦٧٤)

إذا غلب الماء على الارض المؤجرة فاستبحرت ولم يمكن زرعها أو انقطع الماء عنها فلم يمكن ربيها فلا تجب الاجرة أصلا وللمستأجر فسخ الاجارة^(٤)

(١) يستفاد من الدرر المختار من باب ما يجوز من الاجارة نمرة ١٩

(٢) يستفاد من الدرر المختار من الباب قبله نمرة ١٨

(٣) يستفاد من رد المختار من باب ما يجوز من الاجارة نمرة ١٨

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة نمرة ١١٣ و ١١٤

(مادة ٦٧٥)

إذا زرع الارض المؤجرة فأصاب الزرع آفة فهلك وجب عليه من الاجرة حصة مامضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط حصة مابقى من المدة بعد هلاكه الا اذا كان متمكنا من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر فتجب حصة مابقى من المدة أيضا^(١)

(مادة ٦٧٦)

إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الارض بناء أو غرس بها أشجارا يؤمر بهدم البناء وقلع الأشجار الا أن يرضى المؤجر بتركهما في الارض باجارة أو اعارة فيكون البناء والشجر للمستأجر والارض للمؤجر

فان تركهما باعارة للارض يكون لهما أن يؤجرا الارض والبناء لثالث ويقسمان الاجرة على قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض فيأخذ كل منهما حصته^(٢)

(مادة ٦٧٧)

إذا كان هدم البناء وقلع الشجر يضران بالارض ويتقصان قيمتهما ومضت مدة الاجارة فلهؤجر أن يملكهما جبرا على المستأجر وتقدر قيمتهما مستحقين للقلع قائمين بان تقوم الارض بهما مستحقى الهدم والقلع وبدونهما فيضمن المؤجر ما بين القيمتين^(٣)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غمرة ١٣٨

(٢) يستفاد حكمهما بتمامها من الدر ورد المختار من أوائل مايجوز من الاجارة غمرة ١٩

(٣) يستفاد من الدر ورد المختار غمرة ١٩ من باب مايجوز من الاجارة

وان كانت الارض لا تنقص بقلعهما فلا يكون للؤجر تملكهما بدون
رضاء المستأجر وانما له أمر المستأجر بقلعهما من أرضه

(مادة ٦٧٨)

اذا مضت المدة وفي الارض شجر عليه ثمر يبق في يد المستأجر بأجر
المثل الى الادراك وان لم يرض المؤجر^(١)

(مادة ٦٧٩)

اذا مضت مدة الاجارة وبالأرض المستأجرة زرع بقل لم يدرك أو ان
حصاده يترك للمستأجر بأجر المثل الى أن يدرك ويحصد^(٢)

(مادة ٦٨٠)

اذا مات المستأجر فانفسخت الاجارة بموته قبل انقضاء المدة وكان
في الارض زرع لم يدرك يترك الزرع لورثته بالأجر المسمى الى أن يدرك ويحصد

الباب السادس

(في اجارة الوقف)

(مادة ٦٨١)

لنناظر ولاية اجارة الوقف فلا يملكها الموقوف عليه الا اذا كان متوليا
من قبل الواقف أو مآذونا ممن له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض^(٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل ما يجوز من الاجارة نمرة ١٩

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من المندية من الباب الثامن في انعقاد الاجارة

بغير لقط من أوسطه نمرة ٤١٣

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب نمرة ١٤١ ومن

الدر من الوقف نمرة ٣٩٩ من فصل يراعى شرط الواقف

(مادة ٦٨٢)

ولاية قبض الاجرة للناظر لا للوقوف عليه الا ان أذن له الناظر بقبضها^(١)

(مادة ٦٨٣)

يراعى شرط الواقف في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للتولى مخالفته^(٢)

(مادة ٦٨٤)

اذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت اجارتها أكثر من تلك المدة أنفع للوقف وأهله يرفع المتولى الامر الى القاضى ليؤجرها المدة التي يراها أصلح للوقف^(٣)

(مادة ٦٨٥)

اذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤجر أكثر منها الا اذا كان أنفع للوقف وأهله فللقيم أن يؤجرها المدة التي يراها خيرا للوقف وأهله بدون اذن القاضى^(٤)

(١) في الخيرية بعد ثلاث ورقات من كتاب الاجارة نمرة ١٠٩ سئل هل قبض الاجرة للتولى المنصوب أو للعزول فيما أجره المعزول وهل اذا دفع المستأجر للعزول يطالب به ثانيا أم لا أجاب نعم قبض الاجرة للنصوب لا للعزول وان أجر المعزول على الأصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة ويرجع على المعزول بها لكونه أخذه منه بغير حق والله أعلم ومثله في الهندية من أوائل الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم نمرة ٣٣١

(٢) يستفاد من الدر من أول فصل يراعى شرط الواقف في اجارته نمرة ٣٩٨

(٣) يستفاد من أوسط الباب الخامس في ولاية الوقف نمرة ٣٣٥ من كتاب الوقف من الهندية

(٤) يستفاد حكمها وما قبلها من الاسعاف نمرة ٥٣ من أوائل باب اجارة الوقف

(مادة ٦٨٦)

إذا أهمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية تؤجر الدار أو الخانوت سنة والارض ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة تقتضى الزيادة في اجارة الدار والخانوت أو النقص في اجارة الارض^(١)

(مادة ٦٨٧)

لا يجوز لغير اضطرار اجارة دار الوقف أو أرضه اجارة طويلة ولو بقعود مترادفة

فان اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بان تخرب ولم يكن له ريع يعمر به جاز لهذه الضرورة اجارتها باذن القاضي مدة طويلة بقدر ما تعمم به^(٢)

(مادة ٦٨٨)

لا تصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل الا بغير يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف^(٣)

(مادة ٦٨٩)

إذا أجر المتولى الوقف بغير فاحش لا يدخل تحت التقويم نقصا في أجر المثل فالاجارة فاسدة ويلزم المستأجر اتمام أجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة الماضية من حين العقد^(٤)

(١) يستفاد من الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أوائل الباب نمرة ٥٠١ من الهندية

(٢) يستفاد من النذر أوائل الاجارة ورد المختار نمرة ٦

(٣) يستفاد من الدر من فصل يراعى شرط الواقف ورد المختار نمرة ٣٩٨

(٤) يستفاد من النذر من أوائل فصيل يراعى شرط الواقف من كتاب الوقف نمرة ٤٠٠ ونمرة ٤٠١

(مادة ٦٩٠)

إذا أجر المتولى دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فنقص أجر المثل قبل انتهائها عما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الأجر المسمى ولا يفسخ العقد^(١)

(مادة ٦٩١)

إذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لالتعنت في أثناء مدة الإجارة زيادة فاحشة تعرض على المستأجر فإن رضيها فهو أولى من غيره ويعقد معه عقد ثان بالإجارة الثانية من حين قبولها الى تمام مدة الإجارة ولا يلزمه إلا المسمى عن المدة الماضية^(٢)

(مادة ٦٩٢)

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعتبرة العارضة في أثناء مدة الإجارة يفسخ العقد ويؤجر لغيره ما لم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فإن كانت كذلك يترتب الى أن يستحصد الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع وفسخ العقد^(٣)

(مادة ٦٩٣)

إذا انقضت مدة الإجارة تؤجر بأجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر الأول ما لم يكن للمستأجر الأول حق القرار في العين المستأجرة

(١) يستفاد من شرح الدر أوائل فصل براعى شرط الواقف ثمرة ٣٩٨ من كتاب الوقف

(٢) يستفاد من أوائل فصل براعى شرط الواقف من الدر وورد المختار ثمرة ٣٩٨ و ثمرة ٣٩٩

(٣) يستفاد من رد المختار من أوائل الفصل المذكور قبله ثمرة ٣٩٩

فان كان له فيها حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى
بالاجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل^(١)

(مادة ٦٩٤)

اذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء بناه من ماله أو شجر غرسه
بماله في أرض الوقف بلا اذن الناظر يؤمر بهدم بنائه وقلع شجره ان كان
هدمه أو قلع لا يضر بأرض الوقف فان أضر بها فليس له هدمه ولا قلعه
ويجبر على التبرص الى أن يسقط البناء والشجر ويستخلص حقه فيأخذ
أنقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مانعا من صحة اجارة الارض لغيره
وللناظر أن يملكه ان أراد للوقف ولوجبرا على صاحبه بئس لا يتجاوز
أقل القيمتين مقلوبا أو قائما^(٢)

(مادة ٦٩٥)

اذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه
باذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة وأبى أن يدفع أجر المثل وكان
هدم البناء أو قلع الشجر مضرا بالارض يخير الناظر بين أن يملكه جبرا
على المستأجر بقيمته مستحق القلع وبين أن يتركه الى أن يتخلص من
الارض فيأخذ المستأجر أنقاضه^(٣)

-
- (١) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بالتمرة المذكورة
(٢) يستفاد من الدر من أواخر ترجمة كتاب الاجارة نمرة ١٧ معزيا الى الفصولين
(٣) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله نمرة ١٦ مع الدر في التمرة
المذكورة ونمرة ١٥

واذا أجز المتولى البناء باذن مالكة مع عرصه الوقف جاز وينظر مقدار ما يستأجر به كل منهما فما أصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب عرصه الوقف يعطى لناظر الوقف^(١)

(مادة ٦٩٦)

إذا احتاجت دار الوقف الى العمارة فأذن الناظر للمستأجر بعمارتها من ماله للوقف فعمرها فله الرجوع على الناظر بما أنفقه على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وإن لم يشترط الرجوع اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف وأما اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المستأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع^(٢)

(مادة ٦٩٧)

إذا كان قد بنى المستأجر أو المستحق ما بناه في أرض الوقف بغير اذن ناظره بانقاض الوقف وكان البناء بحيث لو هدم لا يبقى لغير الانقاض قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع بما أنفقه على العمارة ولا بأثمان الميزن^(٣)

(مادة ٦٩٨)

إذا غير المستأجر معالم الوقف بأن هدمه كله أو بعضه وبناء على غير الصفة التي كان عليها فان كان ما غيره اليه أنفع لجهة الوقف

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من باب ما يجوز من الاجارة من أوائله

نمرة ١٩

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من الوقف نمرة ٢٠٨

(٣) يستفاد من الخيرية من أوائل الوقف نمرة ١٢٣

يبقى ما بناه على حالته لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقه فتؤخذ منه
أجرة المثل بتمامها ولا يحتسب له شيء منها في مقابلة ما أنفقه على العمارة
وان لم يكن أنفع للوقف وأكثر ريعا يؤمر بهدمه وإعادة العين الى
ما كانت عليه^(١)

(مادة ٦٩٩)

لا تنسخ الاجارة بموت الناظر ولا بعزله وتنسخ بموت المستاجر
لنفسه

فصل في الحكر والكذك والخلو

(مادة ٧٠٠)

الاستحكار هو عقد اجارة يقصده استبقاء الارض للبناء والغراس
أولاحدهما^(٢)

(مادة ٧٠١)

ما يبيده المحتكر أو يفرسه لنفسه باذن المتولى في الارض المحتكرة يكون
ملكاً له فيصح بيعه للشريك وغير الشريك ووقفه ويورث عنه^(٣)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة نمرة ١٣٤ ونمرة ١٤١ ومن
التنقيح في الوقف نمرة ٢٠٢

(٢) يستفاد هذا من رد المختار من أواخر باب ما يجوز من الاجارة نمرة ٢٠ عند
قول الشارح وبهذا تعلم مسألة الارض المحتكرة نقلاً عن الخيرية اهـ

(٣) يستفاد من الدر من أواخر كتاب الوقف قبيل فصل يراعى شرط الواقف
نمرة ٣٩١ ومن الاسعاف في أواخر باب ما يجوز وقته نمرة ١٨ اهـ

(مادة ٧٠٢)

لا يكلف المحتكر برفع بنائه ولا قلع غراسه وهو يدفع أجر المثل المقرر على ساحة الارض خالية من البناء والغراس (١)

(مادة ٧٠٣)

اذا زاد أجر مثل الارض المحتكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فان زاد أجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فان امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وتؤجر لغيره بالاجرة الزائدة (٢)

(مادة ٧٠٤)

يثبت للمستحكر حق القرار في الارض المحتكرة ببناء الاساس فيها أو بغرس شجرة بها ويلزم باجر مثل الارض مادام أس بنائه وغراسه قائما فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أجر المثل (٣)

(مادة ٧٠٥)

اذا مات المستحكر قبل أن يبنى أو يغرس في الارض المحتكرة انفسخت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيها بدون اذن الناظر (٤)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ثمرة ١٣٣ وثمره ١٣٣ ومن

الاسعاف في أواخر باب ما يجوز وقفه ثمرة ١٨ المذكورة قبله نقلا عن الخصاص اهـ

(٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار من أواخر ترجمة كتاب الوقف ثمرة ٣٩١

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكراء بسبع ورقات

ثمرة ١٥١

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والثمرة المذكورين قبله

(مادة ٧٠٦)

يطلق الكدك على الاعيان المملوكة للمستأجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء أولا على وجه القرار كآلات الصناعة المركبة به ويطلق أيضا على الكردار في الاراضى كالبناء والغراس فيها^(١)

(مادة ٧٠٧)

الكدك المتصل بالارض بناء وغراسا أو تركيبا على وجه القرار هو أموال متقومة تباع وتورث ولاصحابها حق القرار ولهم استبقاؤها بأجر المثل^(٢)

(مادة ٧٠٨)

الخلو المتعارف في الحوانيت هو أن يجعل الوقف أو المتولى أو المالك على الخانوت قدرا معيناً من الدراهم يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكا شرعيا فلا يملك صاحب الخانوت بعد ذلك اخراج الساكن الذى ثبت له الخلو ولا اجارة الخانوت لغيره مالم يدفع له المبلغ المرقوم^(٣)

(مادة ٧٠٩)

المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للمستأجر الذى عمر من ماله عمارة ضرورية فى مستغل من مستغلات الوقف للوقف باذن ناظره عند عدم مال حاصل فى الوقف وعدم من يستأجره باجرة معجلة يمكن تعميمه منها^(٤)

(١) يستفاد من رد المختار أو آخر ترجمة كتاب الوقف نمرة ٣٩١

(٢) يستفاد من الدرر ورد المختار من المحن والنمرة المذكورين قبله

(٣) يستفاد من أوسط وقف الخيرية نمرة ١٦٤

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الوقف من أوسطه نمرة ٢٢١

(مادة ٧١٠)

لا يجوز لصاحب المرصد أن يبيعه ولا يبيع البناء الذي بناه للوقف وإنما له مطالبة المتولى بالدين الذي له أن لم يرد استقطاعا من أصل أجر المثل

(مادة ٧١١)

يجوز^(١) لصاحب المرصد ولورثته حبس العين المأجورة الى حين استيفاء المرصد فإذا مات المتولى الذى أذن بالعمارة فلصاحب المرصد وورثته الرجوع على تركة المتولى بما يكون مستحقا لهم من المرصد وتطالب ورثة المتولى المتوفى من خلفه فى نظارة الوقف لاجل أداء المرصد من غلة الوقف

كتاب المزارعة والمساقاة

الفصل الاول

(فى المزارعة)

(مادة ٧١٢)

المزارعة هى معاقدة على الزرع بين صاحب الارض وبين المزارع فيقسم الحاصل بينهما بالحصص التى يتفقان عليها وقت العقد^(٢)

(١) يستثنى من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الوقف مرة ٢٢٢ وحكم تمام

المادة من أوسط كتاب الوقف فى الخيرية مرة ١٢١

(٢) يفهم من الدرر المختار من أول المزارعة مرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

(مادة ٧١٣)

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الارض صالحة للزراعة لاسبخة ولائزة وأن يذكر رب البذر ولو دلالة سواء كان هو صاحب الارض أو العامل وأن تسلم الارض للزراع فارغة من الزرع ولو كان البذر من رب الارض (١)

(مادة ٧١٤)

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعين له مدة متعارفة لامتدة قصيرة بحيث لا يتمكن فيها من الزراعة ولاطويلة بحيث لا يعيش أحد اليها غالبا فان سكتا عن المدة صحت المزارعة ووقعت على زرع واحد

(مادة ٧١٥)

يلزم لصحة المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من لا بذله صراحة أو ضمنا فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الارض صحت المزارعة وان كان من قبل المزارع فلا تصح الا اذا جعل له الخيار في أن يزرع ماشاء

(مادة ٧١٦)

لا تصح المزارعة الا اذا عين للعاقدين حصبة شائعة من المحصول فان شرط لاحدهما قفزان معلومة أو محصول موضع معين أو اشترط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموظف من المحصول وقسمة الباقي بينهما فسدت المزارعة (٢)

(١) يستفاد حكم الثلاث مراد هذه وما بعدها من أوائل المزارعة في الدرر
المختار نمرة ١٧٤ ونمرة ١٧٥

(٢) يستفاد من الدرر من أوائل المزارعة نمرة ١٧٥

(مادة ٧١٧)

يقسم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقدين على الوجه الذي
اشترطاه (١)

(مادة ٧١٨)

اذا وقعت المزارعة فاسدة يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه
للعامل أجر مثل عمله ان كان البذر من صاحب الارض فان كان من
العامل فعليه لصاحب الارض أجر مثل أرضه (٢)

(مادة ٧١٩)

اذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة الفاسدة فان كان البذر من
قبل العامل فعليه أجر مثل الارض وان كان من قبل صاحب الارض
فعليه أجر مثل العامل (٣)

(مادة ٧٢٠)

يجوز فسخ المزارعة بدين محوج الى بيع الارض ان لم ينبت الزرع
فان نبت الزرع ولم يستحصد تعلق حق المزارع بها فلا يجوز بيعها
الا اذا أجازها المزارع (٤)

(١) يستفاد من الدرأوائل المزارعة ثمرة ١٧٧

(٢) يستفاد من الدرورد المختار أوائل المزارعة ثمرة ١٧٧

(٣) يستفاد من الدرأوائل المزارعة ثمرة ١٧٧

(٤) يستفاد من الدرأوائل المزارعة ثمرة ١٧٧

(مادة ٧٢١)

إذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة فاسدة وعليه الضمان في المزارعة الصحيحة الواجب عليه العمل فيها^(١)

(مادة ٧٢٢)

إذا ترك الاكثار سقي الارض عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ماترك السقي قيمة الزرع ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل ما بينهما^(٢)

(مادة ٧٢٣)

إذا أخر الاكثار سقي الزرع تأخيرا معتادا فلا ضمان عليه وان أخره تأخيرا غير معتاد فعليه الضمان لو المزارعة صحيحة^(٣)

(مادة ٧٢٤)

إذا ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وان لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع كله مع امكان رده ضمن والا لا^(٤)

(١) يستفاد من الدرأواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٢) يستفاد حكمها من الدرورد المختار أواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٣) يستفاد من الدرورد المختار أواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٤) يستفاد من الدرأواخر المزارعة نمرة ١٧٩ ونمرة ١٨٠ والتقييد بالكل في قوله

أكل الزرع كله اتفق فيما يظهر لطحاوى ورد المختار اهـ

(مادة ٧٢٥)

اذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع يبقى الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع أجر ما فيه نصيبه من الارض وتكون نفقة ما يلزم للزرع من سقى ومحافظة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب الارض والمزارع بقدر حصصهما^(١)

(مادة ٧٢٦)

اذا مات صاحب الارض والزرع بقل يداوم العامل على العمل الى ادراك الزرع وليس لورثة المتوفى منعه^(٢)

(مادة ٧٢٧)

اذا مات المزارع والزرع غرض فورثته تقوم مقامه في العمل الى أن يستوى الزرع وان أبى صاحب الارض

(مادة ٧٢٨)

اذا دفع صاحب الارض للعامل زرعا بقل فقام عليه عاملا حتى عقد الزرع ثم استحققت الارض بخير المزارع بين أخذ نصف المقلوع وأورده ويرجع على صاحب الارض بأجر مثله^(٣)

(مادة ٧٢٩)

اذا دفع صاحب الارض للعامل ودفع اليه البذر فزرعها ونبت الزرع ثم استحققت الارض وقلم الزرع قبل ادراك أو ان حصاده

(١) يستفاد من الدرود المختار من أوسط المزارعة نمرة ١٧٨

(٢) يستفاد حكم هذه وما بعدها من الدرود المختار من أواخر المزارعة نمرة ١٧٩

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار من أوائل المساقاة نمرة ١٨١

فاختار المزارع رد المقلوع فله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الارض وله أخذ نصف المقلوع ولا شئ له غيره^(١)

(مادة ٧٣٠)

إذا دفع صاحب الارض أرضه مزراعة والبذر من العامل ثم استحققت الارض يأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمر العامل بالقلع ولو كان الزرع بقلًا ويكون مؤنة نصف القلع على صاحب الارض ونصفها على المزارع والمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على صاحب الارض بشئ مما وان شاء رد عليه المقلوع وضمنه قيمة حصته من الزرع مستحقا للقرار لا مقلوعا^(٢)

الفصل الثاني

(في المساقاة)

(مادة ٧٣١)

المساقاة هي معاقدة دفع الشجر والكروم الى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها والمراد بالشجر كل ما ينبت في الارض ويبقى بها سنة أو أكثر^(٣)

(١) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة نمرة ٢٦٧

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة نمرة ٢٦٧ وصرح به أيضا في رد المختار من أوائل المساقاة نمرة ١٨٢

(٣) يستفاد من الدر وحاشية رد المختار أول باب المساقاة نمرة ١٨١

(مادة ٧٣٢)

تصح المساقاة بدون بيان المدة وتقع على أول ثم يخرج من تلك السنة
وتصح مع بيان المدة المتعارفة

فلو ذكر مدة طويلة لا يعيشان اليها غالبا لم تصح^(١)

(مادة ٧٣٣)

اذا ذكر المساقاة مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت المساقاة^(٢)

وان ذكر المساقاة مدة يحتمل خروج الثمرة فيها وعدم خروجها كانت
المساقاة موقوفة فان خرج في الوقت المسمى ثمرة يرغب في مثلها في المعاملة
صححت المساقاة ويقسم الخارج بينهما على حسب شرطهما

وان تأخر خروج الثمرة عن الوقت المسمى فسدت المساقاة وللساق
أجر مثل عمله وان لم يخرج شيء أصلا فلا شيء لكل منهما على الآخر

(مادة ٧٣٤)

عقد المساقاة لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الامتناع والفسخ
من غير رضا الآخر الا بعذر ويجبر المساق على العمل الا من عذر^(٣)

(مادة ٧٣٥)

اذا انقضت مدة المساقاة بطلت فان كان على الشجر ثم لم يبد
صلاحه فاختيار للساق ان شاء قام على العمل الى انتهاء الثمرة بلا وجوب

(١) يستفاد من الدر من أوائل المساقاة ثمرة ١٨٢

(٢) يستفاد من الدر من المحل المذكور من الثمرة المذكورة قبله ومن رد المختار فيها

(٣) يستفاد من رد المختار أوائل المساقاة ثمرة ١٨١ ومن الدر فيها ثمرة ١٨٥

أجر عليه لحصة صاحب الارض وان شاء رد العمل وينخير الآخر
بالحيارات الثلاثة المذكورة في المادة الآتية^(١)

(مادة ٧٣٦)

لا يجوز للساقى أن يساقى غيره الا باذن مالك الشجر فان ساقى بغير
أذنه فالتحارج لئالك وللساقى الثانى أجر مثله على المساقى الاول بالغاً ما بلغ
ولا أجر للاول^(٢)

(مادة ٧٣٧)

اذا استحق الشجر أو النخيل وفيه ثمر يرجع المساقى بأجر مثله على
صاحب الشجر^(٣)

فان لم تخرج النخيل أو الشجر ثمراً حتى استحققت فلا شئ للساقى

(مادة ٧٣٨)

اذا عجز العامل عن العمل أو كان غير مأمون على الثمر جاز فسخ
المساقاة^(٤)

(مادة ٧٣٩)

اذا دفع أحد الشريكين للآخر الشجر مساقاة وشرط له أكثر من
قدر نصيبه لا يجوز ويكون التحارج بينهما نصفين على قدر نصيبهما
ولا أجر له فان شرط أن يكون التحارج بينهما نصفين جاز^(٥)

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوسط المساقاة غمرة ١٨٤ و ١٨٥

(٢) يستفاد من الدرر المختار أواخر المساقاة غمرة ١٨٥ وغمرة ١٨٦

(٣) يستفاد من الدرر المختار وأوائل المساقاة غمرة ١٨١

(٤) يستفاد من الدرر أواخر المساقاة غمرة ١٨٥

(٥) يستفاد من الدرر المختار من أواخر المساقاة غمرة ١٨٥

(مادة ٧٤٠)

اذا مات العامل بطلت المساقاة فان كان على الشجر ثمر لم يدرك فورثته بالخيار ان شاءوا قاموا عليه حتى يدرك الثمر وان كره ذلك صاحب الارض وان شاءوا قطعه لا يجبرون على العمل فيخير الآخرين أن يقسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن ينفق على البسر حتى يبلغ فيرجع بما أنفقه في حصتهم من الثمر^(١)

(مادة ٧٤١)

اذا مات رب الارض والثمر غرض يقوم العامل كما كان وان كره ذلك ورثة صاحب الارض وان أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويجوز ورثة رب الارض بالخيارات الثلاثة المارة^(٢)

(مادة ٧٤٢)

اذا مات كل من صاحب الارض والعامل والثمر غرض فالخيار في القيام عليه وعدمه لورثة العامل فان شاءوا أقاموا على العمل الى بدو صلاح الثمر وان شاءوا ردوه ويكون الخيار لورثة صاحب الارض على الوصف المتقدم في المادة السالفة

(مادة ٧٤٣)

الاعمال اللازمة للثمر قبل ادراكه كسقي وتلقيح وحفظه تلزم العامل^(٣) والاعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالجذاذ ونحوه تلزم كلا من العاقلين

(١) يستفاد من اندر ورد المختار من أوسط المساقاة ثمرة ١٨٤

(٢) يستفاد من اندر وجانبيته المذكورة من الثمرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعد هذه

(٣) يستفاد حكمها من اندر أواخر المساقاة ثمرة ١٨٥

كتاب الشركة

(مادة ٧٤٤)

الشركة على نوعين شركة بملك وشركة بعقد^(١)

(مادة ٧٤٥)

شركة الملك هي ان يملك اثنان فأكثر عينا أو ديناً بسبب من أسباب الملك^(٢)

(مادة ٧٤٦)

شركة الملك نوعان شركة اختيارية وشركة جبرية
 فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بشراء
 أو هبة أو وصية أو خلط لامواهم باختيارهم
 والشركة الجبرية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بارت
 أو باختلاط المالين بلا اختيار المالكين اختلاطاً لا يمكن معه تمييزهما
 حقيقة بأن كانا متحدى الجنس أو يمكن التمييز بينهما بمسقة وكلفة بأن
 كانا مختلفين جنساً^(٣)

(مادة ٧٤٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال
 وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال وشركة بالأعمال وشركة وجوه وكل
 من هذه الثلاثة أما مفاوضة أو عنان^(٤)

(١) يستفاد من الدر أوائل الشركة نمرة ٣٣٣ ونمرة ٣٣٦

(٢) يستفاد من الدر أوائل الشركة نمرة ٣٣٣

(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار أوائل الشركة نمرة ٣٣٣

(٤) يستفاد حكمها من الدر وخاتمة الطحطاوى من أوائل الشركة نمرة ٥١١

ونمرة ٥١٤

(مادة ٧٤٨)

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون المقود عليه قابلا للوكالة وان يكون الربح معلوم القدر وأن يكون جزأ شائعا في الجملة لاعمينا^(١)

الباب الاول

(في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة)

(مادة ٧٤٩)

لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون اذن شريكه بجميع التصرفات التي لا يترتب عايتها ضرر لشريكه فله بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلاذنه وليس له أن يتصرف في حصته تصرفا مضرا بدون اذن شريكه^(٢)

(مادة ٧٥٠)

كل واحد من الشركاء كالأجنبي في الامتناع عن تصرف مضر في حصة شريكه فليس له أن يتصرف فيها تصرفا مضرا بأى وجه كان من غير رضاه ولا أن يجبر شريكه على بيع حصته له أو لغيره

(١) يستفاد الحكم من الدر من أوائل الشركة نمرة ٣٣٧ ومن الهندية في أواخر

الباب الاول في بيان أنواع الشركة نمرة ٣٦٥

(٢) يستفاد حكمها والتي بمسدها من الدر ورد المختار أوائل كتاب الشركة

نمرة ٣٣٣

(مادة ٧٥١)

يجوز لاحد الشريكين بيع حصته مشاعة من العقار المشترك وغيره لشريكه ولغير شريكه بلا اذنه مالم يترتب على ذلك ضرر للشريك (١)

(مادة ٧٥٢)

بيع ما فيه ضرر على الشريك غير جائز بلا اذنه فلا يصح لاحد الشريكين في بناء أو شجر لم يبلغ أو ان قطعة أو زرع لم يدرك أن يبيع حصته فيه بدون الارض لغير شريكه بلا اذنه وله يبيعه لشريكه

(مادة ٧٥٣)

اذا باع أحد الشريكين المال المشترك بدون اذن شريكه وسلمه للمشتري فهلك عنده فللشريك الآخر أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز البيع وله كل الثمن وان ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبايع لا يرجع على أحد

وكذلك الحكم اذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك وسلمه باذن الآخر وبدون اذن الثالث فللثالث تضمين شريكه الآخرين أو تضمين المشتري (٢)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من التمرود المختار من أوائل كتاب الشركة

نمرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من أوائل شركة التمتع نمرة ١٠٠ و ١٠١ ومن الدر ايضا من أواخر باب الشركة الفاسدة وحاشية رد المختار نمرة ٣٥٦

(مادة ٧٥٤)

إذا اختلط المالان بصنع مالكيهما أو بدون صنعهما فلا يجوز لأحد الشريكين فيهما أن يبيع حصته بدون إذن شريكه كما سبق في مادة ٧٤٣ من أول الباب (١)

(مادة ٧٥٥)

إذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة مدة من الزمن وشريكه حاضر فليس له أن يطالبه باجرة المدة الماضية ولا أن يطلب السكنى بقدر ماسكن الآخر وانما له أن يطلب قسمة الدار افرازا ان كانت قابلة للقسمة أو يتأياها مع شريكه كما هو مذكور في مادة ٧٥٧ و ٧٥٨ (٢)

(مادة ٧٥٦)

لكل من الشركاء السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (٣)

(مادة ٧٥٧)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أجر عليه لخصه شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ماسكن شريكه (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل ترجمة كتاب الشركة

غرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها من التنقيح من أوائل الشركة غرة ١٠٤ ومن آحزاب

الشركة الفاسدة من الدرود المختار غرة ٣٥٧

(٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل كتاب الشركة غرة ١٠٤

(٤) يستفاد من رد المختار وأواخر القصب غرة ١٣١ و ١٣٢

(مادة ٧٥٨)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بقدر حصته من الملك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بان يكون الانتفاع مما لا يختلف باختلاف المستعمل^(١)

(مادة ٧٥٩)

لا يجوز للشريك الانتفاع بالملك المشترك في غيبة شريكه ان كان الانتفاع به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٧٦٠)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب اذا كانت الحصص مفرزة وان سكنها وتخربت فعليه ضمانها^(٢)

(مادة ٧٦١)

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الارض المشتركة في غيبة شريكه اذا علم ان الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب بعد حضوره أن ينتفع بها كلها بقدر المدة التي انتفع بها شريكه^(٣)

(مادة ٧٦٢)

اذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الارض المشتركة تنقصها أو الترك ينفعها ويزيدها قوة فليس له أن يزرع فيها شيئاً أصلاً^(٤)

(١) يستفاد حكمها وما بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الشركة نمرة ١٠٤

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل مفرقات الشركة نمرة ٢٩١

(٣) يستفاد من الدرر المختار وأواخر النصب نمرة ١٣١ ونمرة ١٣٢

(٤) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة نمرة ٣٣٦ وفي آخر نمرة ١٠٤ من أوائل

الشركة في تنقيح الحامدية ضمن جواب عن القنينة عن واقعات الناطقي أرض بينهما فغاب أحدهما فلشريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام التالي يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع الحراج ٨١

(مادة ٧٦٣)

حصة أحد الشريكين أمانة في يد الآخر فإن هلكت بدون تعديده
فلا ضمان عليه (١)

الباب الثاني

(في عمارة الملك المشترك)

(مادة ٧٦٤)

إذا احتاج الملك المشترك إلى مرقة أو عمارة يعمره أصحابه بالاشتراك
على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٧٦٥)

إذا عمر أحد الشريكين الملك المشترك بأذن شريكه يكون له
الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فإن عمره الشريك
بلا إذن شريكه يكون متبرعا لارجوع له عليه بما صرفه على العمارة (٣)

(مادة ٧٦٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة إلى عمارة وكان
أحد الشريكين غائبا وأراد الحاضر عمارته فإن عمره بأذن الحاكم كان له

(١) يستفاد من رد المختار من أول كتاب الشركة تمرة ٣٣٢

(٢) يستفاد من التنقيح من أواخر تمرة ٢٠٦ من أواخر القسمة

(٣) يستفاد من أواخر الشركة الفاسدة من رد المختار تمرة ٣٥٤

الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تخص حصته وان عمره بلا اذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه بشئ مما صرفه على العمارة^(١)

(مادة ٧٦٧)

اذا انهدم بناء الدار المشتركة وأراد أحد الشريكين عمارتها وأبى الآخر فان كانت كبيرة تحتل القسمة فلا يجبر الآبى على العمارة فان أنفق الآخر عليها بدون اذن شريكه فهو متبرع لعدم اضطراره^(٢)

(مادة ٧٦٨)

اذا انهدم بعض الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة وأراد أحد الشريكين بناءه وامتنع الآخر يجبر على العمارة فان لم يعمر يأذن القاضي للشريك بالعمارة ثم يمنع الآخر من الانتفاع به حتى يؤدى ما يخص حصته من المصاريف وان عمر الشريك بدون اذن القاضي فهو متطوع لا يرجع على الآخر بشئ

(مادة ٧٦٩)

اذا انهدم الملك المشترك الذي لا يحتمل القسمة وصار عرصية وطالب أحد الشريكين عمارته وأبى الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العرصية بينهما

(١) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوائل الضابط الذي ذكره بالتمرة المذكورة قبله بناء على أن غيبة الشريك بمنزله إباحة من العمارة كما يستفاد من الانقروية من أواخر الشركة تمرة ٢٨٦

(٢) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة تمرة ٣٥٥ ومن رد المختار أيضا من أوائل متفرقات القضاء تمرة ٣٥٨ وكذا يستفاد حكم ما بعده من المادتين

(مادة ٧٧٠)

إذا احتاج الملك المشترك بين قاصرين أو وقفين إلى العارة وكان
إبقاؤه على حاله مضرا بهما وأحد الوصيين أو المتولين يطلب العارة
والآخر ممتنع فإنه يجبر على التعمير بالاشتراك مع الآخر من مال القاصرين
أو من ريع الوقفين^(١)

(مادة ٧٧١)

إذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحد الشريكين أراد نقضه
وأبى الآخر يجبر الأبى على نقضه وهدمه^(٢)

(مادة ٧٧٢)

إذا هدم الشريكان الحائط المشترك بينهما أو أنهدم هو بنفسه فإن
كان لهما عليه حمولة يجبر الأبى على البناء مطلقا سواء كانت عريضة
الحائط عريضة أم لا

وإن لم يكن لهما عليه حمولة لا يجبر الأبى لو عرصته عريضة ويجبر
لو غير عريضة لعدم إمكان القسمة

وإن كان لأحدهما عليه حمولة دون الآخر وأراد صاحب الحمولة
البناء وأبى الآخر يجبر الأبى مطلقا سواء كانت عرصته عريضة أم لا
وإن أراد الآخر وأبى صاحب الحمولة يجبر الأبى لو عرصته غير عريضة
ولا يجبر لو عريضة لا مكان القسمة

(١) يستفاد من الدرر المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوسط الضابط المبني

نمرة ٣٥٤

وفي كل موضع يجبر فيه الآبي اذا بنى الآخر بلا اذن القاضي لا يرجع على الآبي بشئ وان بنى باذن القاضي يرجع على الآبي بما يخص حصته من المصاريف وله منع الآبي من الانتفاع بالحائط ووضع حمولته عليه حتى يأخذ منه ذلك^(١)

كتاب العارية

(مادة ٧٧٣)

الاعارة هي تملك المستعير منفعة العين المستعارة بلا عوض^(٢)

(مادة ٧٧٤)

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للانتفاع به مع بقاء عينه

(مادة ٧٧٥)

لا تخرج العين المستعارة عن ملك المعير^(٣)

(مادة ٧٧٦)

يجب على المستعير أن يعتنى بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائه بمال نفسه

(مادة ٧٧٧)

اذا أطلق المعير للمستعير الانتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال جازله أن ينتفع بالعارية في أى وقت وفي أى مكان وبأى استعمال

(١) يستفاد حكمها بجميع فقراتها من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥

(٢) يستفاد حكم هذه المادة والتي يعلها من الدر أول العارية نمرة ٥٠٢

(٣) يستفاد من أوائل الباب الاول من الهندية في تفسيرها نمرة ٣٤٣

أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود والمعروف فان تجاوزه وهلكت العارية
ضمنها (١)

(مادة ٧٧٨)

إذا قيد المعير نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن
يستعملها في غير الوقت والمكان المعينين وليس له مخالفة نوع الاستعمال
المأذون به ومجاوزته إلى ما فوقه ضررا وإنما له استعماله استعمالا مائلا
لما قيد به أو أخف منه ضررا

(مادة ٧٧٩)

إذا أطلق المعير للمستعير الاذن بالانتفاع ولم يعين منتفعا جاز للمستعير
أن ينتفع بنفسه بالعين المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سواء كانت مما
يختلف باختلاف المستعمل أم لا مالم يكن قد استعمالها بنفسه وكانت
مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك اعارتها لغيره (٢)

وان قيدها المعير وعين منتفعا يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف
المستعمل فلا يملك المستعير اعارتها لغيره وان خالف وأعارها فهلكت
فعليه ضمانها ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف المستعمل فيملك
المستعير اعارتها لغيره ولا يضمن أن أعارها وهلكت في يد المستعير الثاني

(١) يستناد من الهندية من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير نمرة ٣٤٦

ومن الدر من أوسط العارية نمرة ٥٠٤ وكذا يستفاد حكم ما بعدها مما ذكر

(٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدر ورد المختار من أوسط العارية

نمرة ٥٠٣ ونمرة ٥٠٤

(مادة ٧٨٠)

إذا نهى المعير المستعير عن اعارة العين لغيره فأعارها وهلكت العارية يضمن المستعير مطلقا سواء كانت العارية مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا^(١)

(مادة ٧٨١)

إذا كانت الاعارة لعمل معين فعلى المستعير ردّ العارية بعد الفراغ من العمل الذى استعارها له وليس له اعارتها بعده فان أعارها وهلكت فعليه ضمانها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا^(٢)

(مادة ٧٨٢)

لا يملك المستعير ايداع العين المستعارة عند غيره فى جميع المواضع التى لا يملك فيها الاعارة فان أودعها فهلكت عند المستودع فعلى المستعير ضمانها^(٣)

(مادة ٧٨٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره فى كل موضع يملك فيه الاعارة فان هلكت عند المستودع بلا تعديده فلا ضمان عليه

(مادة ٧٨٤)

لا يجوز للمستعير أن يؤجر العين المستعارة ولا أن يرهنها الا اذا كان استعارها ليرهنها باذن المعير

(١) يستفاد حكم هذه المادة من الدر من أوسط العارية نمرة ٥٠٤

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية أواخر العارية نمرة ٩٧

(٣) يستفاد حكمها من أواخر العارية فى تنقيح الحامدية نمرة ٩٦ وكذا ما بعدها

فان آجرها بلا اذنه فهلكت في يد المستأجر فللمعير الخيار ان شاء ضمن المستعير وان شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد بما ضمنه وان ضمن المستأجر فله الرجوع على المستعير اذا لم يعلم وقت الاجارة أنها عارية في يده

وان رهنها وهلك الرهن المستعار في يد المرتن وضمن المعير المستعير يتم الرهن فيما بين المستعير الراهن وبين المرتن ^(١)

(مادة ٧٨٥)

للمعير أن يسترد العارية ويرجع فيها في أى وقت شاء ولو كانت موقته أو كان في استردادها ضرر الا اذا كان الضرر لزواله نهاية معلومة كالزرع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يد المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر ^(٢)

(مادة ٧٨٦)

اذا كانت العارية من الاشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره الى المعير فهلكت قبل وصولها اليه سالمة فعلى المستعير ضمانها واذا كانت من الاشياء الغير النفيسة فان ردها للمستعير على يد أمينه أو على يد من في عيال المعير فلا ضمان عليه بهلاكها وان ردها على يد أجنبي وهو يملك الاعارة في حال ردها فلا يضمن هلاكها أيضا وان كان لا يملك الاعارة عند

(١) يستفاد حكم فقراتها من الدرود المختار من أوائل العارية نمرة ٥٠٣

(٢) يستفاد من الدرأوسط العارية نمرة ٥٠٤ و ٥٠٥ وتكملة رد المختار من المحل

ردها على يد الاجنبي فانه يضمن بهلاكها ان هلكت قبل وصولها سائلة الى مالكيها أو الى المأذون له منه بقبضها (١)

(مادة ٧٨٧)

تصح اعارة الارض للبناء والغرس وللغير استردادها متى شاء فان استردها وكان بها بناء أو شجر للمستعير كلفه المعير قلعهما وليس له تملكهما بدون رضا المستعير ان لم يضر القلع بالارض فان أضربها ينحيز المعيران شاء كلفه قلعهما ورضى بالضرر وان شاء تملكهما جبرا على المستعير بقيمتها مقلوعين بان تقوم الارض معهما وبدونهما ويدفع المعير الفرق بين القيمتين (٢)

(مادة ٧٨٨)

اذا كانت اعارة الارض مقيدة بملء معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكلف المستعير بهدم البناء وقلع الشجر يضمن المعير فرق قيمتهما مقلوعين وقائمين الى انتهاء المدة

وان كانت الارض معارة للزراعة وكان بها زرع لم يدرك أو ان حصاده فليس للعير أن يستردها قبل ادراك الزرع بل تترك الى حين ادراكه في يد المستعير باجرة مثلها

(مادة ٧٨٩)

العارية لا تضمن بالهلاك من غير تعدد ويبطل اشتراط ضمانها في العقد وانما تضمن بتعدى المستعير عليها أو بتقصيره أو اهماله في المحافظة عليها (٣)

(١) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥

(٢) يستفاد حكمها أو ما بعدها من الدرود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٤ و ٥٠٥

(٣) يستفاد من الدرود المختار أوائل العارية نمرة ٣٠٣

(مادة ٧٩٠)

إذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان إذا استعملها استعمالاً معمولاً معروفاً وإنما يضمنه باستعماله فوق المعتاد (١)

(مادة ٧٩١)

إذا كان في إمكان المستعير منع التلف عن العارية بأي وجه ولم يمنعه يكون متعدياً فيضمنها (٢)

وإن أخذ العارية متغلب ولم يقدر المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

(مادة ٧٩٢)

إذا كانت العارية موقته بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع إمكان ردّها فهلكت فعليه ضمان قيمتها إن كانت من القيميات أو مثلها سواء استعملها بعد مضي الوقت أو لم يستعملها (٣)

وكذلك إذا كانت العارية مقيّدة بمكان معين بخاوز المستعير ذلك المكان فهلكت العارية فعليه الضمان (٤)

(مادة ٧٩٣)

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها ووردها تكون على المستعير (٥)

(١) يستفاد حكمهما من المهندية من أوسط الباب الخامس في تصنييع العارية نمرة ٣٤٩

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل العارية نمرة ٩٢

(٣) يستفاد حكمهما من رد المختار أوسط العارية نمرة ٥٠٥

(٤) يستفاد من أوائل تنقيح الحامدية نمرة ٩٣

(٥) يستفاد حكمهما من الدررود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدرر نمرة ٥٠٢

(مادة ٧٩٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان اذا ادعى المستعير أنه فعله باذن المعير وأنكر المعير ذلك يضمن المستعير الا أن تقوم له بينته على الاذن^(١)

(مادة ٧٩٥)

تفسخ الاعارة بموت المعير أو المستعير ولا تنتقل العارية لورثة المستعير^(٢)
 وإن مات المستعير مجهلا للعين المستعارة ولم توجد في تركته تكون ديننا واجبا أدائه من التركة

كتاب القرض

(مادة ٧٩٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عينا معلومة من الاعيان المثلثة التي تستهلك بالانتفاع بها ليرد مثلها^(٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥ ومن تنقيح الحامدية من أوسط العارية نمرة ٩٥

(٢) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر العارية نمرة ٥٠٧ ومن تنقيح الحامدية من أوائل العارية نمرة ٩٣

(٣) يستفاد من الدر أول القرض نمرة ١٧١

(مادة ٧٩٧)

انما تخرج العين المقرضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض اذا قبضها فيثبت في ذمة المستقرض مثلها لاعتينها ولو كانت قاعمة^(١)
فاذا هلكت العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المقرض

(مادة ٧٩٨)

يصح القرض في الاعيان المثلية وهي التي لا تتفاوت آحادها تفاوتاً تختلف به قيمتها كالمكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة^(٢)

(مادة ٧٩٩)

لا يصح القرض في القيميات وهي التي تتفاوت آحادها تفاوتاً تختلف به قيمتها

(مادة ٨٠٠)

يجوز استقراض الذهب والفضة المضرويين وزناً ويجوز عدداً أيضاً اذا كان الوزن مضبوطاً ويوفى بدلها عدداً من نوعها الموافق لها في الوزن أو بدلها وزناً لاعدداً^(٣)

(مادة ٨٠١)

لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه^(٤)

(١) يستفاد من الدر من أوسط القرض غمرة ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها وما بعدها من الدرورد المختار من أوائل القرض غمرة ١٧١

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الربا من الدرورد المختار غمرة ١٨٢

(٤) يستفاد من أواخر فصل الحبس من الدرورد المختار غمرة ٣٤١

وكذلك الوصى لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترضه لنفسه

(مادة ٨٠٢)

يجب على المستقرض رد مثل الاعيان المقترضة قدراً وصفة^(١)

(مادة ٨٠٣)

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد أخرى من غير اشتراط ذلك في العقد^(٢)

(مادة ٨٠٤)

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد وللقرض استرداده قبل حلول الاجل^(٣)

(مادة ٨٠٥)

اذا استقرض مقداراً معيناً من الفلوس الرائجة والنقود غالبية الغش فكسدت وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها وان استقرض شيئاً من الكيلات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة فرخصت أسعارها أو غلت فعليه رد مثلها ولا عبرة برخصها وغلوها^(٤)

(١) يستفاد من أوائل القرض في الدرورد المختار مرة ١٧١ ومن الدرورد المختار من أوسط القرض مرة ١٧٤

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط القرض مرة ١٧٤

(٣) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر المراجعة مرة ١٧٠

(٤) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أوائل القرض مرة ١٧٢

(مادة ٨٠٦)

إذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة بان
استهلكها ثم اقطعت عن أيدي الناس يجبر المقرض على الانتظار الى
أن يوجد مثلها لا اذا تراضيا على القيمة^(١)

(مادة ٨٠٧)

إذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسرا
لا مال له فلا يطالب به الا عند يساره

(مادة ٨٠٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغا من النقود واستتولاه أحدهم
بأمرهم من المقرض فليس له أن يطلب من القابض سوى حصته^(٢)

(مادة ٨٠٩)

إذا استقرض صبي محجور عليه شيئا فاستهلكه الصبي فعليه ضمانه
فان تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وان كانت عينه باقية فالمقرض
استردادها^(٣)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط باب القرض نمرة ٣٢٤ ومن الدرر

ورد المختار من أوسط القرض نمرة ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها من الدرر أواخر القرض نمرة ١٧٥

(٣) يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أوسط فصل في القرض نمرة ١٧٤

كتاب الوديعة

(مادة ٨١٠)

الايداع هو تسليم المالك غيره على حفظ ماله صراحة او دلالة
والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه^(١)

(مادة ٨١١)

يشترط لصحة الايداع كون المال المودع قابلاً لاثبات الودعيه^(٢)

(مادة ٨١٢)

انما يتم الايداع في حق وجوب الحفظ بالايجاب والقبول صريحا
مع تسليم العين للمستودع تسليماً حقيقياً أو حكماً بان يضعها بين يديه
أو بالايجاب والقبول دلالة بان يضع العين بين يدي آخر ولم يقل شيئاً
وسكت الآخر عند وضعه فانه يجب عليه حفظها^(٣)

(مادة ٨١٣)

اذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف مختوم
واستلمها المستودع صح استلامها وان لم يدر ما فيها

وان ادعى صاحبها عند ردها اليه نقصان شيء منها فلا يجب على
المستودع الجمين الا أن يدعى المودع عليه الخيانة^(٤)

(١) تستفاد من الدر أول الايداع غمرة ٤٩٣

(٢) تستفاد من الدر أول الايداع غمرة ٤٩٤

(٣) يستفاد من الدر أوائل الايداع غمرة ٤٩٣ و ٤٩٤

(٤) يستفاد من المنسندية من أواخر الباب الرابع فيما يكون تضجيعاً للوديعة

غمرة ٣٢٦ ومن أوسط الوديعة من تنقيح الحامدية غمرة ٨٤

(مادة ٨١٤)

ليس للمستودع أن يأخذ أجرة على حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد (١)

(مادة ٨١٥)

يجب على المستودع أن يعتنى بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وان يضعها في حرز مثلها على حسب تقاسمها (٢)

وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يآتمنه على حفظ ماله ممن في عياله

(مادة ٨١٦)

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع اذا كان عاقلا بالغاً أما لو كان صبياً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة الا اذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة باذن وليه فانه يضمها بالاستهلاك (٣)

(مادة ٨١٧)

الوديعة أمانة لاتضمن بالهلاك مطلقاً سواء أمكن التحرز أم لا وانما يضمها المستودع بتعديه عليها أو بتقصيره في حفظها (٤)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الإيداع نمرة ٤٩٤ ومن آخر الباب الثالث

في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهندية نمرة ٣٢١

(٢) يستفاد من تنقيح الخامدية من أواسط الوديعة نمرة ٨٧

(٣) يستفاد من الدر ونكحلة رد المختار من أوائل الإيداع نمرة ٣٠٩

(٤) يستفاد من الدر وأوائل الإيداع نمرة ٤٩٤ وكذا ما بعدها

(مادة ٨١٨)

إذا كان الايداع باجرة فهلكت الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن
التحرز منه فضمنها على الوديع

(مادة ٨١٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكان الشرط مفيدا
ومراعاته ممكنة وجب اعتباره والعمل به وإن كان غير مفيد أو كان
مفيدا لكن مراعاته غير ممكنة فهو لغو لا يعمل به^(١)

(مادة ٨٢٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غير عذر بدون إذن
صاحبها فإن أودعها بلا إذنه وهلكت بتعدي المستودع الثاني فالصاحب
الوديعة الخيار أن شاء ضمن المستودع الأول أو الثاني فإن ضمن الأول
فله الرجوع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا رجوع له على أحد^(٢)

وإن هلكت عند الثاني بدون تعديه وقبل مفارقة الأول فلا يضمن
أحد منهما وإن هلكت بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع
الأول دون الثاني

(مادة ٨٢١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة وينتفع بها بدون إذن صاحبها
وإن استعملها بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها^(٣)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواخر الوديعة نمرة ٩٠

(٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من تنقيح الحامدية أوائل الوديعة نمرة ٨١
ونمرة ٨٢

(٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل الوديعة نمرة ٨٢

(مادة ٨٢٢)

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عنده باجارة أو اعادة
أو رهن بلا اذن صاحبها فان فعل ذلك وهلك في يد المستأجر
أو المستعير أو المرتن فلما لكها الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين
المستأجر أو المستعير أو المرتن ^(١)

(مادة ٨٢٣)

يجوز للمستودع السفر بالوديعة برا وإن كان لها حمل مالم ينه صاحبها
عن السفر بها أو عين مكان حفظها نصا أو يكن الطريق مخوفا ^(٢)

(مادة ٨٢٤)

إذا نهى صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان
حفظها تخلف أو لم ينهه وكان الطريق مخوفا وسار بها سفرا له منه
بد فهلكت فعليه الضمان

وإن كان السفر ضروريا لا بد له منه وسافر بالوديعة بنفسه دون عياله
إن كان له عيال فعليه ضمان هلاكها وإن سافر بها بنفسه وعياله
أو بنفسه وليس له عيال وهلكت فلا ضمان عليه

(مادة ٨٢٥)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله أو بمال غيره بلا اذن صاحبها
بحيث يتعسر تمييز المالين عن بعضهما فعليه ضمانها سواء كان المال

(١) يستفاد حكمها من المهندية أوائل كتاب الوديعة. عمدة ٣١٧

(٢) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المحتار من أوسط الوديعة عمدة ٣٣٤

وعمدة ٣٣٥ وكذلك المادة بمدحها يستفاد حكمها من التمر المذكورة

الذى خلطه بها من جنسها أو من غيره وإن خلطها غيره خلطا يتعسر معه تمييزها فضمانه على الخالط ولو كان صغيرا وأبو الصغير لا يضمن من ماله (١)

(مادة ٨٢٦)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله باذن صاحبها أو اختلطت بلا صنعة بحيث يتعسر تفريق المالين عن بعضهما يصير المستودع شريكا لمالك الوديعة شركة ملك وإن هلك المال بلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشريك

(مادة ٨٢٧)

إذا كان صاحب الوديعة غائبا غيبة متقطعة وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجته ولبن تلزمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع اليهم بأمر الحاكم من النقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمانها (٢)

فإن دفعها بلا اذن الحاكم فعليه الضمان

(مادة ٨٢٨)

إذا كان صاحب الوديعة غائبا غيبة متقطعة فعلى الوديع حفظها الى أن يعلم موته أو حياته (٣) وإن كانت الوديعة مما يتلف بالكمث فلمستودع بيعها بأمر الحاكم وحفظ ثمنها عنده أمانة

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من اندرورد المختار من أوسط الوديعة نمرة ٤٩٧

و ٤٩٨ وكذلك من الدرر وتكملة رد المختار من أوسط الوديعة نمرة ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨

(٢) يستفاد حكم فقرتها من الدررورد المختار من أوسط باب النفقة نمرة ٦٦٦

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار أو آخر الوديعة نمرة ٥٠١

(مادة ٨٢٩)

الوديعة التي تحتاج الى نفقة ومؤنة تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فان كان صاحبها غائبا وكانت مما يستأجر فله أن يؤجرها بأمر الحاكم وينفق عليها من أجرها فان كانت مما لا يستأجر يأمره الحاكم بالانفاق عليها من ماله الى ثلاثة أيام لا أكثر جاء أن يحضر المالك وله أن يأمره ببيعها من أول وهلة وحفظ ثمنها عنده^(١)

(مادة ٨٣٠)

إذا أنفق المستودع على الوديعة بلا إذن الحاكم فهو متبرع لارجوع له على صاحب الوديعة وإن صرف عليها باذن الحاكم كما سلف فله الرجوع بجميع ما أنفقه على صاحبها اذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها ان كانت حيوانا

(مادة ٨٣١)

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الايداع في أى وقت شاء ويلزم المستودع أن يرد الوديعة الى صاحبها^(٢)

(١) يستناد حكمها والمادة بعدها من رد المختار أواخر الايداع نمرة ٥٠١ المذكورة قبله

(٢) يستفاد من رد المختار أواخر الايداع آخر نمرة ٤٩٨ مما كتبته تحت قوله وقت الإنكار اهـ

(مادة ٨٣٢)

إذا حصل تهديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فإن خاف تلف نفسه أو عضو من أعضائه أو ضياع ماله كله فدفعت لضمأن عليه وإن فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الاعذار فعليه ضمانها^(١)

(مادة ٨٣٣)

إذا طلب صاحب الوديعة وديعته فعلى المستودع تسليمها إليه فإن منعها منه بلا حق حال كونه قادراً على تسليمها فهلكت فعليه ضمانها^(٢) فإن كان عاجزاً عن تسليمها فلا ضمان عليه بهلاكها

(مادة ٨٣٤)

إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عينا في تركته فهي أمانة في يد الوارث واجب عليه أداؤها لصاحبها^(٣)

فإن مات المستودع مجهلاً حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجباً أداؤه من تركته ويشترك المودع سائر غرماء الوديع فيها

(مادة ٨٣٥)

إذا مات المستودع فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشتري فهلكت في يده يخير صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم إن كانت قيمة أو مثلاً إن كانت مثلية سواء كان الوارث

(١) يستفاد حكمها من الدرأواخر الوديعة نمرة ٥٠١

(٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرأوائل الوديعة نمرة ٤٩٥

(٣) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرورد المختار من أوسط الإيداع

نمرة ٤٩٥ و ٤٩٦ ومن تنقيح الحامدية من أوائل الإيداع نمرة ٨٣

البائع يعلم انها وديعة أولا وان كانت الوديعة قائمة في يد المشتري يغير صاحبها ان شاء أخذها ورد البيع وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن اذا وجدت شروط الاجازة المذكورة في مادة ٣٩٥ من الفصل الثاني فيما يجوز بيعه ومالا يجوز^(١)

(مادة ٨٣٦)

اذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته الى ورثته ما لم تكن التركة مستغرقة بالدين فان كانت كذلك فلا تسلم للوارث اذا كان يخاف عليها منه الا باذن الحاكم واجب سلبت اليه بلا اذنه وهلكت أو ضاعت فعلى المستودع ضمانها^(٢)

(مادة ٨٣٧)

اذا استحققت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بما ضمنه على صاحبها^(٣)

(مادة ٨٣٨)

في كل موضع لزم ضمان الوديعة تضمن بمثلها ان كانت من المثليات ووجد مثلها في السوق أو بقيمتها ان كانت من القيميات أو من المثليات ولم يوجد مثلها في السوق^(٤)

- (١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر البيوع نمرة ٢٩١ ونمرة ٢٩٧
- (٢) يستفاد حكمها من أواخر الأيداع من تكملة رد المختار نمرة ٣٤٥ عند قول المذ لا يبرأ مديون المبت بدفع الدين الى الوارث
- (٣) يستفاد من أوائل الغصب والضمان من الانقروية نمرة ٣٤٦
- (٤) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الغصب من الدر نمرة ١١٦

كتاب الكفالة

الباب الاول

الفصل الاول

(مادة ٨٣٩)

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة بنفس
او دين أو عين^(١)

(مادة ٨٤٠)

لا تصح الكفالة بايجاب الكفيل وحده مالم يقبل الطالب أو نائبه
ولو فضوليا في مجلس العقد^(٢)

(مادة ٨٤١)

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلا
بالغا فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجرا ولا الكفالة لمجنون
أو صبي الا اذا كان تاجرا^(٣)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها الكفيل

(١) يستفاد من أول كفالة المذمومة ٢٤٩

(٢) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار غمرة ٢٥١

(٣) يستفاد من المذمومة المختار من أوائل الكفالة غمرة ٢٥١ وغمرة ٢٥٢

(مادة ٨٤٢)

يشترط أيضا لصحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل دينا أو عينا أو نفسا معلومة وأن يكون مقدور التسليم من الكفيل (١)

(مادة ٨٤٣)

لا تصح كفالة المريض مرض الموت ان كان مديونا بدين محيط بماله وان كان دينه غير محيط بماله وكانت كفالته تخرج من ثلث ما بقى من ماله بعد أداء الدين صحت كلها والا فبدر الثلث (٢)

(مادة ٨٤٤)

تصح الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها ان كانت قيمة أو مثلها ان كانت مثلية كالبيع فاسدا أو المفصوب أو المقبوض على سوم الشراء ان سمي له ثمن (٣)

(مادة ٨٤٥)

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة على الاصيل بغيرها لا بنفسها وهي الاعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعند هلاكها لا يجب مثلها ولا قيمتها كالبيع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

(١) يستفاد من الدرود المختار من أوائل الكفالة نمرة ٢٥١

(٢) يستفاد من الدرود المختار من أوائل الكفالة نمرة ٢٥٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي يعدها من الدرود المختار من أوائل الكفالة

نمرة ٢٤٩ ونمرة ٢٥٠ ومن أوسط ما ذكر نمرة ٢٦٨

(مادة ٨٤٦)

يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة الى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم بأن يكون شرطا لوجوب الحق أو لامكان الاستيفاء أو لتعذره^(١)

(مادة ٨٤٧)

لا تصح الكفالة بالامانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمؤجر في يد المستأجر^(٢)

الفصل الثاني

(في الكفالة بالنفس)

(مادة ٨٤٨)

المضمون في الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط في الكفالة تسليمه في وقت معين يجبر الكفيل على احضاره وتسليمه للمكفول له في الوقت المعين ان طلبه فان أحضره في الوقت المعين يبرأ الكفيل من الكفالة وان لم يحضره يجبس مالم يظهر عجزه وعدم اقتداره على احضاره^(٣)

(مادة ٨٤٩)

اذا كان المكفول بالنفس غائبا غيبة معلومة وطلب المكفول له احضاره يكلف الكفيل باحضاره وللمكفول له أن يستوثق بأخذ كفيل

(١) يستفاد من المدرود المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٦٥ ونمرة ٢٦٦

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٦٨

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر من أوسط الكفالة، نمرة ٢٥٦

من الكفيل عند ذهابه لاحتضار المكفول به وإن كان المكفول غائبا ولم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

(مادة ٨٥٠)

يرأ الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للكفول له حيث يمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس الحكم مالم يشترط تسليمه فيه إذا قال سامته اليك بجهة الكفالة وإن لم يقل ذلك فإن كان المكفول له قد طلبه منه برأ بتسليمه اليه أيضا والا فلا^(١)

(مادة ٨٥١)

إذا مات الشخص المكفول به برأ الكفيل من الكفالة بموته وبرأ كفيل الكفيل أيضا كما يرأ أن مات الكفيل الاقل ولا يرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون لورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

الفصل الثالث

(في الكفالة بالمال)

(مادة ٨٥٢)

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوما أو مجهولا وإنما تصح بالدين الصحيح الثابت في الذمة وهو مالا يسقط الا بالاداء أو الابرأ^(٢)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر من أوسط الكفالة ثمرة ٢٥٧

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر ورد المختار من أوسط الكفالة

ثمرة ٢٦٢ و ٢٦٣

(مادة ١٥٣)

لا تصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي أو بأمر القاضي

(مادة ١٥٤)

اذا كان لشريكين أو أكثر دين على شخص فلا تصح كفالة أحد من الشركاء حصبة صاحبه في الدين المشترك (١)

(مادة ١٥٥)

لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما باعه له ولا كفالة الوصي بثن ماباه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما باعه من مال الوقف

(مادة ١٥٦)

يجوز للدائن المكفول دينه مطالبة الاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبةهما معا

وان كان للكفيل كفيل فللدائن مطالبة من شاء منهما (٢)

(مادة ١٥٧)

اذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفله جميعه على حدته يعقود متعاقبة يطالب كل منهم بجميع الدين فان أدى أحدهم برئ الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم بجميع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى من آخر الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال

من الهندية نمرة ٢١٥ وحكم الثانية من أوائل الكفالة في رد المختار نمرة ٢٥٠ و ٢٥٢

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرورد المختار من أوائل كفالة الرجلين نمرة ٢٨٦

(مادة ٨٥٨)

إذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معا في عقد واحد فلا يطالب كل منهم الا بحصته من الدين المكفول .
فان التزم كل منهم منفردا بجميع ما لزم في ذمة الآخر فالدائن أن يطالب كلا منهم بجميع الدين

(مادة ٨٥٩)

إذا كان الدين مؤجلا على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضا (١)

(مادة ٨٦٠)

إذا تكفل الكفيل بالدين الحال كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل الا اذا أضاف الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة ففي هاتين صورتين لا يتأجل على الاصيل

(مادة ٨٦١)

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وان أجله على الكفيل الاول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الاصيل

(مادة ٨٦٢)

إذا أدى الكفيل ما كفل به من ماله فله الرجوع بما أدى على الاصيل ان كانت الكفالة بأمر الاصيل وكان الاصيل ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور (٢)

(١) قسنا من الدرر المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٤ وكذا المأذونات بعدها

(٢) يستثنى من امر من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٤

(مادة ٨٦٣)

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه
للدائن المكفول له ولو كانت الكفالة بأمر الاصيل (١)

(مادة ٨٦٤)

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن معجلاً فلا
يرجع به على الاصيل لو كانت الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل (٢)

(مادة ٨٦٥)

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الاداء حالا
في حق نفسه ويكون للدائن المكفول له أخذه من تركته لا من
الكفيل (٣)

(مادة ٨٦٦)

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحل دفعه بموته في حق
نفسه ويكون للدائن أخذه من تركته فإذا أذاه وارث الكفيل للدائن
فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل

(مادة ٨٦٧)

إذا مات الاصيل والكفيل معاً فللطالب الخيار في أخذه حالا من
أى التركتين شاء

(١) يستفاد من الدر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٢

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٥

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والاثنتين بعدها من الدر أوسط الكفالة نمرة ٢٧٥

(مادة ٨٦٨)

يسقط الدين عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته
أو رهن^(١)

(مادة ٨٦٩)

للكفيل بالنفس أو المال ان كانت كفالته حالة أن يمنع الاصيل
من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يخلصه منها
بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الطالب ان
كانت الكفالة بالمال^(٢)

الفصل الرابع

(في الإبراء من كفالة المال)

(مادة ٨٧٠)

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكفول به يوجب براءة الاصيل
والكفيل وكفيل الكفيل^(٣)

(مادة ٨٧١)

إبراء الدائن الاصيل يوجب براءة الكفيل

(مادة ٨٧٢)

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ
الاصيل

(١) يستفاد من الدرر أوسط الكفالة غمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد من الدرر ورد المختار من أواخر الكفالة غمرة ٢٨٤

(٣) يستفاد من الدرر من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٣ وغمرة ٢٧٤ وكذا المبدأتان بعدها

(مادة ٨٧٣)

إذا مات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المديون برئ كفيله
من الكفالة^(١)

فإن كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المديون لامن
حصة الوارث الآخر

(مادة ٨٧٤)

احالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالة مقبولة من
المحيل والمحال والمحال عليه توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل
الكفيل^(٢)

(مادة ٨٧٥)

إذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له^(٣)

كتاب الحوالة

(مادة ٨٧٦)

الحوالة هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه^(٤)

(مادة ٨٧٧)

الحوالة قسمان مطلقة ومقيدة^(٥)

- (١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٣
- (٢) يستفاد حكمها من أوسط الكفالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٣٥
- (٣) يستفاد حكمها من أواخر الكفالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٣٧
- (٤) يستفاد من الدر أول الحوالة نمرة ٢٨٨
- (٥) يستفاد مضمونها واللتين بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الحوالة نمرة ٣٤٧

(مادة ٨٧٨)

الحالة المطلقة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على أنحر حالة مطلقة غير مقيدة بأدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده وديعة أو مغبوبة أو يحيله على شخص ليس له عنده ولا عليه شيء

(مادة ٨٧٩)

الحالة المقيدة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حالة مقيدة بأدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو مغبوبة

الفصل الاول

(في شروط صحة عقد الحالة ونفاذه)

(مادة ٨٨٠)

يشترط لصحة انعقاد الحالة أن يكون المحيل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاقلاً بالغاً فلا تصح حالة مجنون وصبي غير مميز ولا احتيالهما كما أنه لا يصح قبولهما الحالة على أنفسهما ولو كان الصبي المحتال عليه مميزاً أو مأذوناً له في التجارة^(١)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادتين بعدها من أوائل الحالة من البرود

(مادة ٨٨١)

يشترط لتنفيذ عقد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال بالعين فلا تنفذ حوالة الصبي المميز بل تنعقد موقوفة على اجازة وليه أو وصيه فان أجازها نفذت والا فلا :

ولا ينفذ احتياله الا اذا أجازته الولي أو الوصي وكان المحتال عليه أملاً من المحيل

(مادة ٨٨٢)

يشترط لصحة الحوالة رضا الكل أى المحيل والمحتال والمحتال عليه ولا يشترط حضور المحتال عليه بل لو كان غائباً في بلد آخر فأحيل عليه ثم بلغه فقبل الحوالة راضياً لا مكها صحت الحوالة والتزم للمحتال بالدين الحال به ومالم يرض بقبول الحوالة فلا ينتقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون للمحتال حق في مطالبته

انما لا يشترط رضا المحتال عليه في صورة واحدة وهي ما اذا استندانت زوجته النفقة عليه بأمر القاضى فان لها في هذه الصورة أن تحيل عليه بلا رضاه ويكون ملزماً بالدين للمحتال

(مادة ٨٨٣)

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديوناً للمحتال والافهى وكالة ولا يشترط أن يكون المحتال عليه مديوناً للمحيل بل اذا رضى بالحوالة صحت والتزم بالدين للمحتال ولو لم يكن المحتال عليه مديوناً للمحيل (١).

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الحوالة نمرة ٢٩٠

الفصل الثاني

(في الديون التي تجوز الحوالة بها)

(مادة ٨٨٤)

كل دين لا تصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة^(١)

(مادة ٨٨٥)

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوما
فلا تصح الحوالة بالدين المجهول فلو احتال بما سيثبت للحيل على
الاحتال عليه فالحوالة باطلة

(مادة ٨٨٦)

كما تصح الحوالة بالديون الصحيحة المترتبة أصالة في الذمة تصح
الحوالة أيضا بالديون المترتبة في الذمة من جهة الكفالة والحوالة

(مادة ٨٨٧)

إذا اتفق رب الدين مع رجل على أن يقبل على نفسه حوالة دينه
الذي على شخص ويدفعه قضاء عنه وقبل المحال عليه ذلك صححت الحوالة
وكذا إذا تقدم أحد لرب الدين وتراضى معه على أن يحتال عليه
بالدين الذي في ذمته لشخص وقبل الدائن ذلك صححت الحوالة ولو لم
يكن المدين حاضرا ويلزم الاحتال عليه بالدين في الصورتين ولا تنفعه
تداعيته بعد ذلك

(١) يستفاد حكمها والمادتين بعدها من رد المختار من أوائل الحوالة ص ٢٩٠

ولا يشترط رضا المدين لصحة الحوالة وانما يشترط رضاه للرجوع عليه بما يؤديه عنه المحال عليه ان لم يكن مديونا له أو لسقوط الدين الذي يكون له على المحتال عليه (١)

(مادة ٨٨٨)

تصح احوالة المستحق في الوقف غريمه حوالة مقيمة باستحقاقه على ناظر الوقف اذا كانت غلة الوقف متحصلة في يده وقبل الحوالة ولا تصح الحوالة بالاستحقاق اذا لم تكن الغلة متحصلة في يد الناظر (٢)

(مادة ٨٨٩)

احتيال الاب أو الوصي بمال الغير جائزان كان فيه خير للصبي بان يكون المحتال عليه أملاً من المحيل وغير جائزان كان مقاربا أو مساويا له في اليسار (٣)

الفصل الثالث

(في أحكام الحوالة)

(مادة ٨٩٠)

اذا قبل المحتال الحوالة ورضى المحتال عليه بها برئ المحيل وكفيله ان كان له كفيل من الدين ومن المطالبة مما وثبت للحتال حق مطالبة المحتال عليه غير أن براءة المحيل وكفيله مقيمة بسلامة حق المحتال (٤)

(١) يستفاد حكمها من ابن عابدين في حوالة الدين نمرة ٤٠١ ومن حاشية أبي

السعود على ملامسكين جزء ثالث نمرة ٢٥ ومن الهندية جزء ثالث نمرة ٢٤٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرر في حوالة الدين نمرة ٤٠٤ وتنقيح الحامدية جزء أول نمرة ٢٩١

(٣) يستفاد حكمها من الحامدية نمرة ٢٩٤ والهندية جزء ثالث نمرة ٢٤٢

(٤) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩١ و ٢٩٢

(مادة ٨٩١)

الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة فاذا اشترط الضمان على المحيل أو جعل الخيار للحال صح الشرط وساغ للحال أن يطالب أيا شاء من المحيل والمحال عليه^(١)

(مادة ٨٩٢)

لا تتقطع في الحوالة المطلقة مطالبة المحيل عن المحتال عليه بل اذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مفصوبة فله أن يطالبه بعد الحوالة أيضا في هذه الصورة الى أن يؤدي الدين المحال به للمحتال فان أدى سقط ما عليه قصاصا بقدر ما أدى فان لم يكن المحتال عليه مديونا للمحيل وأدى عنه بأمره الدين المحال به رجع عليه بمثله فان أدى بلا أمره فهو متطوع لارجوع له عليه بما أدى^(٢)

(مادة ٨٩٣)

اذا كانت الحوالة مقيدة بعين أمانة أو مفصوبة أو بدين خاص للمحيل على المحتال عليه فلا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل فلو دفعها اليه ضمنها للمحتال ويكون له الرجوع بها على المحيل

(مادة ٨٩٤)

اذا أحال المرتين غريما له على الراهن سقط حقه في حبس الراهن ولا يكون رهنا للمحتال وكذا اذا أحال البائع غريما له على المشتري بالثمن

(١) يستفاد حكمها من الخاتمة جزء ثالث نمرة ٦٥ وتنقيح الحامدية جزء أول

نمرة ٢٩٤ والانتقوية جزء أول نمرة ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها والمادة بعدها من أواخر الحوالة من الدررورد المختار نمرة ٢٩٤

سقط حقه في حبس العين المبيعة أما اذا أحال الراهن المرتهن بالدين على آخر أو أحال المشتري البائع بالثمن على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع^(١)

(مادة ٨٩٥)

إذا أحال المدين دأئه على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتال عليه عينا مملوكة للحيل ويؤدى الدين المحال به من ثمنها وقبل المحتال عليه الحوالة بهذا الشرط صححت الحوالة لأمر الحيل المحال عليه بالبيع ولا يجبر المحتال عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن^(٢)

(مادة ٨٩٦)

يتحول الدين على المحتال عليه بصفته التي على الحيل^(٣)
فإن كان الدين على الحيل حالا تكون الحوالة به على المحتال عليه حالة ويدفع المحتال عليه الدين المحال به معجلا
وإن كان الدين على الحيل مؤجلا تكون الحوالة به على المحتال عليه مؤجلة ولا يلزم بالدفع الا عند حلول الاجل فلو مات الحيل ببق الاجل وإن مات المحتال عليه صار الدين حالا ويؤدى من التركة أن كان بها ما يفي بأدائه والا رجع المحتال بالدين أو بما بقى له منه على الحيل ليؤديه عند حلول الاجل

(١) يستفاد حكمها من رد المختار أوائل الحوالة نمرة ٢٨٨

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار من أواخر الحوالة نمرة ٢٩٥ من البرازية من الطهيرية

(٣) يستفاد من رد المختار في أواخر الحوالة بالنمرة المذكورة قبله في تنبيهه من القم

الفصل الرابع

(فيما يوجب بطلان الحوالة ومالا يوجبه)

(مادة ٨٩٧)

لا يرجع المحتال بدينه على المحيل الا اذا اشترط في الحوالة خيار الرجوع للمحتال أو فسخت الحوالة بهلاك المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أولهما أن يحدد المحال عليه الحوالة ولا بينة لكل من المحيل والمحتال ثانيهما أن يموت المحتال عليه مفلسا ولم يترك عينا تقي بأداء المحال به ولا ديناً كذلك ولا كفيلاً بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على مفلس فلا تبطل الحوالة^(١)

(مادة ٨٩٨)

تعذر استيفاء الدين من المحتال عليه وتقليسه ولو بامر الحاكم لا يوجبان بطلان الحوالة وعود الدين على المحيل^(٢)

(مادة ٨٩٩)

اذا غاب المحتال عليه من البلد ولو غيبة منقطعة فليس للحال الرجوع بحقه على المحيل وإنما يكون له ذلك اذا ثبت موت الغائب^(٣)

- (١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٢ و ٢٩٣
- (٢) يستفاد حكمها من رد المحتار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣ بناء على قول الامام المرحم في هذا الموضوع
- (٣) يستفاد حكمها من ابن عابدين نمرة ٤٠٦

(مادة ٩٠٠)

إذا سقط الدين المقيدة به الحوالة وتبينت براءة المحتال عليه منه بأمر سابق عليها بطلت الحوالة فلو أحال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع للغير بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل^(١)

(مادة ٩٠١)

إذا بطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تتبين براءة الاصيل منه فلا تبطل الحوالة

فلو أحال البائع غريمه على المشتري بثن المبيع فهلك المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أورد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة ويكون للمحتال عليه بعد الاداء الرجوع على المحيل بما أداه

(مادة ٩٠٢)

إذا أحال البائع أحدا بالثمن على المشتري فأداه الى المحال له ثم استحق المبيع بالبينة يرجع المشتري بما أداه على البائع لا على المحال الذي قبضه وان لم يظفر بالبائع^(٢)

(مادة ٩٠٣)

إذا أحال المدين غريمه على المودع حوالة مقيدة بالعين المودعة عنده فهلكت الوديعة قبل أدائها للمحتال فلا تعد من المودع برئ المودع وبطلت الحوالة وبطلانها يعود الدين على المحيل^(٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والفقرة الاولى من التي بعدها من رد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٤

(٢) (ليس مذكورا مأخذها)

(٣) يستفاد من الدرر ورد المختار من أوسط الحوالة نمرة ٢٩٣

واستحقاق الوديعة للغير مبطل للحالة كهلاكها

فان كان هلاكها بتقصير المودع وتعديه فلا تبطل الحالة بل يضمن المودع للحتال قيمتها ان كانت من القيميات أو مثلها ان كانت من ذوات الامثال

(مادة ٩٠٤)

اذا أحوال المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حالة مقيدة بادائه من العين المغصوبة التي عنده فهلكت العين في يد الغاصب المحتال عليه قبل أدائها للحتال فلا تبطل الحالة ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للحتال مثلها أو قيمتها^(١)

فان استحققت العين المغصوبة للغير بطلت الحالة وعاد المحتال بحقه على المحيل

(مادة ٩٠٥)

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل بثمنه اذا أذى المحتال عليه الثمن كان له الخيار في الرجوع ان شاء رجع على المحتال القابض وان شاء رجع على المحيل^(٢)

(١) يستفاد من الدررورد المختار من أوسط الحالة نمرة ٢٩٣

(٢) يستفاد من الدررورد المختار أواخر الحالة نمرة ٢٩٥

الفصل الخامس

(في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين)

(مادة ٩٠٦)

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التملك سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة (١)

فاذا مات المحيل مديونا قبل استيفاء المحتال جميع الدين من المحتال عليه فاقبضه منه في حياة المحيل فهو له أى للمحتال ولم يقبضه فهو فيه اسوة لغرماء المحيل

واذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بالحصص التي أخذها الغرماء

(مادة ٩٠٧)

اذا مات المحيل وله ورثة لاغرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال عليه فلورثة المحيل المطالبة به دون المحتال وضمه الى التركة وحينئذ يتبع المحتال التركة

(مادة ٩٠٨)

اذا مات المحتال عليه مديونا يقسم ماله بين الغرماء وبين المحتال بالحصص ومابقى للمحتال بعد القسمة يرجع به على المحيل

(١) يستفاد حكم هذه المادة واليتين بعدها من رد المختار أواخر الحوالة نمرة ٢٩٤

(مادة ٩٠٩)

إذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا له بطل ما كان للحيل على المحتال عليه وكذا لو وهب المحتال مال الحوالة للمحتال عليه^(١)

الفصل السادس

(في براءة المحتال عليه)

(مادة ٩١٠)

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين المحال به أو بإحاطته المحتال على غيره وقبول ذلك الغير الحوالة^(٢)

(مادة ٩١١)

إذا أبرأ المحتال المحتال عليه سقط الدين وبرئ المحتال عليه منه ولولم يقبل بحيث لو كان غير مديون للحيل فلا يرجع عليه بشئ^(٣)

(مادة ٩١٢)

إذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملك الدين فان كان مديونا للحيل سقط عنه الدين قصاصا وان لم يكن مديونا للحيل كان له ولو رثته الحق في مطالبة به

(١) يستفاد من رد المختار وأواخر الحوالة نمرة ٢٩٤ ومن التتبع من أوائل الحوالة نمرة ٣٤١

(٢) يستفاد من رد المختار في أوسط الحوالة نمرة ٢٩٢ ومن أواخرها نمرة ٢٩٤

(٣) يستفاد من رد المختار وأواخر الحوالة نمرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(مادة ٩١٣)

لا يصح ابراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه (١)

(مادة ٩١٤)

السفينة بلا شرط المنفعة للقرض جائزة وانما تكره تحريما اذا كانت
المنفعة مشروطة أو متعارفة (٢)

كتاب الوكالة

الباب الاول في ماهية الوكالة وشروط صحتها

الفصل الاول

(مادة ٩١٥)

التوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم (٣)

(مادة ٩١٦)

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما
وكل به بأن يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقله ايضا

(مادة ٩١٧)

لا يصح توكيل مجنون ولا صبي لا يعقل مطلقا ولا توكيل صبي يعقل
بتصرف ضار ضررا محضا ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية أواخر الحوالة نمرة ٢٤٣

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أواخر الحوالة نمرة ٢٩٥

(٣) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بعدها من الدرر من أوائل الوكالة نمرة ٤٠٠

بالتصرف الذى ينفعه بلا اذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائرين الضرر والنفع ان كان مآذونا بالتجارة فان كان محجورا ينعقد توكيله موقفا على اذن وليه أو وصيه

(مادة ٩١٨)

تنعقد الوكالة بايجاب وقبول ويشترط علم الوكيل بالوكالة فان ردها الوكيل بعد علمه بها ارتدت ولا يصح تصرفه بعد رده^(١)

(مادة ٩١٩)

يصح ان يكون ركن التوكيل مطلقا وأن يكون مقيدا بقيد أو معلقا بشرط أو مضافا الى وقت مستقبل^(٢)

(مادة ٩٢٠)

الاذن والامر يعتبران توكيلا والارسال لا يعتبر توكيلا والاجازة اللاحقة فى حكم الوكالة السابقة فاذا باع فضولى مال غيره بلا اذنه فأجاز صاحب المال البيع يكون كما قد وكل الفضولى بالبيع أولا^(٣)

(مادة ٩٢١)

كل عقد جاز للوكل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره^(٤)

(١) يستفاد من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غمرة ٢٤٥ وغمرة ٢٤٦ ومن

الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الاول فى بيان معناها غمرة ٤٣٧

(٢) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الاول فى بيان معناها غمرة ٤٤٠ ومن أوآخر

الباب المذكور غمرة ٤٤٣ ومن تكملة رد المختار غمرة ٢٤٥ من أوائل الوكالة اهـ

(٣) يستفاد حكم صدرها من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غمرة ٢٤٥ و ٢٤٦ وما بعده من الهندية من أوسط الباب الاول من كتاب الوكالة غمرة ٤٤٠

(٤) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الوكالة غمرة ٤٠١ و ٤٠٢ ومن أوسط الباب

الاول فى بيان معناها غمرة ٤٤٠ من الهندية

فيجوز لمن توفرت فيه شروط الاهلية أن يوكل غيره بإيفاء واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات وبالبيع والشراء والايجار والاستئجار والرهن والارتهان والايداع والاستيداع والهبة والانتهاج والصلح والابراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمة ونحو ذلك من الحقوق ماعدا التوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة الموكل فانه لا يجوز

(مادة ٩٢٢)

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعميمها بتعميمه فمن وكل غيره توكيلا مطلقا مفوضا بكل حق هو له وبالخصوصية في كل حق له صححت الوكالة ولو لم يعين الخاصم به والخاصم^(١)

(مادة ٩٢٣)

يصح تفويض الرأي للوكيل فيتصرف فيما وكل به كيف شاء ويصح تقييده بتصرف مخصوص^(٢)

(مادة ٩٢٤)

إذا كان الامر مفوضا لرأي الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل الثاني وكيلا عن الموكل فلا ينزعزل الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول ولا بوفااته

-
- (١) يستفاد من الدرود المختار من أوائل الوكالة نمرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن تكملة رد المختار من أوائلها نمرة ٢٥٦
 (٢) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدر من أواخر فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء نمرة ١٤١

(مادة ٩٢٥)

إذا وكل وكيلين بعقد واحد فليس لأحدهما أن يتفرد بالتصرف فيما وكل به إلا إذا كان لا يحتاج فيه إلى رأى كإفاء الدين ونحوه أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالخصومة فإنه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر في الخصومة. لأحضرة فان وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف مطلقاً^(١)

(مادة ٩٢٦)

إذا اشترطت الاجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الاجرة المسببة ان وقتاً وقتاً أو ذكر عملاً معيناً يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وان لم تسترط وكان الوكيل ممن يعمل بأجر فله أجر المثل والا فلا^(٢)

الفصل الثاني

(في أحكام الوكالة)

(مادة ٩٢٧)

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والايذاع والاقراض اذا عقده الوكيل من جهة مريد التمليك يصبح العقد على الموكل مطلقاً وتتعلق به حقوقه سواء اضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(١) يستفاد من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدرنة ٤٠٩

(٢) يستفاد من تنقيح الخامدية من أوسط الوكالة نمرة ٤٠٤ ومن أوسط الاجارة

نمرة ١٣٩ ومنها نمرة ١٥٢ ومن أواخر اجارة الانقروية نمرة ٣١٥

وان كان ويكلا في هذه العقود عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه يقع العقد له لالوكل وان أضاف العقد الى الموكل يقع العقد للموكل وتتعلق به حقوقه^(١)

(مادة ٩٢٨)

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للموكل ويكتفى فيه باضافته الى نفسه كالبيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار يقع للموكل سواء أضافه الوكيل الى نفسه أو الى الموكل انما اذا أضافه الوكيل الى نفسه تعود كل حقوقه اليه مالم يكن محجورا عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا وبعد موته تنتقل الحقوق الى وصيه لالى الموكل فان أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شئ مما يترتب على العقد من الحقوق والواجبات^(٢)

(مادة ٩٢٩)

الصبي المميز أو العبد المحجور عليهما اذا عقدا بطريق الوكالة عقدا من العقود التي ترجع فيها الحقوق الى الوكيل تتعلق حقوق عقدهما بالموكل لاهما^(٣)

(مادة ٩٣٠)

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

(١) يستفاد حكمها من الدر من أواخر ترجمة كتاب الوكالة نمرة ٤٠٢

(٢) يستفاد من الدر أواخر ترجمة كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٢

(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أواخر كتاب الوكالة نمرة ٤٠٢ وكذا ما بعدنا

الفصل الثالث

(في الوكيل بالشراء)

(مادة ٩٣١)

يشترط لصحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكل بشرائه معلوما عينا أو جنسا مع بيان قدره أيضا ان كان من المقدرات كالمكيات والموزونات ويكفى عن بيان قدره بيان قدر الثمن^(١)

(مادة ٩٣٢)

إذا كان الشيء الموكل بشرائه مجهولا وفوض الامر في شرائه لرأى الوكيل صحته الوكالة وله أن يشتري من أى جنس ومن أى نوع أراد^(٢)

(مادة ٩٣٣)

إذا لم يكن الامر مفوضا لرأى الوكيل فيما يشتريه وكان الشيء الموكل بشرائه مجهولا جهالة فاحشة بجهالة الجنس فلا تصح الوكالة وان بين الثمن

وان كانت الجهالة يسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراؤه ولم يبين نوعه صحته الوكالة وان لم يبين الثمن

(١) يستفاد حكمها من الدرر تكملة رد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء نمرة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكمها من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء نمرة ٢٧٦ وكذا المادة بعدها

وان كانت الجهالة متوسطة بأن كانت بين الجنس والنوع فان بين الثمن أو النوع صحة الوكالة والا فلا

(مادة ٩٣٤)

اذا عين الموكل نوع الشيء الموكل بشرائه فاشتري الوكيل خلافة فلا ينفذ شراؤه الاعلى الوكيل فلو أمره بشراء جوخ فاشتري حريرا نفذ على الوكيل ولا يتوقف على اجازة الموكل الا اذا لم يجد نفاذا على الوكيل بان يكون الوكيل صبيا أو محجورا^(١)

(مادة ٩٣٥)

اذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل بالشراء مخالفتة الا اذا كان خلافا الى خير^(٢)

فان عين الموكل الثمن واشتري الوكيل بأكثر منه فلا ينفذ على موكله مطلقا سواء كان وكيلًا بشراء معين أو غير معين وان اشترى بأقل منه فان كان وكيلًا بشراء معين نفذ على الموكل وان كان وكيلًا بشراء غير معين فلا ينفذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو يكون قد وصفه له بصفة فاشتري بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين قانه ينفذ على الموكل

(١) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية نمرة ٤٠٠

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الهندية نمرة ٤٧؛ وحكم أول الفقرة الثانية من الهندية أيضا من الباب المذكور نمرة ٤٨؛ وحكم باقيها من أوسط باب الوكالة بالبيع والشراء في تكملة رد المحتار نمرة ٩٠

(مادة ٩٣٦)

إذا عين الموكل قدر الثمن لو يكله بشراء معين وأمره أن يشتريه به
حالاً فاشتراه به نسيئة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشتراه
به حالاً لزم الوكيل

وإن عين قدر الثمن لو يكله بشراء غير معين وأمره أن يشتري به حالاً
فاشتري به نسيئة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشترى به
حالاً لزم الموكل^(١)

وإن كان السعر معروفاً عند الناس كثمن الخبز واللحم فلا ينفذ على
الموكل إلا بثلث المثل^(٢)

(مادة ٩٣٧)

إذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به
على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وإن لم يكن
دفعه للبائع^(٣)

(مادة ٩٣٨)

إذا اشترى الوكيل بالشراء بثلث مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل
وليس له أن يطالبه به حالاً فإن أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه بقدا
فلو يكل أن يطلب الثمن من الموكل حالاً^(٤)

(١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء
من الهندية نمرة ٤٤٧ و ٤٤٨

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامديتين أوسط الوكالة نمرة ٤٠٣ بالعزوى والمدروغين

(٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغمة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتيهما من المدروغين المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع
والشراء نمرة ٤٠٣

(مادة ٩٣٩)

لا يجوز للوكيل بشراء معين أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرائه له ما لم يشتريه بتمن أزيد من الثمن الذي عينه له أو بجنس آخر^(١)

(مادة ٩٤٠)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله لموكله من نفسه^(٢)

(مادة ٩٤١)

يجوز للوكيل بالشراء رد ما اشتراه على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه لموكله فليس له رده بالعيب بدون اذنه^(٣)

(مادة ٩٤٢)

المبيع في يد الوكيل بالشراء أمانة فاذا هلك أوضاع بدون تعديده هلك على الموكل ولا يسقط من الثمن شيء وان حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لاخذ ثمنه وتلف في يده أوضاع لزمه أداء ثمنه^(٤)

(١) يستفاد من أوسط باب الوكالة بالبيع والشراء من المبرمعة ٤٠٤

(٢) يستفاد حكمها من أوائل فصل لايمقد وكيل البيع من المبرمعة ٤٠٣ رد المختار معة ٣٠٨ و ٣٠٩

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من المبرمعة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء معة ٤٠٣

الفصل الرابع

(في الوكيل بالبيع)

(مادة ٩٤٣)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعته بنقصان لا يتغابن الناس فيه لا بفاحش الغبن ولا يجوز الا بالدراهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف

فان عين له الموكل القدر الذي يبيع به فليس له أن يبيع بأنقص منه فان باعه بأنقص منه وسامه للمشتري لا يملكه والوكيل فسخه واسترداد المبيع فلو هلك في يد المشتري كان للوكيل الخيار ان شاء أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذها من الوكيل

فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وان أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري^(١)

(مادة ٩٤٤)

اذا لم يقدر الموكل البيع بثمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فلا وكيل بالبيع أن يبيع بثمن حال أو مؤجل بأجل متعارف بين التجار ولا ينفذ بيعه على الموكل ان باعه بأجل طويل عما جرى به العرف عند التجار^(٢)

- (١) يستفاد حكم جميع فقرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية نمرة ٤٥٨ ومنها في أوسط الباب المذكور نمرة ٤٦٢ ومن المند وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١٠
- (٢) يستفاد حكمها من المند وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١١

(مادة ٩٤٥)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل ببيعه لمن لا تقبل شهادتهم له إلا إذا كان الثمن أكثر من القيمة لأنقص منها ولو نقصانا سيرا ولا مثلها مالم يكن الموكل أمره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة لادونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ماوكل ببيعه لابنه الصغير ولو صرح له الموكل

ويدخل تحت من ترد شهادتهم له شريك الوكيل شركة عنان أو مفاوضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ماوكل ببيعه إذا كان من جنس تجارتها (١)

(مادة ٩٤٦)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل ببيعه ولو صرح له الموكل بذلك (٢)

(مادة ٩٤٧)

للوكيل بالبيع أن يأخذ رهنا أو كفילה على المشتري بما باعه منه نسيئة ولو لم يأمره الموكل بذلك (٣)

(١) يستفاد حكم جميع فقراتها من الدر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣٠٨ و ٣٠٩

(٢) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣٠٩

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدر من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٤٠٨

وان أمره الموكل أن لا يبيع نسيئة إلا برهن أو كفيل فليس له مخالفته وان خالف لا ينفذ بيعه على الموكل^(١)

(مادة ٩٤٨)

إذا عقد الموكل والوكيل معا عقد بيع أو لم يعلم السابق من العقدين يشترك المشتريان في البيع ويخير كل منهما بين الاخذ والترك^(٢)

(مادة ٩٤٩)

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للموكل وللمشتري الامتناع من دفعه للموكل

وان دفع المشتري الثمن للموكل صح دفعه وليس للوكيل مطالبة به بعد دفعه^(٣)

(مادة ٩٥٠)

يجبر الوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه ثمنه ان كان حالاً^(٤)

(مادة ٩٥١)

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باعه من ماله اذا لم يقبضه من المشتري^(٥)

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المحتار من أواسط كتاب الوكالة
نمرة ٢٦١

(٢) يستفاد حكمها من الدر وحاشية الطحطاوى من أواسط باب هذا الوكيل
نمرة ٢٨٨ هـ

(٣) يستفاد حكم فقرتها من أوائل كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٩٨

(٤) يستفاد حكمها من أواخر الباب الأول من كتاب الوكالة في الهندية نمرة ٤٤٣

(٥) يستفاد حكمها من الهندية من أواسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع
نمرة ٤٦٣ وكذا المادتان بعدها

(مادة ٩٥٢)

الوكيل بالبيع الذي لأجره لا يجبر على تقاضى الثمن وقبضه من المشتري وتجاوز حالة الموكل على المشتري أو توكيله عنه فى قبض الثمن

(مادة ٩٥٣)

الوكيل بالبيع المجعول له أجر على البيع كالدلال والسمسار يجبر على تقاضى الثمن من المشتري وتحصيله منه

(مادة ٩٥٤)

إذا استحق المبيع فالمشتري الرجوع على الوكيل بالثمن أن نقده اليه سواء كان الثمن باقيا فى يده أو ساهمه الى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به بعد دفعه على موكله وان قد المشتري الثمن الى الموكل رجع عليه به (١)

(مادة ٩٥٥)

إذا وجد المشتري عيبا قديما فى المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان نقذه الى الموكل فله أخذه منه (٢)

(مادة ٩٥٦)

إذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري بالمبيع عيبا قديما فله أن يرده على وارث الوكيل أو وصيه فان لم يكن له وارث أو وصى يرده على الموكل (٣)

(١) يستفاد حكمها من أوسط الباب الثالث فى الوكالة بالبيع من الهندية غمرة ٤٦٣

(٢) يستفاد حكمها من أوسط الفصل لا يعقد الوكيل بالبيع الخ من تكملة رد المختار غمرة ٣١٦

(٣) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الثالث فى الوكالة بالبيع غمرة ٤٦٣

(مادة ٩٥٧)

إذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا يضمه إلا إذا تعدى عليه أو قصر في حفظه (١)

الفصل الخامس

(في التوكيل بالخصومة)

(مادة ٩٥٨)

يصح التوكيل بالخصومة في اثبات الديون والاعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته وإنما هو شرط للزومه (٢)
ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين إلا إذا كان العرف بين التجار أن المتقاضي هو الذي يقبض فله قبضه (٣)

(مادة ٩٥٩)

ويكل قبض الدين من قبل الدائن يملك الخصومة مع المديون فإن أقام المديون عليه البينة على استيفاء الموكل أو إبرائه تقبل بيبته أما وكيل القاضي بقبض ديون الغائب المفقود فلا يملك الخصومة والوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة (٤)

- (١) يستفاد حكمها من أول العاشر من كتاب الوكالة في الانقروية نمرة ٤٥
- (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة من الانقروية نمرة ٤ وكذا من الدر وتكملة رد المختار من أوسط كتاب الوكالة نمرة ٥٧
- (٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدر ورد المختار نمرة ٤٢٢
- (٤) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدر ورد المختار نمرة ٤١٢ ومن تكملة رد المختار من المحل المذكور نمرة ٣٣٨ وكذا حكم ما بعدها من النمرة الأولى ومن التكملة نمرة ٣٣٧

(مادة ٩٦٠)

ويكل الصلح لائمالك الخصومة وويكل الخصومة لائمالك الصلح

(مادة ٩٦١)

اذا كان الموكل بالخصومة مدعيا وغائبا مدة سفر أو كان مريضا في المصر لا يقدر أن يمشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم

وان كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل يغير المدعى بين التبرص لزوال عذر خصمه أو قبول توكيله فان رضى به لزمه برضاه^(١)

(مادة ٩٦٢)

يجوز للخدّرات أن يوكلن ويلزم توكيلهن بدون رضا الخصم

(مادة ٩٦٣)

عجز الموكل عن الافصاح والبيان في الخصومة بنفسه يوجب قبول توكيله بدون رضا خصمه

(مادة ٩٦٤)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان الموكل حاضرا بنفسه مع وكيله في مجلس المحاكمة^(٢)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من الدرر ورد المختار

نمرة ٤٠١ وكذا ما بعدها من المادتين

(٢) يستفاد حكمها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من تكملة رد المختار نمرة ٢٦٠

(مادة ٩٦٥)

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان الموكل حاضرا أم غائبا صحيحا أم مريضا^(١)

(مادة ٩٦٦)

يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان موكله هو المدعى وأقر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بثبوت الحق عليه
واذا استثنى الموكل الاقرار في توكيله صح توكيله واستثنائه ولا يقبل اقرار وكيله عليه^(٢)

(مادة ٩٦٧)

يجوز للوكيل بالاجارة المخاصمة في اثباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للمستأجر^(٣)

(مادة ٩٦٨)

الوكيل بالخصومة اذا أثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكلا عاما ولا يكون ضامنا لادائه بدون كفالة شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذى فى يده^(٤)

(١) يستفاد حكمها من الانقروية وهامسها من أوائل الثانى فى التوكيل بالخصومة الخ نمرة ٥

(٢) يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب الوكالة بالخصومة من ادر ورد المختار نمرة ٤١٣

(٣) يستفاد حكمها من أول الخامس فى التوكيل بالاجارة الخ من الانقروية نمرة ٣٧

(٤) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية نمرة ٤٠٢

(مادة ٩٦٩)

تجرى النيابة في الاستحلاف لا الحلف فيملك الوكيل والوصي ومتولى الوقف وأبو الصغير الاستحلاف فله طلب يمين خصمه ولا يخاف أحد منهم الا اذا حصل الادعاء عليه مباشرة العقد أو صح اقراره على الاصيل^(١)

الفصل السادس

(في عزل الوكيل)

(مادة ٩٧٠)

للموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء شغلها وتحريرها بشرط علم الوكيل مالم يتعلق به حق الغير
فان تعلق به حق الغير كما اذا رهن المديون ماله وعند حلول الاجل وكل آخر بيع الرهن فلا يعزل ولا تبطل وكالته بالعزل^(٢)

(مادة ٩٧١)

ينعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الاهلية وبوفاة الموكل وان تعلق به حق الغير الا في الوكالة ببيع الرهن اذا وكل الراهن العدل

(١) يستفاد حكمها من الدر من أوسط كتاب الدعوى نمرة ٤٢٥ و ٤٢٦
(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى والثانية من الدر وتكملة رد المختار من أوائل باب عزل الوكيل نمرة ٣٥٦ ونمرة ٣٥٧ ونمرة ٣٥٨

أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل بموت الموكل ولا بخروجه عن الاهلية^(١)

(مادة ٩٧٢)

للموكل بالخصومة وشراء معين أن يعزل نفسه من الوكالة ما لم يتعلق به حق الغير فيجبر على ابقاء الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الموكل جائزا الى أن يعلم الموكل^(٢)

(مادة ٩٧٣)

للموكل عزل وكيله بقبض الدين ان وكله بغير حضرة مديونه وان وكله بحضرة لا يملك عزله بدون علم المديون فان دفع اليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين^(٣)

(مادة ٩٧٤)

تنتهي الوكالة بنهاية الشيء الموكل فيه كما لو وكله بغير حضرة مديونه وان وكله بقبض دينه وقبضه بنفسه

(١) يستناد حكمها من أوائل باب عزل الوكيل من المذمومة ٤١٧

(٢) يستفاد حكم فقرتها من المذمومة المختارة ٤١٦ ونمرة ٤١٧ من أوائل باب عزل الوكيل

(٣) يستند حكمها والتي بعدها من المذمومة من أوائل باب عزل الوكيل

كتاب الرهن

الفصل الاول

(في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز)

(مادة ٩٧٥)

عقد الرهن هو جعل شئ مالى محبوسا في يد المرتهن أو في يد عدل
بحق مالى يمكن استيفاءه منه كلاً أو بعضاً^(١).

(مادة ٩٧٦)

يشترط في المرهون أن يكون مالا موجودا متقوما مقدور التسليم
محوزا لا متفرقا مفرغا لا مشغولا بحق الراهن مميزا لا مشاعا ولا متصلا
بغيره^(٢).

(مادة ٩٧٧)

يشترط في مقابل الرهن أن يكون ديناً ثابتاً في الذمة أو موعوداً به
أو عيناً من الاعيان المضمونة فلا يصح الرهن بالامانات^(٣).

(١) تستفاد من أول كتاب الرهن من المذممة ٣٠٧ ومن رد المختار غمرة ٢٠٨

(٢) يستفاد من الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه الخ من كتاب
الرهن من الهندية غمرة ٤٣٢ و ٤٣٣

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز من الدرود
المختار غمرة ٣١٨

(مادة ٩٧٨)

يشترط لتسام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضا تاما وللراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين المرهونة^(١)

(مادة ٩٧٩)

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وإن يتفقا على ذلك بعد العقد فإن رضى العدل صارت يده كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه ويلزم الراهن^(٢)

(مادة ٩٨٠)

لا يصح اشتراط تملك العين المرهونة للمرتهن في مقابلة دينه أن لم يؤده الراهن في الاجل المعين لادائه بل يصح الرهن ويبطل الشرط ويصح توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من ثمنه وكذا يصح توكيل الراهن العدل أو غيره بالبيع لايفاء الدين^(٣)

(مادة ٩٨١)

يجوز للديون اعطاء رهن واحد لعدة مدائنين سواء كانوا شركاء في الدين المرهون به أو كان لكل منهم دين على الراهن بشرط أن يرهنه

- (١) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل كتاب الرهن من الدررمة ٣٠٨
- (٢) يستفاد حكمهما من أول الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل من الهندية نمرة ٤٣٩ ومن الدرر من أول باب الرهن يوضع على يد عدل نمرة ٣٣٣ اهـ
- (٣) يستفاد حكم الفقرة الاولى من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٨٦ وحكم الفقرة الثانية من أوائل باب الرهن يوضع على يد عدل من الدررمة ٣٢٤

عند الكل بعقد واحد بلا تفصيل ويكون كله رهنا عند كل منهم
بدينه^(١)

(مادة ٩٨٢)

يجوز للمدين أن يستعير مال غيره ويهرنه باذنه فان أطلق له المعير
الاذن ولم يقيد بشئ جاز له أن يهرنه بأى قدر كان كثيرا أو قليلا
وبأى جنس أراد وعند أى شخص وفى أى بلد شاء
وان قيد الاذن بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فليس للمستعير
مخالفته إلا اذا خالف الى خير بان عين له المعير قدرا أكثر من قيمة
الرهن فانه يجوز له أن يهرنه بأقل من القدر المعين اذا لم ينقص عن
قيمة الرهن^(٢)

(مادة ٩٨٣)

اذا رهن المستعير مال المعير باذنه على حسب ما اشترطه عليه فليس
للمعير أن يرجع فى الرهن بعد تسليمه للمرتن بل يحبس المرتن الى أن
يستوفى دينه^(٣)

(مادة ٩٨٤)

يجوز للاب أن يهرن ماله عند ولده وأن يرتن مال ولده لنفسه ويجوز
له أيضا أن يهرن مال ابنه الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير

(١) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز
نمرة ٣٢٠

(٢) يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب التصرف فى الرهن الخ من الدرود المختار
نمرة ٣٣٠ و ٣٣١

(٣) لتصرفهم بصحة رهن المستعار لرهنته فيثبت له حكم الرهن للملك الراهن
فيمنع وجوع المعير فيه ويكون لازما حيثئذ اه

وإذا رهنه بدين نفسه فهلك فإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين
يضمن الأب قدر الدين لا الزيادة (١)

(مادة ٩٨٥)

لا يجوز للوصى رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم لنفسه وله
رهنه عند أجنبي بدين على اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين
المطلوب لليتيم (٢)

الفصل الثاني

(في أحكام الرهن)

(مادة ٩٨٦)

للرهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن
يمسكه بدين آخر على الراهن سابق على العقد أو لاحق به
وفاسد الرهن كصححيه في الاحكام كلها فالرهن حق حبسه الى
أن يصل اليه دينه بتمامه اذا كان الرهن سابقا على الدين (٣)

- (١) يستفاد حكمها من أوسط باب مايجوز ارتثانه الخ من الدرغرة ٣١٩
- (٢) يستفاد حكم هذه المادة الى قوله وله أخذ رهن الخ من أوسط باب مايجوز
ارتثانه الخ من الدرورود المختار نمرة ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أول
فصل الرهن من أدب الاوصياء بهامش جامع الفصولين نمرة ٢١٧
- (٣) يستفاد حكم فقرتها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٤ و ٢٧٥

(مادة ٩٨٧)

المرتبن أحق بالرهن من الراهن وإذا مات الراهن مديونا فالمرتبن أحق به من سائر الغرماء الى أن يستوفي حقه وما فضل منه للغرماء^(١)

(مادة ٩٨٨)

الرهن لا يمنع المرتبن من مطالبة الراهن بدينه ان كان حالا فان كان مؤجلا فليس للمرتبن مطالبته به إلا عند حلول الاجل^(٢)

(مادة ٩٨٩)

إذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكلف المرتبن بتسليمه بعض الرهن بل يحبس الى استيفاء ما بقى منه ولو قليلا^(٣)

انما اذا كان المرهون شيئين وعين لكل منهما مقدار من الدين وأدى الراهن مقدار ماعليه لأحدهما كان له أن يأخذه أما اذا لم يعين فليس له الاخذ لحبس الكل بكل الدين^(٤)

(مادة ٩٩٠)

لمعير الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكك الرهن وتسليمه اليه إلا اذا كانت العارية مؤقتة بمدة معلومة فليس له جبره على ذلك قبل مضى المدة وله جبره بعد مضيتها^(٥)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن آخر غمرة ٢٧٤

(٢) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الرهن غمرة ٣١٠

(٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوسط كتاب الرهن من الدر غمرة ٣١٢

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من أواخر باب ما يجوز رهنه غمرة ٣٢١

(٥) يستفاد حكمها من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٧٢

(مادة ٩٩١)

لا يكلف مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن ليبيعه
لقضاء دينه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه^(١)

(مادة ٩٩٢)

اذا أراد المعير فكاكه الرهن ودفع الدين المطلوب للمرتهن يجبر المرتهن
على القبول ويرجع المعير على المستعير بما آذاه من الدين ان كان الدين
قدر قيمة الرهن وان أقل لا يجبر على تسليم الرهن فان كان أكثر فالزائد
تبرع فلا يرجع به على المستعير^(٢)

(مادة ٩٩٣)

لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى
رهنا عند الورثة^(٣)

(مادة ٩٩٤)

اذا مات الراهن المستعير مفلسا يبقى الرهن على حاله محبوسا في يد
المرتهن ولا يباع بدون رضا المعير^(٤)

(١) يستفاد حكمها من أواخر كتاب الرهن من الدرر المختار غمرة ٣١٢ ومثله

في الدرر المختار والشرمبلايه من أوسط كتاب الرهن غمرة ٢٥٠

(٢) يستفاد حكمها من أوسط التصرف في الرهن غمرة ٣٣١ من الدرر
المختار

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غمرة ٢٨٦

(٤) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط باب التصرف في الرهن الخ غمرة ٣٣٢

(مادة ٩٩٥)

إذا مات المعير مديونا يؤمر المستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وإن عجز عن قضاء دينه يبقى الرهن على حاله عند المرتهن ولورثة المعير أن يؤدوا الدين ويستخلصوا الرهن^(١)

(مادة ٩٩٦)

إذا مات الراهن باع وصيه الرهن باذن مرتهنه وقضى منه الدين للمرتهن فإن لم يكن له وصي ينصب القاضى له وصيا ويأمره ببيعه وقضاء الدين المرهون به من ثمنه^(٢)

(مادة ٩٩٧)

إذا مات المرتهن تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن الى استيفاء الدين^(٣)

(مادة ٩٩٨)

إذا مات العدل يوضع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين فإن اختلفا يضعه الحاكم عند عدل وإن شاء وضعه عند المرتهن إذا كان مثل العدل في العدالة وإن كره الراهن^(٤)

-
- (١) يستفاد حكمها من الدر من أواخر باب التصرف في الرهن نمرة ٣٣٢
 (٢) يستفاد حكمها من الدر من أواخر باب التصرف في الرهن نمرة ٣٣٤
 (٣) يستفاد حكمها من تنقيح الخامدية من أواخر كتاب الرهن نمرة ٢٧٦
 (٤) يستفاد حكمها من الهندية من أواخر الباب الثانى في الرهن بشرط أن يوضع على يدى مدل نمرة ٤٤٢

(مادة ٩٩٩)

إذا مات المرتهن مجهلا للرهن ولم يوجد في تركته قيمة الرهن
تصير دينه واجب الاداء من تركته وتقبض الورثة من الراهن مقدار
دين مورثهم^(١)

الفصل الثالث

(في تصرف الراهن والمرتهن)

(مادة ١٠٠٠)

كل تصرف من التصرفات المحتملة للفسخ كالبيع والاجارة والهبة
والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف ثاقده
على رضا المرتهن ولا يبطل حقه في حبس الرهن الا اذا أجازاه المرتهن
أو قضى الراهن دينه حينئذ تنفذ تصرفاته ويخرج المرهون عن عهدة
المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل
الاجارة^(٢)

وكذلك اذا أقر الراهن بالمرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن
ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه^(٣)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن نمرة ٢٨٦

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدرر

المختار نمرة ٣٢٩ و ٣٣٠

(٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٧

(مادة ١٠٠١)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلا في بيعه من قبل الراهن وليس له ايداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا اذن الراهن وان فعل ذلك يكون متعديا ويضمن بتعدييه قيمة الرهن بالغة مابلغت^(١)

(مادة ١٠٠٢)

اذا باع الراهن الرهن بلا اذن المرتهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل أن يميز المرتهن البيع فلا تصح بعد هلاكه الاجازة والمرتهن الخيار فان شاء ضمن المشتري قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن^(٢)

وان تعدى المرتهن وباع الرهن بلا اذن الراهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل الاجازة يكون للراهن الخيار في تضمين المشتري أو المرتهن

(مادة ١٠٠٣)

اذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا اذن الراهن فهلك في يد المرتهن الثاني قبل الاعادة الى المرتهن الاول فللراهن الاول الخيار ان شاء ضمن المرتهن الاول قيمة الرهن بالغة مابلغت ويصير ضمانه رهنا ويملكه المرتهن الثاني بالدين وان شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتهن الثاني الرجوع على الاول بما ضمنه وبدينه

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٠ و ٢٨٩

(٢) يستفاد حكمها مع فقرتها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٠

ولورهن المرتهن الأول عند الثاني باذن الراهن الأول صح الرهن
الثاني وبطل الرهن الأول^(١)

(مادة ١٠٠٤)

يجوز للمرتهن أن يصير الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن وله
استرداده إلى يده فإن استرده وأعاد قبضه عاد ضمانه عليه لبقاء عقد الرهن
فإن هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك مجانا أى بلا سقوط شئ
من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء .

فإن كان الراهن أعطى المرتهن كفيلا بتسليمه الرهن المعار فلا يلزم
الكفيل شئ بهلاك الرهن في يد راهنه لخروجه من حكم الرهن وإن
كان العقد باقيا

أما إن كان الراهن أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل أى
الزامة بتسليمه

فإن مات الراهن المستعير قبل استرداد العين المرهونة وأعادتها
لى يد المرتهن فالمرتهن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشاركون
بمرتته فيه^(٢)

(مادة ١٠٠٥)

إذا باع المرتهن ثمار العين المرهونة بلا اذن الراهن الحاضر أو بلا
اذن القاضي لو الراهن غائبا فإنه يضمن قيمتها^(٣)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكم فقراتها من البدر من أوائل باب التصرف في الرهن غرة ٣٢٨ و ٣٢٩

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن غرة ٢٧٢

(مادة ١٠٠٦)

يجوز للمرتهن أن يسافر بالرهن اذا كان الطريق آمنا الا اذا قيد الراهن بالمصر فلا يجوز له السفر^(١)

(مادة ١٠٠٧)

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن متقولا كان أو عقارا بدون إذن الراهن وله أن يجره باذنه ويدفع الاجرة للراهن أو يحتسبها من أصل الدين برضا الراهن وإن بطل الرهن

ولو أذن الراهن للمرتهن في استعمال الرهن والانتفاع به أو اعارته للعمل فهلك الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين

وإن هلك في حالة الاستعمال والانتفاع أو في حالة العمل المستعار له حسبما أذن به الراهن هلك أمانة أى لاضمان على المرتهن فلا يسقط شئ من الدين

ولو سكن المرتهن الدار المرهونة فلا أبر عليه

ولو اختلف الراهن والمرتهن في وقت هلاك الرهن فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فالقول للمرتهن والبينة للراهن^(٢)

(١) يستفاد حكمها من الدررورد المختار من أواخر كتاب الرهن نمرة ٣١٥

(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى من الدررورد المختار من أوائل فصل في مسائل

متفرقة من الرهن نمرة ٣٣٦ و ٣٣٧ وباقي فقراتها منهما من أوسط باب

التصرف في الرهن نمرة ٣٣٠

(مادة ١٠٠٨)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيانتة تكون على المرتهن
والمصاريف اللازمة لتفقدته كمارته لو عقارا أو سقى الارض وتلقيح
الشجر وكل ما به اصلاحه وبقاؤه يكون على الراهن

وكل ماوجب على أحدهما فأداه الآخر فان كان أداه بأمر القاضى
ويجعله ديناً له على الآخر فله الرجوع عليه به وان أداه بلا أمر القاضى
فهو متبرع لا رجوع له على الآخر بشئ مما أداه (١)

الفصل الرابع

(فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن)

(مادة ١٠٠٩)

يجب على المرتهن أن يعتنى بحفظ الرهن كاعتنائه بحفظ ماله وله أن
يحفظه بنفسه وزوجته وولده وغيرهما ممن هو فى عياله الساكنين معه
وما جرى مجراه ممن ياتمنه على حفظ ماله (٢)

(مادة ١٠١٠)

الرهن مضمون على المرتهن بهلاكه بعد قبضه بالاقبل من قيمته
ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لايوم هلاكه (٣)

(١) يستفاد حكم فقرتها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غمرة ٣١٤ و ٣١٣

(٢) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غمرة ٣١٣

(٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غمرة ٣٠٩

(مادة ١٠١١)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته مساوية لقدرة الدين سقط الدين بتمامه عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بتعدي المرتهن أو بأفة سماوية (١)

(مادة ١٠١٢)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنها للراهن إن كان هلاك الرهن بدون تعدي ويكون عليه ضمانها للراهن إن كان هلاك الرهن ناشئاً عن تعديه أو تقصيره في حفظه أو حفظه عند غير من يأتئنه على حفظ ماله

(مادة ١٠١٣)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتهن بما بقى له من الدين على الراهن وكذلك الحكم إذا نقص الرهن قدراً أو وصفاً في يد المرتهن فإنه يسقط من الدين بقدره

(مادة ١٠١٤)

إذا كان الرهن في يد المرتهن لدين موعود به بأن كان قدره أنه ليقرضه ديناً وسمى قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل أقراضه كان مضموناً عليه

(١) يستفاد حكمها من الدر من أوصل كتاب الرهن غمرة ٣١٠ وكذا ما بعدها من المادة الثانية والفقرة الأولى من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غمرة ٢٦٥

بما وعد من الدين المسمى إذا كان الدين مساويا لقيمة الرهن أو أقل منه قيمة فيؤمر بتسليمه الدين للراهن جبرا فإن كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمون عليه بقيمته وإن لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرهن بهلاك الرهن^(١)

(مادة ١٠١٥)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد إحالته بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فإنه يهلك بالدين ويلزم المرتهن أن يرد ما قبضه إلى الراهن وتبطل الحوالة وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرتهن أن يرد للراهن مما قبضه قدر قيمة الرهن ولا تبطل الحوالة فيما زاد على قيمة الرهن^(٢)

(مادة ١٠١٦)

إذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن وقيمته قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده^(٣)

وإن ضمن المستحق المرتهن القيمة يرجع المرتهن على الراهن بالقيمة وبالدين

(١) يستفاد حكمها من الدر من أو سط باب ما يجوز ارتبائه نمرة ٣٢٨

(٢) يستفاد حكمها من الدر من أو آخر فصل في مسائل شق الرهن نمرة ٣٣٨

(٣) يستفاد حكمها مع فقرتها من الهندية من أو أقل الباب الثالث في حلاله المرهون

نمرة ٤٤٥ ومن الدر أيضا من أو آخر باب الرهن يرضع على يد عدل نمرة ٣٣٩

(مادة ١٠١٧)

إذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتهن فإن كان المستحق مشاعا بطل الرهن فيما بقى وان كان معيناً بقى الرهن فيما بقى منه ويحبس بكل الدين^(١)

(مادة ١٠١٨)

إذا سرق الرهن في يد المرتهن أو العذل بلا تقصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتهن الزيادة إلا إذا ثبت أن الرهن لم يكن موضعاً في حرز مثله^(٢)

(مادة ١٠١٩)

إذا هلكت زوائد الرهن في يد المرتهن فإنها تهلك مجاناً^(٣)

(مادة ١٠٢٠)

إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق بيمينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين^(٤)

(١) يستفاد حكمها من الدرأواخر فصل في مسائل شق الرهن غمرة ٣٣٧

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غمرة ٢٦٥

(٣) يستفاد حكمها من الدرمن أوائل فصل في مسائل شق الرهن غمرة ٣٣٦

(٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غمرة ٢٦٦

الفصل الخامس

(في مسداد الدين من الرهن)

(مادة ١٠٢١)

إذا حل أجل الدين يجبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه
ان لم يدفعه ويفك الرهن^(١)

(مادة ١٠٢٢)

إذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه
بعد أمر الحاكم له بذلك يبيعه الحاكم قهرا ويعطى الدين من ثمنه وان
كان الرهن دار سكناه وليس له غيرها

(مادة ١٠٢٣)

إذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بان لم يعلم مكانه
يرفع المرتهن الامر الى الحاكم فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه^(٢)

(مادة ١٠٢٤)

إذا خيف على الرهن التلف والراهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه
المرتهن باذن الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون ثمنه رهنا مكانه وإن باعه
المرتهن بدون اذن الحاكم مع امكان الاستئذان قبل تلفه كان ضامنا
لقيمته بالغة ما بلغت^(٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة بعدها من رد المختار وأواخر باب ما يجوز

ارتهانه الخ غمرة ٣٢٣ ومن أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٦٩

(٢) يستفاد حكم هذه المادة من أواخر باب ما يجوز ارتهانه الخ من الدرر والمختار غمرة ٣٢٣

(٣) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٧٢

(مادة ١٠٢٥)

الوكيل ببيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضى الدين منه فان امتنع الوكيل وكان الراهن غائبا يجبر الوكيل على البيع وان كان الراهن حاضرا لا يجبر الوكيل بل يجبر الراهن على بيعه فان امتنع يبيعه الحاكم ويوفى الدين من ثمنه (١)

والوارث بعد موت الراهن كالراهن فيما ذكر

كتاب الصلح

(مادة ١٠٢٦)

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصلحين بتراضيهما (٢)

(مادة ١٠٢٧)

يصح الصلح عن الحقوق المقر بها المدعى عليه والمنكر لها والتي لم يبد فيها اقرارا ولا انكارا (٣)

(مادة ١٠٢٨)

يشترط أن يكون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في المحل يجوز أخذ البذل في مقابلته سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالمنفعة

(١) يستفاد حكمها من الندر ورد المختار من أوسط باب الرهن موضع على يد مدلل
نفسرة ٣٢٥

(٢) تستفاد من الدرأول كتاب الصلح نمرة ٧٢٤ ومن الهندية أول الباب الاول
في تفسيره الخ نمرة ٢١٣

(٣) يستفاد حكمها من الدرمن أوائل كتاب الصلح نمرة ٧٢٥

وحق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوما ان كان مما يحتاج إلى التسليم^(١)

(مادة ١٠٢٩)

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكا للمصالح وأن يكون معلوما ان كان مما يحتاج إلى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضا وقت الصلح ان كان الصلح عن دين بدین من جنس آخر^(٢)

الفصل الاول

(في الصلح عن الاعيان)

(مادة ١٠٣٠)

إذا كان المدعى به عينا معينة دارا أو أرضا أو عرضا وأقر المدعى عليه بها للذعى وصالحه عنها بنقود معلومة أو بعقار معلوم أو عرض معلوم صح الصلح ويكون حكمه حكم البيع فيثبت فيه خيار العيب والرؤية والشرط للمصالح وحق الشفعة لحار العقار المصالح عنه أو المصالح عليه فان كان كل منهما عقارا وجبت الشفعة فيهما ونفسده جهالة البذل المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط^(٣)

(١) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار نمرة ٢٠٣ و ٢٠٤

(٢) يستفاد حكم أول هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار

نمرة ٢٠٢ و ٢٠٣ وآخرهما من أوسط كتاب الصلح منها نمرة ٢٢١ وأوسطها وهو كون

البذل ملكا الخ من أوسط الباب الاول في تفسيره الخ نمرة ٢١٤ من الهندية

(٣) يستفاد حكمهما والتي بعدها من الدرر ورد المحتار من أوائل كتاب الصلح

(مادة ١٠٣١)

إذا كان المدعى به عينا معينة دارا أو أرضا أو عرضا وأقر المدعى عليه بها وصالحه عنها بمنفعة كسكنى دار أو زراعة أرض مدة معلومة صح الصلح ويعتبر اجارة فيبطل الصلح بموت أحدهما ان عقده لنفسه أو بهلاك المحل في المدة

(مادة ١٠٣٢)

إذا ادعى شخص على آخر عينا في يده معلومة كانت او مجهولة وادعى عليه الآخر بعين كذلك في يده واصطلحا على أن يكون مافي يد كل منهما في مقابلة مافي يد الآخر صح الصلح وكان في معنى المقايضة فتجرى عليه أحكامها ولا تتوقف صحته على العلم بالعوضين لعدم الاحتياج فيهما الى التسليم في هذه الصورة^(١)

(مادة ١٠٣٣)

إذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين واستحق المصالح عنه كله أو بعضه بالبينه يسترد من بدل الصلح الذي قبضه المدعى مقدار ماأخذ بالاستحقاق من المدعى عليه ان كلا فكلا وأن بعضا فبعضا^(٢)

(مادة ١٠٤٣)

إذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين ثم استحق بدل الصلح كله أو بعضه وهو مما يتعين بالتعيين يرجع المدعى

(١) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة رد المختار نمرة ٢٠٣

(٢) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة

رد المختار نمرة ٢٠٨ و ٢٠٩

على المدعى عليه بكل المصالح عنه أو بقدر المستحق اذا استحق بعضه
وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه
ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق
وان كان بعد الافتراق يبطل الصلح

(مادة ١٠٣٥)

اذا وقع الصلح عن انكار على شئ معين من دعوى عين معينة
ثم استحق المدعى به كله أو بعضه يرجع المدعى عليه بمقابلته من العوض
على المدعى ويرجع المدعى بالخصومة فيه والدعوى على المستحق وان
استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المدعى بالدعوى كلا أو بعضا
على حسب القدر المستحق اذا كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين
وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير
جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل
ما استحق وان كان بعد الافتراق يبطل الصلح كما تقدم (١)

(مادة ١٠٣٦)

اذا ادعى حقا في دار لم يبينه فصولح عن ذلك ثم استحق بعض
الدار فلا يسترد المدعى عليه شيئا من العوض وان استحق كل الدار
يسترد العوض كله (٢)

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار

نمرة ٢١١ و ٢١٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرر ورد المختار من أواخر باب الاستحقاق نمرة ١٩٩

ومن أوسط الباب العشرون من الهندية من كتاب الصلح نمرة ٢١٢

(مادة ١٠٣٧)

إذا كان المدعى به عينا معينة دارا أو أرضا أو عرضا وأنكر المدعى عليه دعوى المدعى أو سكت ولم يبد إقرارا ولا إنكارا ثم اصطلمها على شيء معين دارا أو عقارا أو عرضا أو نقدا يعتبر ذلك الصلح فداء من اليمين وقطعا للنزاع في حق المدعى عليه وبيعا في حق المدعى فتجرى عليه أحكامه (١)

(مادة ١٠٣٨)

إذا كان للصبي الميز دين وكان مآذونا له بالتجارة وليس له بينة على الدين جازله أن يصالح غريمه على بعضه أو على شيء آخر قيمته أقل من الدين وإن كان له بينة على الدين لا يجوز له ذلك (٢)

(مادة ١٠٣٩)

إذا كان للصبي دين على آخر وكان له بينة عادلة أو كان المديون مقرا بالدين أو مقضيا عليه به فلا يجوز لو صبيه أو لوليه أن يصالح على بعض الدين إلا إذا كان الدين وجب بعقده فإنه يجوز صلحه على نفسه ويضمن قدر الدين للصبي وإن صالح عن الدين على مال آخر إن كانت قيمته قدر الدين أو أقل بغبن يسير يجوز الصلح وإن بغبن فاحش لا يجوز

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار ثمرة ٧٢٦

(٢) يستفاد حكم هذه المادة من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل كتاب الصلح

فان خشي الوصى أو الولي أن لا يثبت كل الدين بأن لم تكن له بينة والمديون منكر ويقدم على اليمين جاز للولي أو الوصى أن يصالح على بعضه ويأخذ الباقي^(١)

(مادة ١٠٤٠)

إذا ادعى على الصبي المميز بدين وكان للدي بينة تثبت بها دعواه فللوصي أو الولي أن يصالح على شيء ويدفع الباقي وإن لم تكن للدي بينة فلا يجوز للولي أو الوصى أن يصالح على شيء^(٢)

(مادة ١٠٤١)

إذا كان للصبي المأذون له بالتجارة دين على آخر جاز له أن يصالح بنفسه مديونه على تأجيل الدين إلى أجل معلوم^(٣)

(مادة ١٠٤٢)

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فان صالح عن الدعوى الموكل بالخصومة فيها بلا إذن موكله فلا يصح صلحه^(٤)

(مادة ١٠٤٣)

إذا وكل المديون وكيلًا بالصلح وكان مقرا بالدين فان أضاف الوكيل الصلح إلى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية نمرة ٢٤٤

و ٢٤٥ الا قوله وان صالح من الدين إلى آخر الفقرة الأولى فانه يستفاد من

جامع القصولين من أواسط الفصل السابع والعشرين نمرة ٢٤

(٢) يستفاد حكمها من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية نمرة ٢٤٥

(٣) يستفاد حكمها من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية نمرة ٢٤٦

(٤) يستفاد حكمها من البرود المحتار من أول الوكالة بالخصومة نمرة ٦٣٥

وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل أيضا ويطالب الوكيل ببذل الصلح ثم يرجع به على الموكل

وان كان المديون منكرا فوكل وكيلا بالصلح فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل^(١)

(مادة ١٠٤٤)

رب الدين أن يصالح مديونه على بعض الدين ويكون أخذا لبعض حقه وإبراء عن باقيه^(٢)

الفصل الثاني

(في أحكام الصلح)

(مادة ١٠٤٥)

إذا تم الصلح على الوجه المطلوب دخل بدل الصلح في ملك المدعى وسقطت دعواه المصالح عنها فلا يتمبل منه الادعاء بها ثانيا ولا يملك المدعى عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدعى^(٣)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواخر العائثر فيما يضمن به الوكيل الخ من كتاب الوكالة نمرة ٣٨ من الانقروية

(٢) يستفاد حكمها من أول فصل في دعوى الدين من الدرود المختار نمرة ٧٣٤ و ٧٣٥ من كتاب الصلح

(٣) يستفاد حكمها من الدرود تكملة رد المختار من أوائل كتاب الصلح نمرة ٢٠٦

(مادة ١٠٤٦)

إذا مات أحد المتصلحين فليس لورثته فسخه لكن لو كان في معنى
الاجارة ومات أحدهما قبل مضي المدة يبطل بموته فيما بقى^(١)

(مادة ١٠٤٧)

إذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فلكل من الطرفين فسخه بتراضيهما
وإذا انفسخ يرجع المدعى به للمدعى وبذل الصلح للمدعى عليه^(٢)

(مادة ١٠٤٨)

إذا كان المدعى عليه منكرًا لما ادعى عليه به وصالح المدعى على
بدل سقط حق المدعى في الخصومة فليس له أن يخاصمه في الدعوى
المصالح عنها ولا أن يحلفه اليمين ولا أن يفسخ الصلح^(٣)

(مادة ١٠٤٩)

إذا ضاع بدل الصلح أو استحق كلا أو بعضا قبل تسليمه للمدعى
فان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير
جنسه ولكن ضاع قبل الافتراق عن المجلس فلا ينقض الصلح ويلزم
المدعى عليه بمثل ما ضاع كلا أو بعضا سواء كان الصلح عن اقرار
أو عن انكار

(١) يستفاد حكم يحجزها من أول الباب العسرون في الأمور الحادثة بعد الصلح الخ

من الهندية نمرة ٢٦٠

(٢) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المحتار من أواخر كتاب الصلح نمرة ٢٣٠

(٣) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الدر وتكملة رد المحتار نمرة ٢٠٦

وان كان بدل الصالح مما يتعين بالتعيين فضايع كله أو بعضه قبل تسليمه للمدعى فان كان الصالح عن اقرار يرجع المدعى على المدعى عليه بالمدعى به كلاً أو بعضاً وان كان الصالح عن انكار يرجع المدعى الى المخاصمة^(١) (انتهى)

(١) يستناد حكم فقرتها من الدر وتكملة رد المختار من أوسط كتاب الصلح نمرة ٢١٢

ان شاء محمد بن عبد الله
المسلم



Bibliotheca Alexandrina



0382634